

مشروع قانون
المالية لسنة
2018



تقرير الميزانية القائمة
على النتائج
من منظور النوع

تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع

"... إن المغاربة اليوم، يحتاجون للتنمية المتوازنة والمنصفة، التي تضمن الكرامة للجميع..."

مقتطف من الخطاب الملكي الذي وجهه صاحب الجلالة، يوم
الجمعة 13 أكتوبر 2017، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة
التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة

الفهرس

1	مقدمة عامة
2	I.الولوج المتساوي والعدل للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية : أهم الإنجازات وفرص التقدم
2	1. مواصلة ترسيخ الإطار القانوني والمؤسسي الوطني للالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان
4	2. التمكين الإقتصادي للمرأة : ضرورة لمواصلة التقدم نحو التنمية الشاملة
9	II.الولوج المنصف للحقوق المدنية والسياسية
9	1. وزارة العدل
12	2. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
16	3. المديرية العامة للجماعات المحلية
19	4. الوزارة المنتدبة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني
20	5. وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية
29	6. الوزارة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية
32	7. وزارة الاقتصاد والمالية
36	8. وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي
37	9. الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وبشؤون الهجرة
42	10. قطاع الاتصال
48	III.الولوج العادل للحقوق الاجتماعية
48	1. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
52	2. قطاع الطاقة والمعادن
55	3. كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة
57	4. كتابة الدولة المكلفة بالسكنى
61	5. وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء
64	6. كتابة الدولة المكلفة بالماء
68	7. وزارة الصحة
74	8. قطاع التربية الوطنية
82	9. الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية
84	10. كتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني
88	11. وزارة الشباب والرياضة
94	IV.الاستفادة المتساوية من الحقوق الاقتصادية
94	1. وزارة الشغل والإدماج المهني
97	2. قطاع الفلاحة
100	3. قطاع الصيد البحري
103	4. المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر
104	5. قطاع الصناعة والتجارة
111	6. مجال التكنولوجيات الجديدة
114	7. قطاع التجارة الخارجية
115	8. قطاع السياحة
120	9. الوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة
122	10. كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي
127	خاتمة عامة
128	المراجع
134	الملحقات

مقدمة عامة

تؤسس النسخة الثالثة عشرة من تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع الاجتماعي لمرحلة جديدة من تطبيق مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، المعتمد سنة 2015، بما فيها تلك المتعلقة بادراج بعد النوع الاجتماعي في ممارسات البرمجة التي تتبعها الوزارات والمشار إليها في المادة 39.

وتنص هذه المادة على أن كل برنامج معتمد من طرف وزارة معينة أو مؤسسة عمومية ومحدد في مشاريع وتدابير، يجب أن يكون مرتبطا بأهداف واضحة ومعطيات دقيقة مقرونة بمؤشرات ملموسة وموثوقة وفعالة تقيس نتائج التدابير المتخذة، خاصة على مستوى النوع الاجتماعي.

وبهذا يخصص القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية تدبيرا ملموسا للميزانية يركز على النتائج ويراعي الفوارق بين الجنسين، ويضع الأدوات والقواعد المرتبطة بها، والتي تشمل إعداد الميزانيات العمومية وتنفيذها ورصدها وتقييمها لتستجيب للحاجيات المختلفة للسكان المستهدفة.

واستنادا إلى هذه المبادئ المشتركة، تواصل وزارة الاقتصاد والمالية جهودها لمرافقة الوزارات في عملية التبني التدريجي لأحكام القانون التنظيمي الجديد للمالية، خاصة على مستوى تدبير الميزانية الذي يركز على النتائج ويدمج البعد الاجتماعي.

وقد تم اختيار، كمرحلة أولى، 10 وزارات لتلقي الدعم التقني من طرف وزارة الاقتصاد والمالية. كما بدأت، سنة 2017، وبمناسبة إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2018، المرحلة الثانية التي تهدف إلى توسيع نطاق هذه العملية لتشمل جميع الوزارات.

وقد دعمت هذه الدينامية المتواصلة، التي تطمح إلى تفعيل مبدأ المساواة بين الجنسين على النحو المبين في دستور سنة 2011، من خلال دورية رئيس الحكومة (رقم 2017/7) المرسله إلى جميع الوزارات والمؤسسات العمومية. وتبرز هذه الدورية نقط إدماج بعد النوع الاجتماعي في عملية برمجة الميزانية وفي مسلسل إعداد المشاريع الوزارية الخاصة بالأداء.

ويؤطر هذا النهج الجديد للميزانية، الذي يجمع بين آليات مقاربة جعل التسيير العمومي لفائدة التنمية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين والمواطنات، إعداد وسير ورصد وتقييم مختلف الاستراتيجيات والسياسات العمومية. ولا يمكن بلوغ النتائج المتوقعة على مستوى الحد من الفوارق بين الجنسين دون إثراء الترسانة القانونية والتشريعية والتنظيمية والمؤسسية، مع ملاءمتها لآليات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان وأحكام الدستور.

ففي هذا السياق تدرج النسخة الحالية من التقرير السنوي للميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع، حيث يتطرق الجزء الأول من هذا التقرير للتقدم المحرز على مستوى ملاءمة الإطار القانوني الوطني مع المواثيق الدولية لتعزيز حقوق المرأة التي صادق عليها المغرب، فضلا عن الجهود المبذولة لتحقيق ادماج أفضل للمرأة المغربية في دوائر الإنتاج وخلق الثروة الوطنية.

ويبرز الجزء الثاني من التقرير الجهود التي تبذلها الوزارات لتعزيز المساواة بين الجنسين في اطار استراتيجيات عملها من خلال تطبيقها، بدرجات مختلفة، للمادة 39 من القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية.

I. الولوج المتساوي والعاقل للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية : أهم الإنجازات وفرص التقدم

1. مواصلة ترسيخ الإطار القانوني والمؤسسي الوطني للالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان

يواصل المغرب بعزم الإصلاحات المؤسسية والتشريعية الرامية إلى ضمان سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان في الميادين المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويهدف هذا الخيار إلى بناء دولة القانون والديمقراطية، كما هو مدرج في ديباجة دستور سنة 2011 والذي "يؤكد من جديد التزامه بحقوق الإنسان على النحو المعترف به عالميا" ويتعهد بسمو الاتفاقيات الدولية المصادق عليها على القانون الداخلي للبلاد، وملاءمة لتشريعات الوطنية وفقا لذلك.

كما يواصل المغرب تعاونه مع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ومع مختلف لجان مراقبة المعاهدات، من خلال تقديم تقارير دورية والانخراط في حوار تفاعلي مع اللجان، والاستجابة للتوصيات التي تقدمها.

1.1. مواصلة دينامية الملاءمة والتفاعل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان

❖ الانضمام للآليات الدولية لحقوق الإنسان

في إطار ملاءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات والمواثيق والبروتوكولات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، واستجابة لتوصيات الهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بصفة عامة، وحقوق العمال المهاجرين ومكافحة الاتجار بالبشر على وجه الخصوص، صادق المغرب على الاتفاقية رقم 143 بشأن الهجرة في أوضاع تعسفية وتعزيز تكافؤ الفرص والمعاملة للعمال والعاملات المهاجرين، والتي اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته الستين المنعقدة في جنيف في 24 يونيو 1975.

وينص القانون رقم 01-16 المتعلق بالموافقة على الاتفاقية رقم 143 بشأن العمال المهاجرين، الذي صدر ونشر في الجريدة الرسمية (رقم 6493) في غشت 2016، على التزام المغرب وأي دولة صادقت على الاتفاقية المذكورة باحترام الحقوق الأساسية لجميع العمال المهاجرين. وينص على تدابير لمكافحة الهجرة الغير الشرعية والتشغيل الغير قانوني، كما يوسع نطاق المساواة في المعاملة بين العمال المهاجرين المقيمين بصورة قانونية في البلد والمواطنين العمال من أجل ضمان المساواة في الفرص والمعاملة فيما يتعلق بالشغل والمهن والضمان الاجتماعي والحقوق النقابية والثقافية والحريات الفردية والجماعية.

كما أصدر المغرب القانون رقم 14-27 بشأن مكافحة الاتجار بالبشر، الذي تم اعتماده في غشت 2016 ودخل حيز التنفيذ في دجنبر 2016 (الجريدة الرسمية رقم 6526)، والذي أضاف للقانون المغربي تعريف ظاهرة الاتجار بالبشر، بهدف منع ومعاكبة هذا الانتهاك الكبير لحقوق الإنسان.

❖ إعداد وتقديم تقارير الاستعراض الدوري للآليات الخاصة وهيئات المعاهدات

بالموازات مع دينامية ملائمة التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية بخصوص احترام حقوق الإنسان، يواصل المغرب تفاعله الجيد مع آليات الأمم المتحدة المكلفة بتتبع تنفيذ حقوق الإنسان خلال الفترة 2016-2017.

وفي إطار عملية التفاعل مع آلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، قدم المغرب في ماي 2017 التقرير الوطني الذي أعد في إطار الدورة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل.

وقدمت الدول المشاركة في الحوار التفاعلي برسم هذه الدورة من الاستعراض الدوري الشامل 244 توصية إلى المغرب، تم قبول 191 منها، منها 23 توصية تم تنفيذها، فيما يجري تنفيذ 168 توصية في إطار الإصلاحات الجارية. كما سجل المغرب رفضه ل 44 توصية، 18 منها رفضت رفضا جزئيا و 26 رفضت رفضا كليا. كما رفضت المملكة 9 توصيات أخرى لكونها خارج نطاق اختصاص مجلس حقوق الإنسان. واستند رفض المملكة الكلي أو الجزئي لبعض التوصيات إلى عدم المطابقة مع مبادئ وأحكام الدستور المغربي والاتفاقيات الدولية المصادق عليها.

وفي إطار الدورة الثامنة عشرة للجنة حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وبعد النظر في التقرير الأولي حول التدابير التي اتخذها المغرب لتنفيذ أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة (الذي أعده وقدمه المغرب¹ في مارس 2014)، قدمت الحكومة المغربية في يونيو 2017 تعليقاتها وردودها على ملاحظات اللجنة.

كما تم عقد أول حوار تفاعلي مع اتفاقية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة في غشت 2017، والذي أثرت خلاله إنجازات المغرب فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، لا سيما في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وكذا الأوراش والمحاور ذات الأولوية التي يتعين تحقيقها.

2.1. ملاءمة الإطار التشريعي والتنظيمي الوطني للحقوق والحريات التي يكفلها الدستور مع الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان

وفيما يتعلق بتعزيز ملاءمة الإطار القانوني الوطني مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، تم اعتماد عدة قوانين بالإضافة إلى مشاريع قوانين عديدة قيد الموافقة والتصديق خلال الفترة 2016-2017.

وفي إطار تعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة كل أشكال التمييز، صادق مجلس النواب، في قراءة ثانية، في 8 غشت 2017، على القانون رقم 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز. ووفقا لأحكام المادتين 164 و171 من الدستور، يحدد هذا القانون الجديد مجال تدخل هذه الهيئة وتنظيمها وأساليب عملها. وتتمثل مهام هذه الهيئة في صياغة وتقديم مقترحات أو توصيات بشأن مشاريع قوانين وقوانين تنظيمية، بهدف تعزيز قيم المناصفة والمساواة بين الجنسين وعدم التمييز على أساس النوع. كما ستحرص هذه الهيئة على ترسيخ ثقافة المساواة والمناصفة وعدم التمييز في البرامج المتعلقة بالتربية والتكوين والتعليم، ومراقبة وتتبع جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وكذا إعداد أي توصية أو مقترح من شأنه تصحيح الحالات الناشئة عن أي سلوك أو ممارسة أو عرف يتسم بطابع تمييزي أو يمس بمبدأ المساواة بين النساء والرجال.

وفيما يتعلق بمناهضة العنف ضد النساء، صادق مجلس النواب على مشروع القانون رقم 13.103 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء في 21 يوليوز 2016 والذي يتم النظر فيه حاليا على مستوى مجلس المستشارين. ويهدف هذا المشروع إلى تمكين المغرب من نص قانوني معياري متماسك وواضح كفيل بضمان شروط وضوابط الحماية القانونية للنساء ضحايا العنف. كما ينص المشروع على خلق آليات مؤسسية ومندمجة للتكفل بالنساء ضحايا العنف وضمان المواكبة اللازمة والتوجيه الصحيح نحو مختلف الخدمات المتاحة والولوج إليها، مع الحرص على ضمان سرعة التدخلات ونجاعتها لمختلف الجهات المعنية بتطبيق وإعمال هذا المشروع.

وبشأن حماية الطفولة، صادق البرلمان على القانون رقم 12-19 المتعلق بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين في يوليوز 2016 ودخل حيز التنفيذ في 10 غشت 2017. ويعتبر هذا القانون خطوة هامة في مسار تعزيز الحقوق والحماية الاجتماعية لهذه الفئة من العمال وكذا منع عمل الأطفال كعمال منزليين. ويروم هذا القانون تنظيم العلاقات التي تربط هذه الفئة من الأجراء بمشغليهم، وإقرار حماية اجتماعية لها، وتمتعها بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية درء لأي استغلال. وفي هذا السياق، صادق مجلس الحكومة في 10 غشت 2017 على مشروع مرسومين يتعلقان بالقانون رقم 12-19 ويحدد المرسوم الأول نموذج عقد العمل الخاص بالعامل والعاملة المنزلية، ويحدد المرسوم الثاني لائحة الأشغال التي يمنع فيها تشغيل العاملات والعمال المنزليين المتراوحة أعمارهم بين 16 و18 سنة.

كما صادق مجلس النواب، في إطار قراءة ثانية، على مشروع قانون رقم 14-78 المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة في يونيو 2016. وبناء عليه، يمارس المجلس مهام رصد وتتبع وضعية الأسرة والطفولة في المجالات الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية، وتتبع مدى ملاءمة التشريعات والبرامج الوطنية التي تهم الأسرة والطفولة مع التزامات المغرب الدولية التي صادق عليها. كما

¹ أعد التقرير الأولي بطريقة تشاركية وتعاونية بين المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان ووزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية. وقد تميزت عملية إعداد التقرير بتنظيم اجتماعات للتنسيق والتشاور مع القطاعات الوزارية والمؤسسات الوطنية، فضلا عن عقد اجتماعات جهوية مع منظمات المجتمع المدني.

يساهم المجلس في بلورة التوجهات الكبرى للسياسات العمومية لحقوق الأسرة والطفولة والأشخاص في وضعية إعاقة، والأشخاص في وضعية صعبة، والأشخاص المسنين وكافة أعضاء الأسرة.

وبالإضافة إلى ذلك، يحدد القانون الإطار رقم 13-97 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها والمصادق عليه في أبريل 2016، مقتضيات ضمان ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى حق الصحة، والتعليم، والشغل، والمشاركة الاجتماعية والسياسية، مع ضمان الإجراءات التسهيلية اللازمة.

2. التمكين الإقتصادي للمرأة : ضرورة مواصلة التقدم نحو التنمية الشاملة

يدرك المغرب أن تحقيق التنمية الشاملة مشروط بتقليص الفوارق وخاصة الفوارق المتعلقة بالنوع، حيث أعطى انطلاقة أورش مختلفة تهدف إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق المتعلقة بالمرأة.

وفي هذا الصدد، عملت السلطات العمومية على إطلاق عدة أورش ترجمت إلى مسلسل تدريجي يراعي بعد النوع، على درجات مختلفة، في جل البرامج العمومية. وفي هذا الإطار، قام المغرب منذ سنة 2002 بوضع ميزانية النوع، حيث مكنت عملية تنزيل هذه الميزانية من تعزيز آليات تتبع وتقييم السياسات العمومية على ضوء الإلتزامات التي تم التعهد بها لتعزيز المساواة بين الجنسين. ومما يعزز هذه الدينامية المتواصلة للإدماج الممنهج لبعد النوع، اعتماد القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية سنة 2015 والذي ينص على إدماج مقاربة النوع في عملية برمجة وتتبع/ تقييم القطاعات الوزارية (المادتان 39 و48).

تفعيل المادة 39 من القانون التنظيمي لقانون المالية : الحصيلة

إن إضفاء الطابع المؤسسي للإدماج الممنهج لبعد النوع في ممارسات البرمجة التي تتبعها القطاعات الوزارية قد صيغ بموجب المادة 39 من القانون التنظيمي لقانون المالية ، مما جعل المغرب بلدا رائدا في هذه المسألة. ففي الواقع، تنص هذه المادة على أن كل برنامج متعلق بنفس الوزارة أو نفس المؤسسة العمومية، والمقسم إلى مشاريع وإجراءات، ينبغي أن يرتبط بأهداف محددة، فضلا عن المؤشرات الكمية التي تمكن من قياس النتائج المحققة مع الأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع. وبذلك فإن خيارات الميزانية سيتم توجيهها نحو الأنشطة التي تساهم في تحقيق النتائج المتوقعة من حيث تقليص الفوارق بين الجنسين. وذلك بهدف تعزيز المساواة في ضوء الإلتزامات المتعهد بها، وخاصة المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين. وهذا يعني أنه يتعين على القطاعات الوزارية أن تطبق بأمانة مبادئ نجاعة الأداء التي تدمج مقاربة النوع.

كما تواصل وزارة الاقتصاد والمالية جهودها لدعم المؤسسات العمومية في عملية الملازمة التدريجية لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية، لا سيما فيما يتعلق بالميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع. وفي هذا الصدد، شرع مركز الامتياز لميزانية النوع التابع لوزارة الاقتصاد والمالية، في الموجة الأولى لإعادة الهيكلة في إطار إعداد قانون المالية لسنة 2017. واستهدفت هذه الموجة 10 قطاعات وزارية (الاقتصاد والمالية، الصحة، الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، الشباب والرياضة، الثقافة، الشغل، الماء، الداخلية، الفلاحة، الصيد البحري). كما تم إطلاق مرحلة ثانية من عملية إعادة الهيكلة لتطبيق ميزانية النوع بهدف توسيع نطاق هذه العملية لتشمل جل القطاعات.

وفي إطار هذه الدينامية المتواصلة، تم إرسال منشور صادر عن رئيس الحكومة (رقم 2017/7) بخصوص انطلاق عمليات إعادة الهيكلة لتطبيق ميزانية النوع القائمة على النتائج، في إطار إصلاح القانون التنظيمي للمالية، إلى جميع القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية. ويهدف هذا المنشور إلى تحديد كيفية تنفيذ عمليات إعادة الهيكلة (نقاط الارتكاز لبعد النوع في عملية برمجة الميزانية وفي عملية إعداد مشاريع الأداء)، وكذا تحديد هيئات القيادة (يتولى مركز الامتياز لميزانية النوع القيادة التنفيذية لهذه العملية مع إحداث لجنة بين وزارية² ولجنة للتتبع³).

ولإنجاح عملية ترسيخ بعد النوع في برامج ومشاريع القطاعات الوزارية ، قام مركز الامتياز لميزانية النوع بإعداد دليل منهجي لترسيخ ميزانية النوع في استراتيجيات وبرامج وإجراءات القطاعات الوزارية في المغرب، في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي لدعم تنفيذ خطة الحكومة للمساواة.

² يرأس مدير الميزانية للجنة بين الوزارية وتتألف من الكتاب العامين للقطاعات الوزارية /المؤسسات العمومية المعنية بإعادة الهيكلة

³ يتم إحداث لجنة للتتبع على مستوى كل قطاع وزاري ويرأسها كاتبه العام. وتتألف هذه اللجنة من المدراء المركزيين للقطاع

ويشير تتبع هذه العملية، من خلال تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع، إلى أن درجة ملائمة إدماج النوع في الميزانيات تختلف من قطاع لآخر، وقد بدأ مجهود المواكبة الذي يقوم به مركز الامتياز في إعطاء ثماره، لا سيما بالنسبة للقطاعات التي استفادت من الموجة الأولى من إعادة الهيكلة (وزارة الشباب والرياضة، وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، وزارة العدل، وكتابة الدولة المكلفة بالماء، ووزارة الصحة،...). أما بالنسبة للقطاعات الأخرى، فيجب تعبئة جهود دعم إضافية. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن هذه النسخة من التقرير المتعلق بالميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع (انظر القسم التالي من التقرير) تتضمن مقترحات لجندرة البرامج والمشاريع ومؤشرات الأداء المصاحبة لميزانيات القطاعات الوزارية التي يشملها التقرير.

وقد تم تحقيق تقدم ملموس من حيث تقليص الفوارق بين المرأة والرجل فيما يتعلق بالولوج إلى التعليم والصحة والبنية التحتية الأساسية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات يجب رفعها، لا سيما تلك المتعلقة بزيادة فرص ولوج المرأة للحقوق الاقتصادية، وخاصة في سياق يتسم بضعف مشاركة المرأة المغربية في سوق الشغل.

وفي نفس السياق، فإن الدراسة⁴ التي أعدها مديرة الدراسات والتوقعات المالية لا تطمح فقط لتقييم الإشكالية الحقيقية للعلاقة بين الفوارق بين الجنسين والنمو الاقتصادي، ولكنها ركزت أساسا على تجديد الأدوات التحليلية، بما في ذلك المتعلقة بالتمذجة، لقياس مساهمة المرأة في الثروة الوطنية في المغرب وكذا قياس ما يمكن الاستفادة منه من حيث نقاط النمو الناجمة عن ضعف مشاركة المرأة في سوق الشغل.

وقد أسفرت التحليلات التي أجريت في إطار هذه الدراسة إلى مجموعة من الخلاصات المرتبطة بالتفاوتات بين الجنسين فيما يتعلق بالولوج إلى عوامل الإنتاج، والمحددات الرئيسية للفوارق بين الجنسين في الولوج إلى الحقوق الاقتصادية، والتقييم من منظور النوع للجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية لإثراء الترسانة القانونية والتشريعية والتنظيمية والمؤسسية الوطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين، وكذا تحليل الأثر الكمي لعدة سيناريوهات للسياسات المؤيدة للنوع على الفوارق بين الجنسين وعلى النمو الاقتصادي في المغرب.

وهكذا، بلغ معدل نشاط النساء في المغرب حوالي 23,6% سنة 2016 (بعد 30% في 1999)، مقابل 70,8% للرجال، أي بفارق أكثر من 47,2 نقطة. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل النساء أساسا في القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة وفي وظائف غير مؤهلة وبأجور منخفضة. وعلاوة على ذلك، يظل الفارق في مستوى نشاط الرجال مقارنة مع النساء أكثر أهمية في المناطق الحضرية، حيث يزيد معدل نشاط الرجال عن ثلاثة أضعاف معدل نشاط النساء، بفارق يزيد على ضعف ما هو عليه في الوسط القروي.

وبالمناطق القروية، تعاني النساء أكثر من التمييز من حيث الحصول على العمل المدفوع الأجر (وبحلول سنة 2015، فإن ما يقرب من 60,8% من النساء العاملات في القرى يتمتعن بالمساعدة الأسرية والتدريب بدون أجر). وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من الانخفاض المسجل في الفوارق الأجرية بين الرجل والمرأة، على المستوى الأكاديمي وفي الخبرات المهنية المتساوية، لا تزال الفوارق مستمرة (النساء تربحن أقل من 17% مما يربحه عن الرجال). إن ضعف مشاركة المرأة في خلق الثروة يفقد بلادنا نقاط نمو مهمة فيما نتيجة عدم الاستغلال الأمثل لمواهب وخبرات نصف المجتمع.

⁴ دراسة تحت عنوان "المساواة بين الجنسين والسياسات العمومية والنمو الاقتصادي في المغرب"، تم إعدادها سنة 2017 بشراكة بين مديرية الدراسات والتوقعات المالية ومركز الدراسات والأبحاث التابع للمكتب الشريف للفوسفاط.

رغم الجهود المبذولة لإنعاش التشغيل وروح المقاوله لدى النساء، فإنها تظل غير كافية

تشير إنجازات البرامج الرئيسية لإنعاش التشغيل إلى أن برنامج "إدماج"، الذي يشجع المقاولات على التشغيل، من خلال تنظيم دورات تدريبية لفائدة الباحثين عن العمل من حاملي الشهادات، لفترة محددة، قصد تمكينهم من اكتساب التجربة المهنية والرفع من نسبة تشغيلهم، قد استقطب ما يقرب من 75.613 باحث عن عمل خلال سنة 2016، 48% منهم من النساء.

وللرفع من جودة تشغيل الباحثين عن العمل من حاملي الشهادات، عبر اكتساب التجربة المهنية، استقطب برنامج "تأهيل" 16.542 باحث عن العمل، خلال سنة 2016، 65% منهم من النساء.

وفيما يتعلق ببرنامج التشغيل الذاتي، الذي يتوخى إنعاش وخلق المقاولات الصغيرة جدا، تمت مصاحبة 1.904 من أصحاب المشاريع خلال سنة 2016، 25% منهم من النساء و848 مشروع مستفيد من التمويل والتمويل الذاتي (21% منهم من النساء) مكن من خلق 1835 فرصة عمل.

ويهدف برنامج "تحفيز" إنعاش التشغيل في المقاولات والجمعيات الحديثة النشأة. فمنذ انطلاقة هذا البرنامج إلى نهاية سنة 2016، تم إيداع 2235 بروتوكولا والتأشير عليها بالنسبة ل 2235 أجير و906 مقاوله، 34% منهم من النساء.

ومن أجل إنعاش روح المقاوله لدى النساء، أطلق "صندوق الضمان المركزي"، سنة 2013، أداة الضمان "إليك" لتشجيع إنشاء شركات نسائية بمنحها ضمان في حدود 80% من السلف البنكي.

كما تمت إعادة النظر في برنامج "إليك"، في يونيو 2017، لتوسيع نطاق أعماله لصالح الشركات المملوكة من قبل امرأة واحدة أو أكثر، وإدراج قروض بنكية قصيرة الأجل بمعدل عمولة ضمان حددت في 0,5%، بعدما كان هذا البرنامج مخصصا فقط للشركات النسوية (100%) أو التي يتم إنشاؤها ولديها مشروع استثماري يمكن تمويله بقروض بنكية لا تتجاوز مليون درهم. كذلك، وبغية زيادة عدد الشركات النسوية المستفيدة من ضمان "إليك"، تم تجريد عملية المعالجة من طابعها المادي عبر التبادل الإلكتروني للمعطيات بين صندوق الضمان المركزي والأبنك.

وتجدر الإشارة إلى أنه، ومنذ انطلاقه في مارس 2013 إلى شتنبر 2017، تمت الموافقة على ما يقرب من 480 ملف "إليك". وبلغ حجم القروض المضمونة 157 مليون درهم، خاصة لفائدة قطاعات الصحة والعمل الاجتماعي (36%)، والتجارة (27%)، والخدمات (16%) والفنادق والمطاعم (6%) والصناعة (5%) والتعليم (4%).

وعلى الرغم من التقدم المحرز فيما يخص التعليم، لا تزال هناك تحديات كبيرة فيما يتعلق بمعدلات الهدر المدرسي والأمية التي لا تزال مرتفعة، ولا سيما بين الفتيات القرويات.

وفي الواقع، عرف مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي العمومي ارتفاعا كبيرا على الصعيد الوطني منتقلا من 0,84% في الفترة 2001-2000 إلى 0,90 (90 تلميذة مقابل 100 تلميذ) خلال الفترة 2016-2017، بزيادة قدرها 6 نقاط مئوية. أما على مستوى التعليم الإعدادي، فقد ارتفع مؤشر الالتحاق بالمدارس العمومية من 0,75% إلى 0,84% خلال نفس الفترة، أي بزيادة قدرها 9 نقاط مئوية. وارتفع مؤشر الالتحاق بالمدارس العمومية على الصعيد الوطني، فيما يخص التعليم الثانوي التأهيلي، من 0,85% في الفترة 2001-2000 إلى 0,98% في الفترة 2016-2017، بزيادة قدرها 13 نقطة مئوية.

وعلى الرغم من هذا التقدم، لا تزال هناك إكراهات، ولا سيما التحدي المتمثل في الإبقاء على التلاميذ في المدارس، خصوصا الفتيات في المناطق القروية. وعلى الرغم من الانخفاض الملحوظ في نسبة الهدر المدرسي للفتيات في التعليم الابتدائي، الذي بلغ 1,7% خلال السنة الدراسية 2016-2017، فإن هذا المعدل لا يزال مرتفعا بالنسبة للمستوى الإعدادي، حيث ارتفع إلى 8% لنفس السنة الدراسية 2016-2017.

ومن جهة أخرى، سجل الحصول على الخدمات الصحية تحسنا كبيرا، خلال العقدين الماضيين، من حيث الصحة الإنجابية وكذلك بالنسبة لصحة الأم والطفل. ومع ذلك، يجب بذل المزيد من الجهود لمواصلة خفض المعدلات العالية المتبقية لوفيات الرضع والأمهات في المناطق القروية.

وهكذا، وفي مجال خفض معدل وفيات الأمهات والرضع، تتواصل الجهود الرامية إلى تحسين خدمات الرعاية أثناء فترة الحمل وخلال الولادة. كما أسفرت الجهود المبذولة في هذا السياق عن تحسن ملحوظ في مؤشرات الخصوبة وكذا انخفاض في معدلات وفيات الأمهات والرضع. فعلى سبيل المثال، أظهر معدل الخصوبة الكلي اتجاها نزوليا منذ أوائل الثمانينيات، من 5,9 طفل لكل

امراة إلى 2,5 سنة 2004، ليصل إلى 2,2 سنة 2014 (2,5 طفل لكل امرأة في المناطق القروية و2,01 طفل لكل امرأة في المناطق الحضرية).

كما انخفض معدل وفيات الأمهات بشكل كبير خلال الفترة 2010-2016، بلغ 68% مسجلا 72,6 لكل 100000 ولادة حية، وفقا لمعطيات البحث الوطني للصحة العائلية (2017). ومع ذلك، لا يزال هناك تفاوت كبير بين المناطق الحضرية والقروية، حيث يبلغ معدل الوفيات النفاسية في المناطق القروية 111,1 لكل 100.000 مولود حي مقابل 44,6 لكل 100.000 في المناطق الحضرية.

كما واصلت وفيات الرضع والأطفال منحاهما التراجعي لتبلغ على التوالي 28,8 و30,5 وفاة لكل 1000 ولادة حية سنة 2011، أي بانخفاض بنسبة 28% و35% على التوالي مقارنة مع سنة 2004. كما سجلت وفيات حديثي الولادة (خطر الوفاة قبل سن شهر واحد) وما بعد الولادة (خطر الوفاة ما بين شهر واحد و12 شهرا) انخفاضا كبيرا خلال الفترة 2004-2011، حيث انتقلت على التوالي من 27 إلى 21,7 ومن 14 إلى 7,1 لكل 1000 ولادة حية.

وفيما يتعلق بالولوج إلى السكن اللائق والبنيات التحتية الأساسية، فقد مكنت الجهود الرامية إلى ضمان عرض ملائم، في متناول جميع الفئات الاجتماعية والاقتصادية، بغية تحسين إطار عيش المواطنين والمواطنات، من فك العزلة عن المناطق القروية، والرفع من معدلات ربط الأسر القروية بشبكات الماء الصالح للشرب وتحسين الولوج للسكن اللائق.

فمن حيث الولوج إلى السكن اللائق، يواصل قطاع السكنى البرامج التي تهدف إلى تقليص العجز في السكن مع ضمان فضاء عيش ملائم لجميع الفئات الاجتماعية والاقتصادية. فحسب البحث الذي أجراه القطاع الوصي، حرص برنامج "مدن بدون صفائح" على تمكين المستفيدين من ولوج سهل للخدمات والبنيات التحتية الأساسية. وهكذا، بالنسبة للخدمات الصحية، وبفضل برنامج مدن بدون صفائح، فقد تقلص متوسط المسافة الفاصلة بين مقر السكن الجديد للمستفيدين وأقرب مركز صحي إليهم بحوالي الثلثين، أي بانخفاض من 30 كلم إلى 8 كلم. كما انتقل معدل الربط بشبكات الماء الصالح للشرب من 22,3% إلى 85,5%، أي بزيادة بلغت 63 نقطة. ونتيجة لذلك، انخفض عبء البحث عن الماء الذي يناط عموما بالنساء والفتيات بنحو 39 نقطة، منتقلا من 53,3% إلى 14,4%.

وقد ساهم هذا البرنامج في تحسين نسبة ولوج النساء ملكية السكن حيث انتقلت من 15,3% إلى 18,7% أي بزيادة 3 نقط. وتظل هذه النسبة منخفضة مقارنة مع الرجال (80,9%)، مما يدل على وجود إكراهات مؤسسية تحول دون ولوج النساء للملكية.

وفيما يخص الولوج إلى التمويل عمليات شراء السكن، يبين توزيع المستفيدين من صندوق فوكاريم، حسب النوع، هيمنة النساء، حيث تمثلن 57% من مجموع المستفيدين من الصندوق سنة 2016 مقابل 56,5% سنة 2015. وبالنسبة لصندوق فوكالوج-عمومي، لا تمثل النساء سوى 40,5% من مجموع المستفيدين من الصندوق برسم سنة 2016 مقابل 40% سنة 2015.

وعلى مستوى الولوج إلى الماء الصالح للشرب، مكن الاستمرار في تفعيل برنامج تعميم التزود بالماء الصالح للشرب بالنسبة للسكانة القروية من بلوغ نسبة ولوج ناهزت 96% عند نهاية 2016 مع معدل ربط فردي يقارب 40%، أي ما يمثل 12,54 مليون مستفيدا من الساكنة القروية.

أما بالنسبة للولوج إلى الطاقة، فقد مكن البرنامج الشمولي لكهربة العالم القروي، خلال سنة 2016 من كهربة 349 قرية عبر الشبكات المترابطة، مما مكن 11.883 مسكنا قرويا من الاستفادة من الكهرباء. وهكذا، فقد تمت كهربة حوالي 39.445 قرية عن طريق الربط بالشبكات، وهو ما يمثل 2.099.675 نسمة وحوالي 51.559 مسكنا تم تجهيزها بالمجموعات الضوئية الفردية (kits photovoltaïques individuels) في 3.663 قرية، وذلك منذ انطلاق البرنامج. ونتيجة لذلك، سجل معدل الكهرباء القروية 99,43% عند نهاية 2016 و99,47% عند نهاية يونيو 2017.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج كان له تأثيرا إيجابيا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق المستهدفة، وذلك عبر المساهمة في تحسين ظروف عيش الساكنة المعنية بالبرنامج (تحسين ظروف النظافة، والولوج إلى الخدمات الصحية، والأمن بالقرى بفضل الإنارة العمومية). كما مكن البرنامج من تحسين ظروف التمدن عبر تمديد مدة العمل المدرسي بالمدرسة والمنزل ودخل الأسر عن طريق تطوير وتنويع الأنشطة المدرة للدخل، مما ساهم نسبيا في تقليص الهجرة القروية.

وفيما يرتبط بالولوج إلى البنية التحتية للنقل، يبرز تقييم نتائج البرنامج الوطني للطرق القروية II، عند نهاية 2016، تحسن ظروف النقل وظروف معيشة الساكنة القروية المستهدفة، حيث مكن هذا البرنامج من الوصول إلى 2,974 مليون نسمة من ساكنة القرى عند نهاية سنة 2016، تمثل فيها النساء 50,7% (الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014). وقد مكن ذلك من بلوغ معدل الولوج إلى الطرق القروية بنسبة 79,3% سنة 2016 ومن تقليص تكلفة نقل الأشخاص والبضائع بنسبة 26% و15% على التوالي.

وفيما يتعلق بالأثر السوسيو اقتصادي، تجدر الإشارة إلى مساهمة البرنامج في رفع معدل تـمدرس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 و14 سنة بالعالم القروي بحوالي 5,8 نقطة، منتقلا من 62,8% إلى 68,7%، وتحسين الولوج إلى الخدمات الصحية بنسبة 32,3% في الوسط القروي (منتقلا في المتوسط من 6,4 إلى حوالي 8,5 زيارة طبية سنويا)، والتقليص بنسبة 35,1% من متوسط مدة التنقل للوصول إلى أقرب مركز صحي خلال فترة جافة (منتقلة من 57 دقيقة إلى 37 دقيقة).

إن تحقيق تقدم ملموس على مستوى ولوج المرأة إلى عوامل الإنتاج يتطلب تعميق التحليل قصد الإحاطة أكبر بالعوامل التي تؤدي إلى عدم المساواة بين الجنسين فيما يخص الولوج إلى الفرص الاقتصادية. لأجل ذلك من الضروري تحليل استخدام الوقت من طرف النساء مقارنة بالرجال. وقد أظهرت نتائج البحث الوطني لسنة 2012/2011 حول استخدام الوقت، الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط، عدم المساواة في تقاسم العمل المنزلي بين الجنسين. حيث يعادل الوقت الذي تخصصه النساء للعمل المنزلي سبعة أضعاف ما يخصه الرجال. ويثقل الجمع بين العمل المنزلي والمهني كاهل المرأة العاملة مقارنة بربة البيت (9 ساعات وثلاث دقائق مقابل 6 ساعات ودقيقتان)، عكس الرجل الذي لا يعرف وقته المخصص للعمل المنزلي تغييرا كبيرا مهما كان نوع نشاطه (42 دقيقة بالنسبة للرجل العامل و48 دقيقة بالنسبة للرجل العاطل).

واستنادا إلى تحليل الأسباب الأخرى التي تؤدي إلى ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل، من خلال عمليات النمذجة، تشير النتائج المحصل عليها إلى أن مستوى التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني لا يمنح فرص عمل كافية ملائمة للمرأة، موازاة مع هيمنة قطاعات من حيث مناصب الشغل، ذات كثافة عالية من حيث اليد العاملة وضعيفة التأهيل، مثل الفلاحة والنسيج والجلد، مما يحد من إدماج النساء الحاملات لشهادات من ولوج سوق الشغل. وتفسر عملية التحول هذه، جزئيا، العلاقة الضعيفة بين مستويات التعليم الثانوي والعالي للمرأة ومشاركتها في سوق العمل.

وتشير هذه النتائج أيضا إلى التأثير السلبي للتوسع الحضري على مشاركة المرأة في سوق العمل، وقد يعزى ذلك، من جهة، إلى عدم الملاءمة بين مؤهلات النساء القرويات المهاجرات إلى المدن ومناصب الشغل بالوسط الحضري، ومن جهة أخرى إلى طبيعة عملية التوسع الحضري، مما يحيل على الأرجح إلى ضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى تقوية جودة البنيات التحتية وخدمات النقل والأمن بالوسط الحضري، والتي تشكل مجموعة عوامل يمكن أن تثني النساء عن المشاركة في سوق العمل. وفيما يتعلق بالبعد الديموغرافي، فإن الخصوبة ومعدل إعالة الشباب يؤثران سلبيا على معدل مشاركة النساء.

وهناك عوامل أخرى لها أثر سلبي على مشاركة المرأة في سوق العمل، مثل دخل الأسرة، وارتفاع عدد الأطفال لكل أسرة، وأهمية هيمنة الذكور، وعدد البالغين على مستوى الأسرة، ومعدل البطالة، وأهمية حصة الشغل في القطاع الفلاحي والمستوى الضعيف لتعليم المرأة.

في المقابل، هناك عدة عوامل تشجع عمل المرأة، ومنها على سبيل المثال المستوى العالي للتعليم بالنسبة للساكنة على مستوى كل جهة إدارية، وهيمنة جنس الإناث على مستوى البالغين الذين يعيشون في نفس المسكن، وأهمية حصة مناصب الشغل في قطاع الخدمات، إضافة إلى الولوج إلى شبكة الطرق.

وقد مكن النهج التحليلي المعتمد من الكشف عن ثلاث مستويات من الإجراءات تتيح للسياسات الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين أن تصبح أكثر فعالية. ويتعلق الأمر بالتقليص من الأحكام المسبقة التمييزية القائمة على نوع الجنس في مكان العمل، وزيادة القدرة التفاوضية للمرأة على مستوى الأسرة وإعادة توزيع وقت الأمهات نحو الفتيات. ومن شأن الجمع بين هذه التدابير خدمة إدماج المرأة في سوق العمل.

وتبين النتائج المحصل عليها حسب مستوى الإجراءات المختارة بوضوح الأثر الإيجابي للتدابير المؤيدة للمساواة بين الجنسين على معدل النمو الاقتصادي، وهو ما يمثل ارتفاعا يتراوح ما بين 0,2 و1,95 نقطة مئوية بوتيرة سنوية لمعدل النمو الاقتصادي.

II. الولوج المنصف للحقوق المدنية والسياسية

يشمل هذا المحور مجموعة من القطاعات الوزارية التي تعمل على إرساء المؤسسات من أجل المساواة بين الجنسين والولوج المنصف للحقوق المدنية والسياسية. وتضم هذه القطاعات وزارة العدل والحريات ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والمديرية العامة للجماعات المحلية والوزارة المنتدبة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ووزارة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية ووزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون والوزارة المنتدبة المكلفة بالمغرب المقيمين بالخارج وبشؤون الهجرة ووزارة الاتصال.

1. وزارة العدل

اتخذت وزارة العدل عدة إجراءات وتدابير لتعزيز المساواة بين الجنسين داخل الوزارة وضمان وصول المرأة على قدم المساواة إلى الخدمات القضائية. وأسفرت هذه الدينامية عن إحداث وحدة خاصة بالنوع الاجتماعي تابعة للكتابة العامة للوزارة، فضلا عن وحدات داخل المحاكم بهدف التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف. كما تواصل الوزارة جهودها الرامية لتفعيل المادة 39 من القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية.

1.1. مراحل تقدم استراتيجية عمل القطاع

يعد ميثاق إصلاح العدالة خارطة طريق واضحة لإصلاح القطاع، وهو الآن في مرحلة متقدمة من التنفيذ. وما فتئت وزارة العدل تبذل المزيد من الجهود لبلوغ الأهداف المحددة لهذا الإصلاح. فمعظم التدابير المائتين المنصوص عليها في المحاور الاستراتيجية الستة للميثاق قد تم إنجازها. ويتعلق الأمر بتعزيز ضمانات استقلالية القضاء، وتحديث إطاره المعياري، ورفع مستوى هياكله وموارده البشرية، وتحسين النجاعة القضائية، وترسيخ تخليق العدالة، والتنفيذ الأمثل للإصلاح. ويتعلق الأمر كذلك بتجديد المباني، وتحسين مؤشر "عدد القضاة لكل مواطن"، ورفع مستوى رواتب القضاة، وتشديد وتوسيع نطاق مكافحة الفساد في هذا القطاع.

وقد تميزت سنة 2016 باعتماد القوانين التنظيمية المتعلقة بالمحكمة الدستورية، والمجلس الأعلى للقضاء، والنظام الأساسي للقضاة.

القانون التنظيمي المتعلق بالمحكمة الدستورية : تطبيقا لمقتضيات الدستور المغربي الجديد، تم تنصيب المحكمة الدستورية رسميا عوض المجلس الدستوري مع إعطائها صلاحيات موسعة. وينص القانون الجديد المتعلق بالمحكمة الدستورية على احترام تمثيلية النساء.

وتتعارض مهام أعضاء المحكمة الدستورية مع مهام أعضاء الحكومة ومجلس النواب ومجلس المستشارين وأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. كما تتعارض هذه المهام مع ممارسة كل المهن الحرة أو أي وظيفة عمومية أو مهنة عمومية انتخابية، وكذلك مع أي عمل مأجور في الشركات التجارية.

القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية : تركز الخطوط العريضة لهذا النص القانوني حول استقلال المجلس الأعلى للقضاء، وتنظيم آليات انتخاب ممثلي القضاة، وضمان تمثيل النساء القاضيات، وتنظيم سير عمل المجلس وكذا تعزيز الضمانات الممنوحة للقضاة فيما يتعلق بتسيير وضعيتهم المهنية من طرف المجلس.

ويتضمن هذا القانون مقتضيات لتعزيز الضمانات فيما يخص مسطرة الانضباط وتوطيد دور المجلس في تخليق العدالة وحماية استقلالية القضاة وكذا مساهمة هذه الهيئة في تحسين وضعية القضاة والنظام القضائي.

القانون التنظيمي المتعلق بهيئة رجال القضاء: ينص هذا القانون التنظيمي على أن أي إخلال من طرف القضاة بواجب الاستقلالية والحيادية والنزاهة والاستقامة وأي انتهاك واضح لقاعدة إجرائية التي تعتبر الضامن الأساسي للحقوق والحريات وأي انتهاك واضح لهذا القانون يعد خطأ جسيما... كما ينص هذا القانون، في المادتين 23 و45 من القانون التنظيمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية،

أن المجلس يحدد عدد المقاعد المخصصة للنساء من بين الأعضاء العشرة المنتخبين حسب وجودهن داخل كل هيئة النظام القضائي. وعليه، فقد تم انتخاب ثلاث نساء قاضيات خلال انتخابات 23 يوليو 2017.

بالإضافة إلى ذلك، شهدت سنة 2017 نشر القانون رقم 17-33 المتعلق بنقل اختصاصات السلطة الحكومية المكلفة بالعدل إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض. ووفقاً لهذا القانون الجديد، أصبحت النيابة العامة مستقلة عن أي سلطة أخرى وتتمتع باستقلالية إدارية ومالية.

2.1. الجهود المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين

وعياً منها بضرورة وضع آليات قانونية وتنظيمية لضمان وصول المرأة والرجل على قدم المساواة إلى النظام القضائي، اتخذت وزارة العدل العديد من التدابير (التنظيمية والوظيفية) في هذا الاتجاه. وتم تتويج ذلك بإحداث وحدة النوع الاجتماعي سنة 2004 التابعة للكتابة العامة للوزارة والمكلفة بتتبع مراعاة النوع الاجتماعي في تدخلات الوزارة وتنفيذ مقتضيات القانون التنظيمي للمالية الخاصة بمراعاة النوع الاجتماعي وضع مؤشرات الأداء.

1.2.1. مراعاة مقارنة النوع في تسيير الموارد البشرية داخل القطاع

من أجل القيام بمهامها، بلغ عدد موظفي وزارة العدل سنة 2016 حوالي 19.924 موظف، وتمثل النساء نسبة 44,1%. وتبلغ نسبة النساء في السلطة القضائية 42,2%. إلا الحضور القوي للنساء كموظفات في الوزارة لا ينعكس على مستوى مناصب المسؤولية. حيث لا تتجاوز نسبة النساء في إجمالي مناصب المسؤولية (دون احتساب السلطة القضائية) حوالي 12%، أي أقل من 0,3 نقطة مقارنة مع سنة 2015، حيث بلغت 12,3%. أما نسبة النساء القاضيات اللواتي استطعن تولي مناصب المسؤولية، فلم تتجاوز 6,3% سنة 2016، حيث أنه رغم ارتفاعها بنسبة 0,8 نقطة مقارنة مع سنة 2015 حيث بلغت 5,5% ولكنها لا تزال جد ضعيفة، مما يتطلب بذل المزيد من الجهود لتجاوز هذا الوضع.

2.2.1. مراعاة مقارنة النوع في برامج ومشاريع قطاع العدل والحريات

تتجلى البرامج والمشاريع والإجراءات التي تتخذها الوزارة لتعزيز المساواة بين الجنسين وضمان التمتع الفعلي بحقوق المرأة من حيث الوصول غير التمييزي إلى العدالة في يلي:

المعهد العالي للقضاء: يعتبر المعهد فاعلاً رئيسياً في التكوين المستمر في الميادين المرتبطة بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، حيث نظم عدة دورات تكوينية خلال الفترة 2016-2017 وذلك بهدف منح الأدوات اللازمة للفاعلين في مجال العدالة بغية احترام حقوق المرأة وتعزيز مبادئ المساواة بين الجنسين :

- تكوين 339 ملحقاً قضائياً من الفوجين 41 و 42 حول المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين.
- مواصلة برنامج التكوين المستمر حول المساواة بين الجنسين الذي انطلق في أكتوبر 2014 حيث استفاد منه 379 ملحقاً قضائياً من الفوجين 41 و 42.
- تنفيذ برنامج التكوين المستمر لفائدة موظفي هيئة كتابة الضبط في مجال حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين (ومن المنتظر تكوين 72 موظف في هذا الإطار).

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن وزارة العدل نظمت خلال سنة 2016 عدة دورات تكوينية في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لصالح القضاة وموظفي المحاكم والمساعدات الاجتماعيين، وذلك بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونسيف ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

تحسين أداء خلايا الرعاية للنساء والأطفال ضحايا العنف، من خلال توفير الموارد البشرية والمادية اللازمة لعمل هذه الخلايا. وهكذا، تم تجهيز ما يقرب من 52 فضاء وجعل رهن إشارتهم 160 من الأخصائيين الاجتماعيين.

تحسين أداء خلايا التكفل بالنساء والأطفال من خلال دعمهم بالموارد البشرية والمعدات والتجهيزات الكفيلة بذلك، وهكذا تم تجهيز 52 فضاء ملائم لوحدة التكفل بالنساء والأطفال وتعزيزها بـ 160 مساعدة ومساعد متخصص.

وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة أطلقت، خلال سنة 2017، إنجاز دراستين، الأولى حول مستوى رضا الأطفال وأسرهم عن خدمات نظام العدالة والثانية تهم المحددات الاجتماعية للأطفال الذين يوجدون في نزاع مع القانون.

صندوق التكافل العائلي : منذ تفعيل هذا الصندوق إلى حدود ماي 2017، تمت معالجة 14.760 ملف قضائي بكلفة مالية إجمالية بلغت 150 مليون درهم.

❖ آليات التتبع والتقييم المراجعة للنوع: وضع مؤشرات النجاعة المنسجمة مع القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية

تطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، اعتمدت وزارة العدل في إعداد ميزانيتها على هيكلة جديدة معتمدة على أساس البرامج من خلال تبنيها لأربعة برامج رئيسية يتكون كل منها من مجموعة مشاريع. ويتعلق الأمر ببرنامج "النجاعة القضائية" وبرنامج "تعزيز الحقوق والحريات" وبرنامج "تحديث المنظومة القضائية والقانونية" وبرنامج "الدعم والقيادة".

اعتمدت وزارة العدل، في إطار الجهود التي تبذلها لتطبيق مقتضيات المادة 39 من القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، ثلاث مؤشرات تستجيب لبعد النوع الاجتماعي : معدل تنفيذ الأحكام الصادرة عن محاكم الأسرة، نسبة تشغيل وتجهيز خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف، فضلا عن نسبة المستفيدين من صندوق التكافل العائلي. ويبرز الجدول التالي مؤشرات النجاعة حسب البرامج والأهداف والمشاريع كما يقترح مؤشرات جديدة مراعية للنوع الاجتماعي.

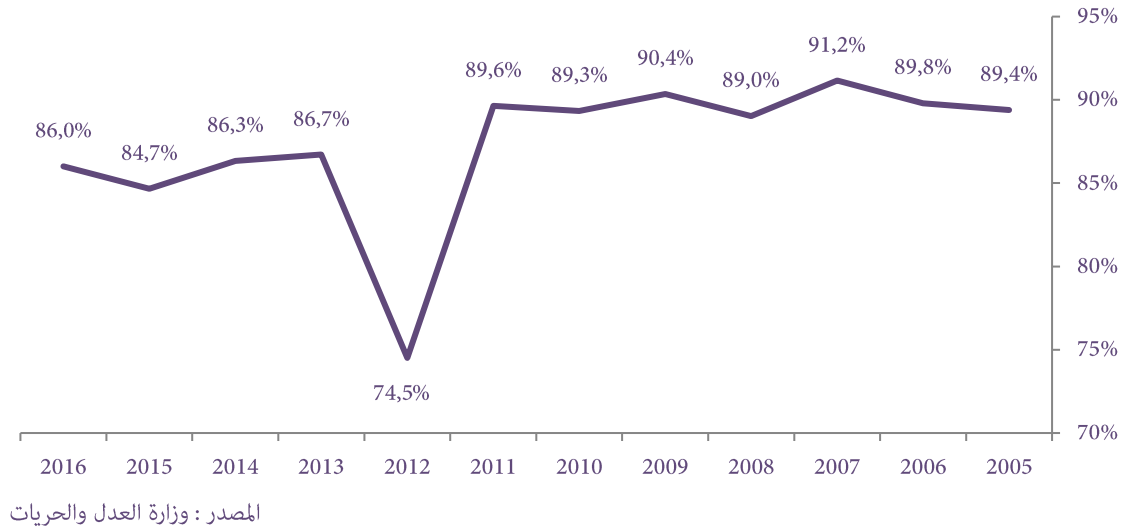
البرامج	الأهداف	المشاريع	الميزانية (مليون درهم)	مؤشر نجاعة الأداء	اقتراح مؤشرات مراعية للنوع الاجتماعي
تحديث المنظومة القضائية والقانونية	تحديث وتطوير المنظومة القضائية والقانونية	النجاعة القانونية والتنظيمية	16,4	- عدد النصوص التشريعية والتنظيمية الصادرة أوفي طور الإعداد في المجال المدني والأسرة - عدد الإجراءات والمسااطر المبسطة في مجال الأسرة.	- عدد النصوص التشريعية والتنظيمية الصادرة أوفي طور الإعداد في المجال المدني الخاصة بالأسرة - عدد الإجراءات والمسااطر المبسطة في مجال الأسرة.
تعزيز الحقوق والحريات	ترشيد الاعتقال الاحتياطي	الاعتقال الاحتياطي	9	- عدد المعتقلين احتياطيا - عدد الافراد المستفيدين من بدائل الاعتقال الاحتياط	- نسبة النساء من إجمالي المعتقلين احتياطيا - نسبة النساء من إجمالي الافراد المستفيدين من بدائل الاعتقال الاحتياطي
النجاعة القضائية	ارتفاع وتيرة تنفيذ الأحكام	النجاعة القضائية في المجال المدني	28,4	- نسبة تنفيذ الأحكام الصادرة عن محاكم الأسرة	- مؤشر يراعي النوع الاجتماعي (الهدف في 2018 : 88%)
		تبسيط الولوج إلى العدالة		- نسبة تفعيل وتجهيز خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف - نسبة المستفيدين من صندوق التكافل العائلي	- مؤشر يراعي النوع الاجتماعي (الهدف في 2018 : 96,9%) -مؤشر يراعي النوع الاجتماعي (الهدف في 2018 : 88%)
الدعم والقيادة	تدبير فعال للموارد البشرية	تدبير الموارد البشرية	120,14	- نسبة المستفيدين من التكوين المستمر	تقسيم المستفيدين حسب الوضع والجنس
				- نسبة النساء في مناصب المسؤولية على المستوى المركزي	- مؤشر مقترح

3.1. تحليل أهم مؤشرات النتائج المتعلقة بالقطاع

تم خلال سنة 2016 إبرام 294.887 عقد زواج مقابل 302.808 عقد خلال سنة 2015، أي بانخفاض بلغ 2,6%. وبلغ عدد عقود زواج النساء اللواتي تزوجن دون رخصة الولي 46.902، أي بنسبة 23,2% من مجموع عقود الزواج المبرمة. وبالنسبة لعقود زواج القاصرين، فقد مثلت 9,72% من مجموع رسوم الزواج المبرمة سنة 2016 مسجلة، انخفاضاً طفيفاً بحوالي 0,3% نقطة مقارنة مع سنة 2015.

وتبقى نسبة زواج التعدد ضعيفة حيث لم تتجاوز 0,38% سنة 2016 مع ارتفاع طفيف مقارنة مع سنة 2015 (0,32%). من جهة أخرى، سجل الطلاق بالتوافق بين الزوجين ارتفاعاً بنسبة 1,5% ما بين سنتي 2015 و2016، إذ ارتفع من 17.351 إلى 17.613. علاوة على ذلك، بلغ عدد طلبات الطلاق بالشقاق التي أقامت الزوجات سنة 2016 حوالي 64.010 منخفضة بنحو 0,79% مقارنة مع سنة 2015.

كما انتقلت مردودية محاكم الأسرة من 84,66% سنة 2015 إلى 86% سنة 2016.



مبيان 1 : تطور مردودية محاكم الأسرة

2. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

وعيا منها بضرورة إشراك المزيد من النساء من أجل إنجاح عملية تحديث الحقل الديني، قامت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بتنفيذ عدة برامج ترمي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتقوية الوجود الفعلي للمرأة.

1.2. مراحل تقدم استراتيجية عمل الوزارة

تميزت سنة 2016 بإصدار الظهير رقم 1.16.83 (26 فبراير 2016) الذي يحدد صلاحيات وتنظيم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. ويشير الظهير إلى إحداث مديريتين جديدتين : مديرية تدبير شؤون القيميين الدينيين ومديرية الشؤون القانونية. والغرض من إعادة هذا التنظيم هو تثمين العنصر البشري المكلف بالتوجيه الديني وإثراء الإطار القانوني الذي ينظم قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية ككل.

وبالإضافة إلى ذلك، واصلت الوزارة تنفيذ المشاريع المتخذة، ولا سيما تلك المتعلقة بزيادة وعي المواطنين والمواطنات بقيم الدين الإسلامي السمحة الداعية إلى الاعتدال واحترام الآخرين، فضلا عن تعزيز التراث والثقافة الإسلامية، سواء داخل البلد أو خارجه. كما أنهت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بناء وتجهيز المساجد الجديدة، كما قامت بإنجاز مساجد أخرى مع الحرص على تحسين تدبيرها.

وفي نفس السياق، أحرزت الوزارة تقدما كبيرا في تنفيذ البرامج المتعلقة بالتعليم الأصيل ومحو الأمية في المساجد.

2.2. الجهود المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين في القطاع

أدى إدراج بعد النوع الاجتماعي في استراتيجية عمل الوزارة إلى تحسين الوجود الكمي والنوعي للمرأة ضمن موظفي الوزارة من جهة ومن جهة أخرى إلى تحسين عدد الفتيات والنساء المستفيدات من برامج التكوين والتعليم الأصيل ومحو الأمية في مساجد المملكة.

1.2.2. مراعات بعد النوع الاجتماعي في إدارة الموارد البشرية للوزارة

ومن حيث حصة النساء في الموارد البشرية للإدارة، تبلغ نسبة الموظفات 38% من مجموع الموظفين. أما فيما يتعلق بمعدل ولوج المرأة إلى مناصب المسؤولية، فهو يبلغ 21% (على جميع المستويات)، أي ما يعادل 102 امرأة مسؤولة سنة 2016 مقابل 4 فقط سنة 2003. وتجدر الإشارة أن نسبة النساء في مناصب المسؤولية بالإدارة المركزية تفوق المصالح الخارجية (30,6% مقابل 12%).

2.2.2. البرامج والمشاريع المنسجمة مع بعد النوع الاجتماعي

وانسجاما مع مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية، اعتمدت الوزارة ميزانية برنامجية، بحيث تنقسم ميزانية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية إلى أربعة برامج ألا وهي: الدعم والقيادة، التأطير الديني، أماكن العبادة والثقافة بالإضافة إلى التكوين والتعليم الديني. وتشمل البرامج الثلاثة الأخيرة برامج فرعية تدمج مباشرة بعد النوع الاجتماعي وتهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين من حيث الوصول إلى التأطير الديني المناسب والتعليم ومحو الأمية وذلك من خلال تعبئة الموارد البشرية، والأدوات المناسبة وكذا مساجد المملكة (انظر الجدول أدناه).

البرنامج	البرنامج الفرعي/البرنامج المراعي لبعد النوع	الميزانية المخصصة (بملايين الدراهم)	الحصة في الميزانية الإجمالية للوزارة
أماكن العبادة والثقافة	توفير مياه الشرب والصرف الصحي للمدارس القروية ومدارس التعليم التقليدي والمساجد	10	0,3%
التأطير الديني	التأطير الديني في المساجد	1.200	30,4%
التكوين والتعليم الديني	بناء وإعداد وتجهيز مؤسسات التعليم التقليدي	68	1,7%
	دفع الأجور ورفع من مستوى موظفي مؤسسات التعليم التقليدي	157,5	4%
	تحسين الظروف التعليمية للتلاميذ والطلبة في مؤسسات التعليم التقليدي	63,3	1,6%
	محو الأمية في المساجد	114,8	2,9%
المجموع		3.948,8	40,9%

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية، 2017

تقسيم ميزانية المشاريع التي تدمج بعد النوع الاجتماعي الذي وضعته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

وتواصل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية جهودها الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال العديد من البرامج الفرعية، ولاسيما تلك المتعلقة بتكوين المرشدات التي تشرف على التأطير الديني في المساجد، والتعليم الأصيل، وكذا محو الأمية في المساجد. وفي نفس الإطار، تسهر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على جزء من برنامج "توفير مياه الشرب والصرف الصحي للمدارس القروية ومدارس التعليم الأصيل والمساجد" بشراكة مع كتابة الدولة المكلفة بالماء وغيرها. ونتيجة لذلك، فإن 40,9% من ميزانية الوزارة تراعي بعد النوع الاجتماعي.

وفيما يخص تكوين المرشدات، واعترافا بالدور الأساسي للتأطير الديني من أجل الحفاظ على الأمن الروحي للمواطنين، جعلت المملكة المغربية تكوين الأئمة المرشدين والمرشدات إحدى أولوياتها الرئيسية. ويفتح هذا البرنامج، الذي يستفيد منه 150 إمام و100 مرشدة، في وجه حملة الإجازة المسلمة من إحدى الجامعات المغربية أو شهادة أخرى معادلة، الذين لا يتعدى سنهم 45

سنة في 31 يناير 2019. يحصل الأئمة والمرشحات على منحة قدرها 2.000 درهم خلال فترة التكوين التي تستمر لمدة 12 شهرا. من حيث الإنجازات، بلغ العدد الإجمالي للمرشحات ما يقارب 703 من أصل 2.412 سنة 2016، أي ما يعادل 29% من إجمالي عدد المرشدين والمرشحات.

أما فيما يتعلق ببرنامج التعليم التقليدي، يعتبر هذا الأخير عنصرا أساسيا في استراتيجية النهوض بالحقل الديني، حيث تسعى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية إلى تعزيز وجود المرأة في قطاع التعليم العتيق في جميع الفئات: ممتدسين وأطر تربوية. ويبين الجدول أدناه الإنجازات الرئيسية للبرنامج الذي يراعي بعد النوع الاجتماعي.

المدارس	المستفيدين	عدد الأطر
الكتائب القرآنية	12.241 كتابا قرآنيا، • 621 منها تسيرها جمعيات (أي بنسبة 5,07%)؛ • 96,27% من الكتائب القرآنية مربوطة بشبكة الكهرباء؛ • 40,18% مربوطة بشبكة الماء الشروب؛ 18,36% مربوطة بشبكة التطهير.	13.317 مدرس، بمعدل مدرس لكل 24 ممتدسا. • 47,77% يعتمدون الوسائل التقليدية (اللوحة ومتطلباته)؛ • 10,28% يعتمدون الوسائل العصرية. • 41,95% يجمعون بين الوسائل التقليدية والعصرية.
مدارس التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي والمعاهد العليا للتعليم العتيق	287 مدرسة منها: • 48,43% توجد بالوسط القروي؛ • 68,29% منها تسيرها جمعيات؛ • 99,65% من المدارس العتيقة مربوطة بشبكة الكهرباء؛ • 71,78% مربوطة بشبكة الماء الشروب؛ • 48,78% مربوطة بشبكة التطهير؛ • 40,07% مربوطة بشبكة الهاتف و 36,24% مربوطة بشبكة الأنترنت.	27.852 ممتدس يتوزعون على الأطوار الدراسية كالآتي: • 19.085 ممتدسا أي 68,52% بالطور الابتدائي (262 مدرسة)؛ • 5367 ممتدسا أي 19,27% بالطور الإعدادي (111 مدرسة)؛ • 2959 ممتدسا أي 10,63% بالطور الثانوي العتيق (67 مدرسة)؛ • 441 ممتدسا أي 1,58% بالطور النهائي العتيق (7 معاهد)؛ • 60,2% من الممتدسين يوجدون بالوسط الحضري تمثل نسبة الفتيات 17,17% . • 82,86% من التلاميذ والطلبة داخلون تمثل نسبة الإناث منهم 1,43% فقط.
مراكز تحفيظ القرآن	2.073 مركزا، يوجد معظمها (93,58%) في المساجد أو ملحقا بها. • تتمركز 74,38% بالوسط الحضري؛ • 21,85% منها توجد بجهة الدار البيضاء سطات تليها جهة الرباط- سلا- القنيطرة (بنسبة 15,20%).	3.361 مكلف بتحفيظ القرآن، بمعدل مكلف بالتحفيظ لكل 32 ممتدس. وتجدر الإشارة أن نسبة المكلفات بالتحفيظ تمثل 77,69% من العدد الإجمالي.

المصدر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، معطيات 2016

وبالنسبة لبرنامج محو الأمية في مساجد المملكة، تقترح وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، من خلال هذا البرنامج، تزويد مستفيديها بالمهارات التي تمكنهم من تحسين وضعيتهم وانخراطهم في ديناميكية التنمية المستدامة. ويهدف البرنامج أيضا إلى تعزيز إشعاع

المساجد ومراكز التعلم وتفعيل دورها في محو الأمية وتأطير المواطنين في المجالات المتعلقة بكل من الثقافة، والأسرة، والصحة، والبيئة، بإدخال أدوات حديثة مثل التلفاز والأنترنت، وذلك بهدف تنويع أنماط التعلم، وتقريب البرنامج من المواطنين والمواطنات والإشراك المستمر للمستفيدين من التكوين الذاتي والتكوين المستمر.

وقد استفاد خلال الموسم الدراسي 2017/2016 من البرنامج 302.699 مستفيدا، حيث بلغت نسبة الإناث 95%. وبلغ عدد الأطر التربوية المعيّنين في إطار هذا البرنامج 7.470 مؤطر، منهم 6.17 مؤطرة، أي بنسبة 88,5%. في حين بلغ عدد المكونات 212 مكونة من أصل 367 مكونا، أي ما يعادل 58% من مجموع المكونات التربويين.

آلية تتبع والتقييم المراعية لبعد النوع الاجتماعي: وضع مؤشرات الأداء التي تراعي الفوارق بين الجنسين انسجاما مع القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية

ويشير تحليل مشروع أداء وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المرافقة لقانون المالية لسنة 2017 إلى تطبيق ما جاء به القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، من حيث تفعيل نهج الأداء الذي يدمج بعد النوع الاجتماعي. ويعكس الجدول أدناه هذه النتيجة، ويتضمن أيضا مقترحات جديدة لجعل ميزانية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أكثر انسجاما مع المادة 39 من القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية:

البرنامج	الأهداف	مؤشر الأداء	مقترحات تراعي بعد النوع الاجتماعي لمؤشرات الأداء
التأطير الديني	ضمان استمرارية ممارسة العبادة الإسلامية في المساجد وفقا لمبادئ الهوية الدينية المغربية	-معدل التأطير الديني	-تحديد تطور عدد المرشحات
	تحسين الوضع الصحي للقيمين الدينيين	-عدد المستفيدين سنويا ومن كل فئة	-مؤشر مراعي لبعد النوع الاجتماعي
أماكن العبادة والثقافة	تلبية احتياجات السكان في أماكن العبادة والثقافة	-نسبة السكان المستفيدين من المساجد الجديدة	-تحديد نسبة النساء في مجموع السكان المستفيدين
	توفير ظروف الراحة والأمن للمساجد	-معدل إمدادات مياه الشرب والصرف الصحي في المدارس القروية ومدارس التعليم الأصيل والمساجد (مؤشر مقترح)	-تقسيم عدد المستفيدين من هذا البرنامج الفرعي حسب الجنس
التكوين والتعليم الديني	تطوير التعليم في مؤسسات التعليم الأصيل	المستفيدين من -معدل إنجاز عدد حفظ القرآن الكريم	-تقسيم المستفيدين حسب الجنس وحساب معدل إنجاز المستفيدين حسب الجنس
		-نسبة الزيادة في عدد التلاميذ في الفئة العمرية 4 و 5 سنوات المستفيدين من ما قبل مدرسة التعليم الأصيل	-تقسيم التلاميذ المستفيدين حسب الجنس
		-نسبة زيادة عدد التلاميذ الملتحقين بمدارس التعليم الدراسي والنهائي الأصيل حسب المستويات	-تقسيم عدد التلاميذ المسجلين في مؤسسات التعليم الدراسي والنهائي العتيق حسب الجنس
		نسبة نجاح التلاميذ المتمدرسين في نهاية الطور الابتدائي، الإعدادي، الثانوي والنهائي	-تقسيم التلاميذ الناجحين حسب الجنس
	تطوير التعليم في المؤسسات والمعاهد التابعة لجامعة القرويين	-معدل الزيادة في عدد الطلاب المسجلين حسب المستوى الدراسي (إجازة، ماجستير) وحسب نوع التكوين (ودكتوراه)	-تقسيم الطلبة حسب نوع الجنس والمستوى الدراسي ونوع التكوين

تقسيم الخريجين حسب الجنس	-معدل الخريجين في نهاية السلك حسب نوع التكوين		
تحديد حصة المرشدات الخريجات من مجموع الخريجين	-معدل الخريجين (الأئمة المرشدين والمرشدات) في التكوين الأساسي	تكوين الأئمة المرشدين والمرشدات	
- تحديد حصة المرشدات الخريجات من مجموع الخريجين	-معدل الخريجين في التكوين على المدى القصير		
-مؤشر مقترح	-عدد المستفيدين من برنامج مكافحة الأمية في المساجد حسب الجنس	المساهمة في الجهود الوطنية لمحو الأمية	
-تقسيم المشاركين حسب الجنس، وبالتالي حساب نسبة المشاركة في الامتحانات حسب الجنس	-معدل المشاركة في امتحانات الشهادة في برنامج محو الأمية في المساجد (المستوى 1 والمستوى 2)		
-تقسيم الناجحين حسب الجنس، وبالتالي حساب نسبة النجاح في الامتحانات حسب الجنس	-معدل النجاح في امتحانات الشهادة (المستوى 1 والمستوى 2)		

3. المديرية العامة للجماعات المحلية

سجل المغرب في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في مجال مأسسة مبدأ المساواة بين الجنسين في إعداد السياسات العمومية والحكامة المحلية المستجيبة للنوع الاجتماعي، بما في ذلك مشاركة المرأة في تسيير الشؤون المحلية. وفي هذا الإطار، تواصل المديرية العامة للجماعات المحلية بذل المزيد من المجهودات من أجل دعم مشاركة المرأة في تسيير الشأن المحلي وتقوية الحكامة المحلية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

1.3. جاذبة تقديمية للمديرية العامة للجماعات المحلية

تم إحداث المديرية العامة للجماعات المحلية من أجل تنفيذ سياسة اللامركزية. وتتمثل مهامها في إعداد القرارات التي يتخذها وزير الداخلية في إطار صلاحياته اتجاه الجماعات المحلية والسهر على مراقبة تنفيذها. حيث تواكب هذه المديرية الجماعات المحلية وتتدخل في جميع الإصلاحات الهادفة إلى عصنة التدبير المحلي.

وتتضمن المهام الرئيسية للمديرية العامة للجماعات المحلية في التأهيل الحضري وفي تحسين تدبير المرافق العمومية وتقليص الفوارق الاجتماعية بالوسط القروي، وكذا تشجيع الأنشطة الاجتماعية والثقافية مثل إعادة تأهيل المدارس وتشجيع الأنشطة الرياضية بالجماعات المحلية وتقديم الدعم لبرامج التنمية الوطنية.

ومن أجل أداء المهام المسندة إليها، تتوفر المديرية العامة للجماعات المحلية على موارد بشرية متنوعة الكفاءات. حيث تمثل نسبة النساء 47% من مجموع الموظفين ب الإدارة، 48% منهن أطر.

2.3. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تراعي مقاربة النوع الاجتماعي

إعداد الاستراتيجيات

وقعت المديرية العامة للجماعات المحلية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، في يونيو 2014، اتفاقية شراكة للفترة 2014-2017، مكنت من تحقيق النتائج التالية:

- إحداث وحدة بعد النوع بالمديرية العامة للجماعات المحلية وتقوية قدرات نقط الارتكاز للنوع الاجتماعي على مستوى المديرية المعنية؛

- تقوية قدرات النساء المنتخبات والموظفات في مجال مقارنة النوع والقيادة، وذلك في إطار الندوات الجهوية التي أعطت المديرية العامة للجماعات المحلية انطلاقتها سنة 2013؛
 - دعم إحداث شبكة النساء المنتخبات محليا وعلى المستوى الوطني والإقليمي؛
 - خلق أدوات ومعارف لدعم التخطيط ونشر مفاهيم الميزانية المستجيبة للنوع على مستوى الجماعات؛
 - إعداد دليل الإجراءات المتعلقة بتفعيل لجان المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع، طبقا لمقتضيات القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية؛
 - تقوية ودعم قدرات المنتخبين والموظفين الجماعيين في مجال التخطيط والميزانية المستجيبة للنوع.
- ومن أجل التناسق مع مؤشرات الخطة الحكومية للمساواة في أفق المئانصة (إكرام)، بما في ذلك تلك المرتبطة بوزارة الداخلية، وعلى ضوء نتائج اتفاقية الشراكة الأولى، أبرمت المديرية العامة للجماعات المحلية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة اتفاقية شراكة جديدة للفترة 2017-2020 من أجل توطيد وتعميم الأدوات المنتجة ومواكبة الجماعات الترابية بالجهات الثلاثة المستهدفة في تنفيذ أحكام القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية ومراسيمها التنفيذية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة.
- وتتلخص النتائج المتوخاة من هذه الشراكة في ثلاثة محاور استراتيجية وهي كالآتي:
- تقوية ودعم مسلسل مأسسة مبدأ المساواة بين الجنسين بالمديرية العامة للجماعات المحلية وبالجماعات الترابية؛
 - مواكبة الجماعات الترابية في إدماج وتفعيل وتتبع مقارنة النوع في عمليات التخطيط واعداد الميزانية؛
 - دعم تنزيل الإجراءات المتعلقة بتفعيل لجان المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع على مستوى الجماعات والأقاليم والجهات؛
- وتتمثل الإجراءات المبرمجة في هذا الإطار:
- تنظيم دورات تكوينية تخص رهانات الحكامة الترابية المستجيبة للنوع الاجتماعي لفائدة المديرين والمسؤولين؛
 - مواكبة الدورة التكوينية لرؤساء مصالح الجماعات والموظفين الجدد على مستوى الجماعات الترابية في مجال النوع الاجتماعي والحكامة؛
 - دعم تنفيذ مخطط التكوين لفائدة المنتخبين المحليين في مجال النوع الاجتماعي والحكامة الترابية المستجيبة لبعء النوع؛
 - تنظيم دورات تكوينية وتبادل التجارب الجيدة في مجال القيادة والحكامة الترابية المستجيبة لبعء النوع لفائدة النساء؛
 - مواكبة إحداث وتفعيل شبكة النساء المنتخبات، فضلا عن تقوية قدرات الأعضاء المنتخبات، بما في ذلك تنظيم تبادل الخبرات على مستوى المغرب وإفريقيا؛
 - دعم إدماج مقارنة النوع الاجتماعي في دليل التخطيط على المستوى الجهوي وعلى مستوى العمالات والأقاليم؛
 - مواكبة الجماعات الترابية المستهدفة في إدماج وتنفيذ مقارنة النوع بالمخططات والبرامج طبقا لمقاربة النوع؛
 - مصاحبة تنفيذ وأجراء وتتبع تفعيل لجان المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع بالجماعات الترابية المستهدفة؛
 - مواكبة الجهات المستهدفة لإعداد نظام معلوماتي يراعي بعء النوع ويسمح بالتتبع والتقييم؛
 - تنظيم مجموعة من الندوات الجهوية حول مقارنة النوع والحكامة الترابية لفائدة المنتخبين المحليين.
- وتجدر الإشارة إلى أن هذه الشراكة ستشمل، في التجربة الأولى، جهات مراكش-أسفي، وفاس-مكناس، والدار البيضاء-سطات التي بلغ فيها عدد النساء المنتخبات، في آخر الانتخابات للجماعات المحلية 2500 امرأة، أي ما يعادل 40% من مجموع النساء المنتخبات على الصعيد الوطني.

وفيما يلي المؤشرات التي وضعتها هذه الشراكة:

- ✓ يشارك على الأقل 30% من الممثلين المنتخبين في نشاط واحد للتوعية أو التكوين حول الحكامة الترابية المستجيبة لبعده النوع؛
- ✓ ستتوفر الجهات الثلاث على آليات لتنفيذ وتفعيل وتتبع عملية الحكامة المستجيبة لبعده النوع؛
- ✓ استهداف 7 أقاليم و15 جماعة رائدة من أجل إدماج بعد النوع الاجتماعي في برامجها / مخططاتها الإنمائي؛
- ✓ استهداف 12 إقليم و120 جماعة رائدة ومواكبتها من أجل تتبع تفعيل لجان المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع بها.

وستسهم هذه الشراكة أيضا في تحقيق بعض المؤشرات المدرجة في الخطة الحكومية للمساواة التي تغطي الفترة 2017-2021 . وبالإضافة إلى ذلك، اضطلعت مختلف المديريات بالمديرية العامة للجماعات المحلية على اتخاذ عدة إجراءات تراعي بعد النوع، ولا سيما:

- ✓ إعداد دليل الإجراءات المتعلقة بلجان المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع على مستوى الجماعات؛
- ✓ إعداد دليل لبرنامج العمل الجماعي يأخذ بعين الاعتبار إدماج مقاربة النوع الاجتماعي؛
- ✓ إعداد دليل للتخطيط المعماري والحضري للمرافق الإدارية والاجتماعية والثقافية والرياضية؛
- ✓ إعداد دليل للتكنولوجيات بالفضاءات العامة الحضرية؛
- ✓ تقديم الدعم التقني من أجل وضع مرجع تقني لإمكانية الولوج إلى استخدام المعطيات والقواعد التي يجب احترامها عند تصميم مخططات التهيئة؛
- ✓ تنفيذ برنامج التعاون بين المغرب واليونيسف "برنامج التنمية المحلية وحقوق الأطفال والشباب" الذي يهدف إلى مواكبة الجماعات الترابية لإدماج آليات المشاركة وبعده النوع؛
- ✓ المساهمة في أشغال اللجنة بين وزارية لإعداد استراتيجية وطنية مندمجة لحماية الطفولة، لإعداد القانون المتعلق بالتهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وإعداد الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب؛
- ✓ مراعاة بعد النوع في استراتيجية التكوين، من خلال تحديد احتياجات النساء الموظفات والمنتخبات المحليات وتعزيز قدرات المرأة في تسيير الشؤون المحلية، والشروع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والتواصل وتعزيز تبادل الخبرات والممارسات الجيدة.

وقد تم تنفيذ، برسم سنة 2016، 651 تكوينا لفائدة 16.069 مستفيدا من المنتخبين والأطر والأعوان تابعين للجماعات الترابية، منهم 3.946 امرأة، أي بنسبة 24,56%.

كما تم تنفيذ 417 نشاطا تكوينيا وتنمية المهارات خلال الأسس الأول لسنة 2017، لفائدة 10.951 مستفيدا يتكونون من منتخبات محليات/منتخبين محليين وأطر وأعوان، ينتمون بالأساس للمصالح المركزية واللامركزية، من بينهم 2.419 امرأة بنسبة مشاركة بلغت 22%.

3.3. تحليل أهم مؤشرات النتائج

مكنت الإجراءات المنفذة تحقيق نتائج مهمة تتعلق بعملية مؤسسة المساواة بين الجنسين بالمديرية العامة للجماعات المحلية، من خلال إحداث وحدة بعد النوع بالمديرية سنة 2014، وتقوية قدرات نقط الارتكاز للنوع الاجتماعي على مستوى المديريات المعنية وبمركز التواصل والنشر. كما تم تنظيم الندوات الجهوية، التي أعطت المديرية العامة للجماعات المحلية انطلاقتها سنة 2013، بهدف تقوية القدرات لفائدة 45.000 امرأة منتخبة وموظفة في مجال مقاربة النوع والقيادة.

كما تم أيضا تحقيق نتائج مهمة في مجال دعم إحداث شبكة النساء المنتخبات محليا وعلى المستوى الوطني والإقليمي ومواكبة تفعيل لجان المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع على مستوى 300 جماعة وإعداد الأدوات اللازمة لدعم التخطيط ولنشر مفاهيم الميزانية المستجيبة للنوع على مستوى الجماعات، وإقامة توافقات مع الجهات الفاعلة الأخرى في مجال التعاون الدولي (بما في ذلك إعداد دليل مخطط العمل الجماعي المراعي لبعد النوع وإعداد دليل الإجراءات المتعلقة بتفعيل وتبعية لجان المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع وإنجاز دراسة حول النساء المنتخبات ووضع مخطط للتكوين في مجال النوع والحكمة) خصوصا التعاون التقني البلجيكي في مجال تكوين المكونين حول الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

4. الوزارة المنتدبة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني

إدراكا منها بضرورة إشراك المرأة من أجل إرساء أسس الديمقراطية التشاركية، عملت الوزارة المنتدبة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني على اتخاذ عدة إجراءات تهدف إلى إدماج مقاربة النوع في استراتيجية عملها.

1.4. حصيلة استراتيجية عمل القطاع

عملت الوزارة المنتدبة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني خلال سنة 2016، في إطار تفعيل استراتيجية عملها، وبموجب اختصاصاتها، على تنسيق نشاط تشريعي مكثف تميز بإحالة 92 مشروع قانون على مجلسي البرلمان، وكذا المصادقة على 106 مشروع قانون، من بينها 5 مشاريع قوانين تنظيمية.

وفيما يتعلق بالعلاقات مع المجتمع المدني، وفي إطار مقتضيات الفصلين 14 و15 من الدستور، ساهمت الوزارة في إعداد ظهيرين شريفيين يتعلقان بتفعيل قانونين تنظيميين:

- الظهير الشريف رقم 1.16.107 (28 يوليوز 2016) لتنفيذ القانون التنظيمي رقم 44-14، لتحديد شروط وكيفية ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية ؛
 - الظهير الشريف رقم 1.16.108 (28 يوليوز 2016) لتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-64، لتحديد شروط وكيفية ممارسة الحق في تقديم الملتزمات في مجال التشريع.
- كما ساهمت الوزارة إلى جانب كل من الأمانة العامة للحكومة ووزارة الداخلية في إعداد المرسوم رقم 2.14.836 (4 مارس 2016) المتعلق بإحداث جائزة المجتمع المدني.
- وفي نفس السياق، بادرت الوزارة بتنسيق مع رئاسة الحكومة إلى الدفع بإصدار منشور السيد رئيس الحكومة رقم 2016/04 الصادر في 11 مارس 2016 والمتعلق بالبوابة الإلكترونية للتمويل العمومي للجمعيات، والذي يهدف إلى تعزيز وتكريس حكمة التمويل العمومي لمشاريع وبرامج الجمعيات.
- كما قامت الوزارة كذلك بإحداث مركز اتصال ومواكبة جمعيات المجتمع المدني، والذي يهدف إلى توفير المعلومة والاستشارة القانونية ذات الصلة بالإطار القانوني المنظم للعمل الجمعوي في المغرب.

2.4. الجهود المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين

إن عملية تفعيل مقاربة النوع في برامج عمل الوزارة لازالت في بداياتها. لذا، وانسجاما مع مقتضيات القانون التنظيمي للمالية، يجب على الوزارة بذل المزيد من الجهود لضمان نجاح هذا المسلسل قصد وضع مؤشرات أداء تراعي بعد النوع الاجتماعي.

1.2.4. مراعاة مقاربة النوع في تدبير الموارد البشرية داخل القطاع

بالنسبة للموارد البشرية، تتوفر الوزارة على 183 موظف تشكل النساء منهم نسبة 34,50%. في حين تبلغ حصة النساء من مناصب المسؤولية 36%، أي بمعدل يفوق المتوسط الوطني.

2.2.4. البرامج والمشاريع التي تراعي مقارنة النوع

وتتمركز استراتيجية عمل الوزارة المنتدبة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني حول البرنامج المتعلق بـ "تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني" والذي يهدف إلى تحديث وسائل التدبير وترشيد تدبير الموارد وتحسين التفاعل بين الحكومة والبرلمان، وكذا تعزيز الحكامة الجيدة وتطوير الشراكة بين الدولة والجمعيات وتثمين عمل مكونات المجتمع المدني.

تجدر الإشارة إلى أن تفعيل مقارنة النوع لا يزال غير واضح على مستوى تقسيم البرامج والمشاريع ومؤشرات الأداء. ففي هذا الصدد، يسلط الجدول التالي الضوء على برنامج عمل الإدارة والبرامج الفرعية المقترنة بها ومقترحات النوع لمؤشرات أداء البرامج الفرعية :

البرنامج	المشاريع	ميزانية الموظفين (بملايين الدراهم)	الميزانية المخصصة (بملايين الدراهم)	الأهداف	ومقترحات النوع لمؤشرات الأداء
تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	دعم المهام	23	11.35	ترشيد تدبير الموارد	حصة النساء من مجموع المستفيدين من تكوين الوزارة (%)
	التفاعل مع البرلمان		1.72	تحسين التفاعل بين الحكومة والبرلمان	عدد الأسئلة المرسلة إلكترونياً إلى الوزارات المتعلقة بالنوع الاجتماعي
	تقوية قدرات المجتمع المدني		1.43	مكونات تثمين عمل المجتمع المدني	حصة الجمعيات والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال النوع الاجتماعي المرشحة لجائزة المجتمع المدني
	الديموقراطية التشاركية		0.5	تحسيس وتعزيز قدرات الجمعيات في مجال الديمقراطية التشاركية	حصة الجمعيات والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال النوع الاجتماعي المستفيدة من برامج وأنشطة الوزارة

المصدر: الميزانية، قانون المالية 2017

توزيع ميزانية البرامج الفرعية للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني ومقترحات النوع لبعض مؤشرات الأداء

5. وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية

انخرطت وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية منذ سنة 2016 في الموجة الثالثة للإصلاح المحاسباتي لتنزيل مقتضيات القانون التنظيمي للمالية. وقد مكن هذا الإصلاح من وضع واعتماد الآليات اللازمة لتعزيز قدرة الوزارة على تطبيق مقتضيات القانون التنظيمي للمالية، ولا سيما من حيث اعتماد المنهجية المتعلقة بنجاعة الأداء المراعية لبعد النوع الاجتماعي.

1.5. مراحل تقدم استراتيجية عمل الوزارة

تتمحور استراتيجية الوزارة للفترة الممتدة من 2012 إلى 2016 حول أربعة محاور استراتيجية وأربعة تدابير على النحو التالي:

- **المحور الاستراتيجي الأول:** الدعم المؤسسي وتعزيز القطب الاجتماعي، والذي يضم أساساً إعادة هيكلة وتوحيد مكونات القطب الاجتماعي على أساس التكاملية وتقوية كفاءات الموارد البشرية.
- **المحور الاستراتيجي الثاني:** تأطير العمل الاجتماعي ومواكبته وهيكلته، والذي يهدف إلى دعم الفاعلين المحليين والجمعويين العاملين في مجالات تدخلات القطب الاجتماعي من خلال الدعم المالي لمشاريعهم.

- **المحور الاستراتيجي الثالث:** النهوض بالعمل التكافلي والتضامني الرامي إلى توطيد وتطوير رعاية الآخرين من خلال تقديم الخدمات والمساعدة التقنية للفئات في وضعية هشاشة والمساهمة في إحداث مؤسسات القرب المهتمة بالرعاية الاجتماعية ووضع مقتضيات تنظيمية لخدمات مؤسسات الرعاية الاجتماعية.
- **المحور الاستراتيجي الرابع:** العمل على تحقيق الإنصاف والمساواة والعدالة الاجتماعية من خلال من تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي لمكافحة العنف والتمييز والإقصاء، وكذا تنزيل الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة 2016/2012 "إكرام". وتعد حصيلة إنجازات إجراءات الخطة الحكومية للمساواة إيجابية على العموم. وستتناول الفقرات القادمة هذه الإنجازات.

2.5. الجهود المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين

تعمل وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية على تنسيق جميع الإجراءات والمبادرات الوزارية الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق الطفل والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. وفي هذا الصدد، قامت الوزارة بتنسيق الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة في نسختها الأولى، للفترة الممتدة ما بين 2012 و2016. كما تعمل حاليا على إعداد النسخة الثانية لهذه الخطة اعتمادا على إنجازات وتوصيات الخطة الحكومية الأولى.

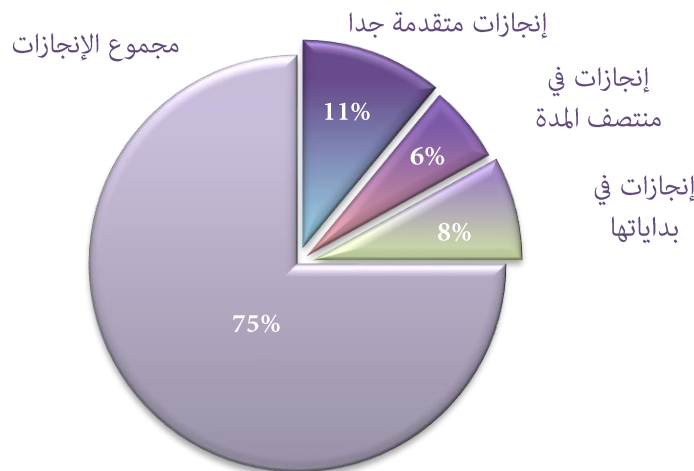
1.2.5. مراعاة مقارنة النوع الاجتماعي في تدبير الموارد البشرية

تتوفر وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية على 402 موظف، تمثل منهم المرأة نسبة 48% مع استحواذ العنصر النسوي على نسبة 28% من مناصب المسؤولية بالوزارة.

2.2.5. البرامج والمشاريع التي تراعي بعد النوع الاجتماعي

تقييم الخطة الحكومية الأولى للمساواة في أفق المناصفة "إكرام 1"

قامت وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بتنسيق وتتبع الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة للفترة الممتدة ما بين 2012 و2016. كما قدمت الوزارة حصيلة الخطة الحكومية للمساواة عقب انتهاء المدة المحددة لها. وتلخص هذه الحصيلة جميع الإنجازات القطاعية المتعلقة بالمشاورات المحددة في الخطة الحكومية للمساواة، فضلا عن التحديات الرئيسية المتعلقة بالإدماج الأفقي للمساواة في السياسات العمومية وتلك المتعلقة بتحقيق الالتزامات، وفقا لخصوصيات كل قطاع حكومي على حدة، استنادا إلى مساهمات مختلف القطاعات الحكومية.



المصدر : وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية

مبيان 2 : حصيلة الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة "إكرام"

وقد مكنت الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة من تحقيق الأهداف الهيكلية لتحسين مأسسة المساواة على جميع المستويات، كما يتضح من تنفيذ (100%) من مجموع 117 إجراء من بين 156 إجراء. وتجدر الإشارة إلى أن 86% من الإجراءات المدرجة في الخطة الحكومية للمساواة قد نفذت بنسبة 70%، أي 134 على 156 إجراء.

وتلخص الإنجازات الرئيسية للوزارة في إطار الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة "إكرام" كالتالي:

إحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز: أعدت وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية مشروع القانون رقم 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة، وفقا لنهج توافقي وتشاركي مع مختلف الجهات الفاعلة. ولقد تمت المصادقة على هذا المشروع من طرف مجلس الوزراء، يوم 19 مارس 2015، ومجلس النواب يوم 10 ماي 2016، ومجلس المستشارين يوم 2 غشت 2017، ولقد تمت المصادقة عليه من طرف مجلس النواب بعد قراءة ثانية يوم 8 غشت 2017.

القانون رقم 103-13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء: لقد تم عرض القانون في المجلس الحكومي يوم 7 نونبر 2013، وتمت المصادقة عليه يوم 17 مارس 2016 بعد إدراج ملاحظات مختلف القطاعات الحكومية وتوصيات المجتمع المدني. كما تمت المصادقة عليه بمجلس النواب يوم 20 يوليوز 2016 ليتم تقديمه بمجلس المستشارين.

- **إحداث المرصد الوطني للعنف ضد النساء:** يعد المرصد الوطني للعنف ضد النساء آلية وطنية ثلاثية التركيب، تجمع شركاء مؤسساتيين وجمعويين وباحثين يمثلون مراكز الدراسات والبحث بالجامعات. وقد أعد المرصد الوطني للعنف ضد النساء برنامج عمل برسم سنة 2016 يتضمن العديد من الأنشطة بما في ذلك إعداد تقريره السنوي الأول حول العنف ضد النساء.

- **إحداث المرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام:** يعد المرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام آلية وطنية ثلاثية التركيب تتكون من قطاعات حكومية، مجتمع مدني ومراكز البحث. ويهدف المرصد إلى رصد وتتبع صورة المرأة في مختلف وسائل الإعلام ومكافحة الصور النمطية المرصودة والمشاركة في تحسين المفاهيم في هذا المجال.

- **دعم مراكز الاستماع والتوجيه القانوني للنساء ضحايا العنف ومساعدتهن في إعداد دفتري التحملات:** قدمت وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية منذ سنة 2012 الدعم لنحو 171 مركزا للاستماع والتوجيه للنساء والفتيات ضحايا العنف. ولقد تم انتقاء 29 مركزا للاستماع سنة 2016 بعد تقديم طلبات عروض المشاريع والتي ستحصل على دعم قدره 6,5 مليون درهم.

- **إحداث فضاءات متعددة الوظائف للمرأة ومساعدتها في إعداد دفتري التحملات:** أحدثت الوزارة ما يقارب 40 فضاء متعدد الوظائف لرعاية النساء ضحايا العنف والتي تعتبر كمراكز اجتماعية للقرب لتقديم العديد من الخدمات للنساء في حالة صعوبة.

- **تقديم الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشّة والحاضنات لأطفالهن اليتامى في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي بموجب قانون المالية لسنة 2014:** لقد حدد المرسوم رقم 2.14.791 الصادر في 11 من صفر 1436 (4 ديسمبر 2014)، شروط ومعايير الاستفادة من الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشّة والحاضنات لأطفالهن اليتامى. ولقد بلغ عدد المستفيدات من الدعم، منذ إطلاق عملية الدعم سنة 2015 إلى حدود 4 غشت 2017، ما يقارب 72.662 أرملة.

- **جائزة "تميز" للمرأة المغربية للنساء المتميزات في مجال المساواة:** لقد حددت قيمة الجائزة، بمبادرة من رئيس الحكومة خلال الدورة الثانية من الجائزة سنة 2016 في 300.000 درهم، بعدما كانت محددة في 180.000 درهم. ولقد تناولت الدورة الثالثة من الجائزة يوم 8 مارس 2017 موضوع إحداث المساواة النسائية.

- **تمكين قدرات المقاولات:** وقعت وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وجمعية النساء رئيسات المقاولات بالمغرب في غشت 2016 على اتفاقية شراكة لتعزيز المساواة النسائية في الأوساط الحضرية وشبه الحضرية والقروية عن طريق الحاضنات للمقاولات في جهات مراكش- آسفي، وطنجة - تطوان - الحسيمة، وفاس - مكناس. وتبلغ مساهمة الوزارة 3 ملايين درهم.

❖ انطلاق الخطة الحكومية الثانية للمساواة

في ظل المكتسبات التي حققتها الخطة الحكومية الأولى للمساواة، أطلقت وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية الخطة الحكومية الثانية للمساواة (إكرام 2) للفترة الممتدة ما بين 2017 و2021 وفقا لنهج تشاركي يضم جميع الأطراف الفاعلة. ولقد شاركت حوالي 100 منظمة ومؤسسة في عملية إطلاق "إكرام 2" والتي تتمثل في القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والدستورية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والنقابات والغرف المهنية والوكالات التنموية والجامعات والشركاء التقنيين والماليين. وتقوم الخطة الحكومية الثانية للمساواة على أربع مقاربات تهتم بحقوق الإنسان، والمقاربة المزدوجة للنوع الاجتماعي (الإدماج الأفقي والإدماج الخاص) وكذا التدبير القائم على النتائج. كما تقترح تدابير محددة تضم التقديرات الميزانية والبعد الترابي. ولقد صادق مجلس الحكومة على الخطة الحكومية للمساواة الثانية في 3 غشت 2017. وستتم المصادقة على التدابير المرتبطة لاحقا في إطار لجنة بين وزارية.

❖ تطبيق منهجية الأداء المراعية لبعد النوع الاجتماعي

في إطار تفعيل القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، تمحورت ميزانية وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية حول ثلاثة برامج تشمل عدة مشاريع وإجراءات. ويهم البرنامج الأول، المتعلق بإدماج بعد النوع على مستوى النهوض بحقوق المرأة، والذي خصصت له 16,86 مليون درهم، تعزيز المساواة بين الجنسين. وينقسم هذا البرنامج إلى مشروعين متعلقين بالشراكة من أجل النهوض بحقوق المرأة والمساواة، وكذا الدعم المؤسسي والقانوني في مجال حماية حقوق المرأة. كما يقوم البرنامج الثاني، المتعلق بالتنمية الاجتماعية والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحماية الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين، على الإدماج التام لبعد النوع الاجتماعي. وتقدر ميزانية هذا البرنامج بنحو 42,543 مليون درهم. ويضم البرنامج الثالث المتعلق بالقيادة والدعم، والذي تبلغ ميزانيته 579,366 مليون درهم، الإجراءات المراعية لبعد النوع الاجتماعي والتي تهتم الدعم المؤسسي لوكالة التنمية الاجتماعية ومؤسسة التعاون الوطني. وفيما يلي توزيع الميزانية حسب البرامج:

النسبة في ميزانية العامة	ميزانية الاستثمار (مليون درهم)	المشروع	البرنامج
1,7%	11,11	الشراكة من أجل النهوض بحقوق المرأة والمساواة	إدماج بعد النوع على مستوى النهوض بحقوق المرأة
0,9%	5,75	الدعم المؤسسي والقانوني في مجال حماية حقوق المرأة	
5%	31,82	الشراكة مع الجمعيات والهندسة الاجتماعية	التنمية الاجتماعية والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحماية الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين
0,9%	6	والطفولة والأشخاص المسنين حماية الأسرة	
0,3%	2,09	النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة	
0,4%	2,633	المعهد الوطني للعمل الاجتماعي بطنجة	
13,3%	83,706	دعم المهام	القيادة والدعم
77,2%	493,4	دعم المؤسسات تحت الوصاية	
0,2%	1,26	دعم الأعمال الاجتماعية	
100%	637,769		الميزانية الإجمالية

المصدر : مشروع نجاعة الأداء وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية

توزيع ميزانية الاستثمار حسب المشاريع

❖ برنامج إدماج بعد النوع على مستوى النهوض بحقوق المرأة

يرمي هذا البرنامج إلى تحسين وضعية المرأة وتعزيز حقوقها وإرساء ثقافة النوع الاجتماعي. ويتجلى هذا في بلورة الخطوط الرئيسية لل خطة الحكومية الثانية للمساواة والمصادقة عليها، وكذا وضع خطة عمل لتنفيذها وفقا لمقاربة تشاركية تضم جميع الأطراف الفاعلة في مجال النهوض بحقوق المرأة.

وفي نفس السياق، اتخذت عدة إجراءات، في إطار الشراكات التي عقدتها الوزارة لتعزيز حقوق المرأة والمساواة، من بينها مشروع "الدعم التقني" لبرنامج دعم الاتحاد الأوروبي لتنفيذ الخطة الحكومية للمساواة I والذي يشمل العديد من الأنشطة لفائدة 7 قطاعات حكومية (وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، وزارة الاقتصاد والمالية، المديرية العامة للجماعات المحلية، وزارة العدل، قطاع التواصل، وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، ووزارة الصحة). وتركز الأنشطة المبرمجة في إطار هذا المشروع على ما يلي :

- تقييم الخطة الحكومية الأولى للمساواة ووضع الخطة الحكومية الثانية للمساواة "إكرام2"
- تنفيذ خطة التواصل للبرنامج لفائدة وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية،
- إنجاز خطة لدعم القدرات لفائدة 15 منظمة غير حكومية،

وفي إطار الشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للمرأة، قامت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بوضع برنامج لتعزيز وتقوية مأسسة المساواة بين الجنسين في السياسات العمومية عبر العديد من الأنشطة سنة 2017، وهي كالتالي:

- إنجاز دراسة لوضع استراتيجية وخطة للتواصل الداخلي والخارجي لتعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، إطلاق دراسة لوضع الإطار الاستراتيجي للقطب الاجتماعي وخطته التنفيذية من أجل تمكين المرأة،

- إعداد دراسة لإنجاز تقرير تحليلي عن آليات المساواة بين الجنسين داخل القطب الاجتماعي والقطاعات الحكومية على المستويين المركزي والإقليمي، وتحديد التدابير المؤسسية لمأسسة هذه الآليات،
- العمل على إنهاء دراسة عن إدماج بعد النوع الاجتماعي في السياسة العمومية لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة،
- إطلاق دراسة لتعزيز قدرات مؤسسات الرعاية الاجتماعية لضمان رعاية قائمة على حقوق الإنسان ومبدأ المساواة بين الجنسين.

وفي إطار برنامج التعاون البلجيكي، أطلقت وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية برنامج الدعم لتعزيز مكافحة العنف ضد النساء في المغرب لضمان جودة الخدمات للفترة الممتدة ما بين 2017 و2019. ويتضمن هذا البرنامج العديد من الأنشطة التي تدعم تفعيل أحكام الإطار المؤسسي والتشريعي والتنظيمي لحماية المرأة من العنف في المغرب وكذا وضع آليات للتكفل بالنساء ضحايا العنف. ومن خلال هذا البرنامج، تم القيام بعدة أنشطة سنة 2017 وهي كالتالي:

- إنجاز دورة تكوينية لفائدة ما يقارب 50 ممثلا عن القطاعات الحكومية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية حول تغيير سلوكيات الرجال والفتيان فيما يتعلق بقضية "العنف ضد المرأة".
- إنجاز دراسة حول تعريف آلية للرصد والقراءة والمؤشرات والوسائل الرقمية لتبادل ونشر المعلومات عن صورة المرأة،
- إعداد ونشر دليل التواصل بشأن قانون مكافحة العنف ضد النساء والتدابير المصاحبة له (دراسة في مرحلتها الأولى).

❖ التنمية الاجتماعية والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحماية الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين

أطلقت وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية البرنامج الوطني لتنفيذ السياسة المندمجة لحماية الطفولة للفترة الممتدة ما بين 2016 و2020. وتضم هذه السياسة 26 هدفا و132 تدبيرا مع وضع مؤشرات الرصد والتقييم لكل تدبير.

وتهدف السياسة المندمجة لحماية الطفولة إلى وضع ترسانة فعالة وشاملة تشمل كل التدابير والبرامج والأنشطة الهادفة إلى منع كافة أشكال الإهمال، والاعتداء، والاستغلال والعنف ضد الأطفال، والوقاية منها، وإعطاء أجوبة من حيث التكفل والإدماج والمتابعة، وتحديد آليات التنسيق العملية بوضوح لضمان تحسن الولوج، والتغطية التربوية، والمعايرة، والاستمرارية، وآثار الخدمات، مع عقلنة وترشيد الموارد.

وفيما يتعلق بحماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، اتخذت عدة إجراءات لتحقيق هذه الغاية، وهي:

- تنفيذ السياسة العمومية المندمجة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي تشمل تسع رافعات أفقية تهتم بملاءمة الإطار التشريعي والتنظيمي الوطني مع مقتضيات الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وخمس رافعات استراتيجية. ويجري وضع خطة عمل حكومية لتفعيل هذه السياسة.
- تفعيل صندوق دعم التماسك الاجتماعي لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة في وضعية هشاشة وخصوصا النساء. ولقد بلغت قيمة الاستفادة من هذا الصندوق 50 مليون درهم و100 مليون درهم للسنتين 2015 و2016 على التوالي.

وللنهوض بحقوق الأشخاص المسنين، أحدثت الوزارة مرصدا للأشخاص المسنين من أجل الإسهام في وضع السياسات العمومية والتشريعات المتعلقة بحماية وتعزيز حقوق المسنين، وكذا إخراج بيانات وتقارير إحصائية عن حالة هذه الفئة من المجتمع.

❖ آلية الرصد والتقييم المراعية لبعد النوع الاجتماعي : وضع مؤشرات أداء ناجعة تنسجم مع مقتضيات القانون التنظيمي الجديد للمالية

يعتبر تحليل مشروع نجاعة الأداء، المرافق لقانون المالية 2017، تفعيلا للأحكام الجديدة للقانون التنظيمي لقانون المالية من حيث تفعيل نهج الأداء الذي يراعي البعد الاجتماعي ليس في المشاريع فقط، بل وفيما يخص وضع مؤشرات مراعية لمقاربة النوع الاجتماعي التي تمكن من تقييم أثر المشاريع على المساواة بين الجنسين. ويعرض الجدول أدناه المشاريع والمؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي التي تم وضعها، وتشمل مقترحات جديدة:

البرنامج	المشاريع	الميزانية (ملايين الدراهم)	الأهداف	مؤشرات الأداء التي تراعي الفوارق بين الجنسين	هدف 2017	هدف 2018
إدماج بعد النوع على مستوى النهوض بحقوق المرأة	شراكة تعزيز حقوق المرأة والمساواة	11,11	إعداد وتنسيق السياسة الحكومية التي تهدف إلى المساواة والإنصاف على المستوى الوطني والتراحي والعمل على تنفيذها	نسبة تنفيذ أهداف وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية المبرمجة على مستوى خطة العمومية للمساواة	10%	40%
				عدد الفضاءات متعددة الوظائف للنساء، آليات المراقبة والرصد ومكافحة التمييز والعنف المحدثة والعملية بالأقاليم والعاملات تبعا لدفاتر التحولات المرتبطة بها	42	59
	الدعم المؤسسي والقانوني في مجال حماية حقوق المرأة	5,75		عدد مراكز الاستماع للنساء ضحايا العنف والجمعيات العاملة في مجال النهوض بحقوق المرأة واستقلاليتها، المدعومة من الوزارة والمطابقة لدفاتر التحولات	109	139
التنمية الاجتماعية والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية اعاقة وحماية الأسرة والطفولة والاشخاص المسنين	الشراكة مع الجمعيات والهندسة الاجتماعية	31,82	تقوية مشاركة الجمعيات في تنفيذ السياسات العمومية المتعلقة بالوزارة	عدد المشاريع والجمعيات المدعومة من الوزارة في إطار السياسات المعتمدة	250	300
					يجب إضافة عدد جمعيات النهوض بحقوق المرأة التي تدعمها الوزارة في إطار كل سياسة	
				عدد الجمعيات المدرجة في مسلسل تقوية القدرات	2000	2500
	حماية الأسرة والطفولة والاشخاص المسنين	6	تصميم وتنسيق وتنفيذ السياسات العمومية في مجال حماية الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين	المناطق التي تم بها إرساء الجهاز التراحي المندمج لحماية الطفولة	5	10
				الفاعلين الذين أدرجوا معايير الجودة بالوحدات والخدمات المقدمة للأطفال وعائلاتهم	5	10
					2	2

يجب إضافة أنشطة التحسيس المنجزة من أجل تعزيز المعايير الاجتماعية الحمائية المراعية لبعد النوع الاجتماعي	24	24	أنشطة التحسيس المنجزة من أجل تعزيز المعايير الاجتماعية الحمائية				
يجب إضافة نسبة إرساء منهجية الجودة على مستوى مراكز الحماية الاجتماعية للأشخاص المسنين لبعد النوع الاجتماعي	24	40%	نسبة إرساء منهجية الجودة على مستوى مراكز الحماية الاجتماعية للأشخاص المسنين				
يجب إضافة نسبة تقدم وضع نظام لتقييم الإعاقة المراعية لبعد النوع الاجتماعي	30%	10%	نسبة ملاءمة الترسانة والإطار التشريعي والتنظيمي الوطني	النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة	2,09	النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة	
يجب تصنيف المؤطرين حسب الجنس	30%	60%	نسبة المؤطرين والمهنيين الممارسين المكونين في مجال التكفل بالتوحد				
يجب إضافة المؤشرين المتعلقين ب : - حصة النساء المستفيدات من التكوين المستمر - حصة المرأة في مناصب المسؤولية	30%	60%	معدل التقدم في إنجاز وتنفيذ مخطط متعدد السنوات للتكوين المستمر	الرفع من كفاءة وحضور الموارد البشرية	83,706	دعم المهام	القيادة والدعم
					493,4	دعم المؤسسات تحت الوصاية	

3.5. تحليل أبرز مؤشرات الأهداف المتعلقة بالقطاع

المؤشرات المتعلقة بالعنف ضد المرأة

تبين إحصائيات التقرير الأول للمرصد الوطني للعنف ضد النساء مدى انتشار العنف الجسدي مقارنة بأشكال العنف الأخرى (63,3% سنة 2014 مقابل 54,8% سنة 2013). في حين، صنف العنف الاقتصادي، والذي يتجلى في عدد حالات إهمال الأسرة، كثاني أشد أشكال العنف ضد المرأة بعد العنف الجسدي، حيث سجلت 5218 حالة سنة 2014 مقابل 6406 حالة سنة 2013. وعلى الرغم من أن الاغتصاب لا يتجاوز 6% سنة 2014 و8% سنة 2013 من جميع حالات العنف ضد المرأة، فهو يعد الاعتداء الجنسي الأكثر شيوعا (70% من حالات العنف الجنسي ضد المرأة سنة 2014 هي حالات اغتصاب).

وفيما يتعلق بالعنف الجسدي، ارتفع عدد الحالات المسجلة بنسبة 8,33%، حيث انتقلت من 11.301 قضية تمت معالجتها سنة 2013 إلى 12.148 قضية سنة 2014. وقد تم ارتكاب هذه الاعتداءات الجسدية من قبل الذكور في حوالي 88% من الحالات سنة 2014، في حين، 11,4% من النساء البالغات ارتكبن العنف الجسدي ضد المرأة في نفس السنة. وعلاوة على ذلك، يشير التقرير إلى

أن العنف الجسدي يمس النساء المتزوجات بنسبة تضاعف نسبة النساء العازبات. حيث تعرضت 7962 امرأة متزوجة سنة 2014 (7689 سنة 2013) للاغتصاب مقابل 3 344 امرأة عازبة سنة 2014 (3390 امرأة سنة 2013).

وفيما يتعلق بالوضع المهني، تشير الإحصائيات إلى أن النساء العاطلات عن العمل هن الأكثر تضررا من العنف الجسدي والجنسي (53,8% من الحالات المسجلة)، وأن هذين الشكليين من أشكال العنف يسجلان أعلى النسب المئوية مقارنة بالمعدلات المسجلة في بيت الزوجية وفي مكان العمل.

ويظهر التوزيع المجالي لانتشار العنف ضد المرأة أن المناطق الحضرية تشهد زيادة ملحوظة مقارنة بالمناطق القروية التي تواجه صعوبات كبيرة في الولوج إلى مراكز استقبال النساء ضحايا العنف.

ويشير التقرير أيضا إلى أن عدد النساء ضحايا العنف الجسدي اللاتي استفدن من خدمات وحدات المستشفيات المندمجة في المغرب قد ازداد بشكل ملحوظ، حيث سجلت 12 218 حالة عنف سنة 2014 مقابل 8675 حالة عنف سنة 2013، أي ما يشكل ارتفاعا بنسبة 40,8% بين سنتي 2013 و2014.

المؤشرات المتعلقة بحقوق الطفل

نشرت المندوبية السامية للتخطيط، في ماي 2017، مذكرة النتائج الرئيسية للدراسة التي أعدتها حول الفقر متعدد الأبعاد للأطفال بين سنتي 2001 و2014.

وتبين نتائج الدراسة أن مستوى الحرمان لدى الأطفال انخفض بما يفوق النصف بين 2001 و2014، إذ انتقل من 0,295 إلى 0,128، أي ما يعادل 6,6% كمتوسط سنوي للانخفاض خلال هذه الفترة. نفس المنحنى سجل على مستوى الواسطين الحضري والقروي، حيث انتقل مستوى الحرمان من 0,115 إلى 0,052 بالوسط الحضري، ومن 0,47 إلى 0,224 بالوسط القروي.

ويتضح جليا أن الفقر متعدد الأبعاد للأطفال هو ظاهرة قروية بامتياز، حيث انخفض معدل انتشار هذا الفقر في المجال الحضري من 11,8% سنة 2001 إلى 6,1% سنة 2007 ثم 2,4% سنة 2014. أما بالنسبة للوسط القروي، فقد سجل على التوالي 74,6% و46,9% و22,0%. وفي نفس السياق يبين التوزيع المجالي للأطفال الفقراء أن 88% منهم يعيشون في المناطق القروية في حين يشكل الأطفال القرويون نسبة 48% من مجموع الأطفال المغاربة.

وتظهر الدراسة أن ظاهرة فقر الأطفال هي إعادة إنتاج اجتماعي لفقر الكبار وتناج لظروف معيشية سيئة. وإضافة إلى ذلك، يفوق معدل فقر الأطفال المنتمين للأسر التي تضم 6 أطفال أو أكثر (28%) بأربع مرات المعدل المسجل لدى الأسر التي لديها طفل واحد (6,5% سنة 2014).

كما يؤثر جنس رب الأسرة على وضعية الأطفال اتجاه الفقر. فقد بلغ معدل فقر الأطفال 11,2% بالنسبة للأسر التي يرأسها رجل مقابل 8,6% بالنسبة للأسر التي ترأسها امرأة.

يلعب المستوى التعليمي لرب الأسرة دورا مركزيا في تحديد مستوى الفقر بين الأطفال، حيث ينتقل معدل الفقر بين الأطفال من 0,5% بالنسبة لأطفال رب أسرة ذو مستوى تعليمي عالي إلى 16,4% بالنسبة لأطفال رب أسرة لا يتوفر على أي مستوى تعليمي.

وفي نفس السياق، يؤثر المستوى التعليمي للأم في مستوى عيش الأطفال بشكل أكبر من نظيره للأب. ففرص الإفلات من الحرمان بالنسبة لأطفال الأمهات الحاصلات على مستوى تعليمي عالي (22,5%) هي أكبر بمرتين من فرص أطفال الآباء الذين لهم نفس المستوى التعليمي (10,3%).

وحسب الفئة السوسيو-مهنية لرب الأسرة، فقد انتقل معدل فقر الأطفال من 25,4% بالنسبة لأطفال رب أسرة من فئة "المستغلون الفلاحيون"، إلى 24,3% بالنسبة لفئة "العمال والعمال اليدويين في الفلاحة والصيد"، 11,3% بالنسبة لفئة "العمال اليدويين غير الفلاحيين" و8,9% بالنسبة لفئة "حرفيون وعمال مؤهلون".

وفيما يتعلق بالعنف ضد الأطفال، يشير تقرير منظمة اليونيسيف "التقدم من أجل الأطفال لتحقيق الإنصاف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، الذي نشر في فبراير 2017، إلى أن 91% من الأطفال يتعرضون للاعتداء في المغرب، وأن أوجه عدم المساواة لا تزال قائمة في عدة مجالات، مثل الصحة والتعليم. ويشير التقرير أيضا إلى أنه، على الرغم من أن الوضع في المغرب من حيث تعرض

الأطفال للعنف أفضل بكثير من حالة بلدان في وضعية حرب، مثل سوريا أو ليبيا، فإن النتائج المسجلة تظل بعيدة عن إنجازات دول مجلس التعاون الخليجي.

6. الوزارة المكلفة بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

تترأس وتنسق الوزارة المكلفة بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية شبكة التشاور بين الوزارات (RCI)⁵ المكلفة بإدماج مبدأ المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية. كما عملت الوزارة على خلق مرصد مقارنة النوع للوظيفة العمومية (OGFP) وذلك موازاة مع تنسيقها لاستراتيجية مأسسة مبدأ المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية. حيث يتضح جليا أن الوزارة تنخرط فعليا في الجهود الرامية إلى مراعاة مسألة النوع الاجتماعي في الإدارة المغربية.

1.6. مخطط عمل الوزارة المكلفة بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

اعتمدت الوزارة المكلفة بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية استراتيجية عمل لتحديث الإدارة العمومية تركز على ثلاثة محاور رئيسية (انظر الجدول أدناه):

تقديم استراتيجية تحديث الإدارة العمومية:

محاور الاستراتيجية	الإجراءات المخطط لها
الرأسمال البشري	- تطوير نظام تدبير الموارد البشرية مع التركيز على ملائمة الوظيفة / التكوين؛ - مراجعة منظومة التكوين المستمر - إرساء مبدأ المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية - توزيع الكفاءات والمسؤوليات وفقا للتمركز الإداري لجعله أداة فعالة في تعزيز اللامركزية وإضفاء الطابع الجهوي.
العلاقة بين الإدارة والمواطن	- تبسيط المساطر الإدارية من أجل توطيد قيم الشفافية في علاقة الإدارة مع المواطن - تحسين جودة الخدمات المقدمة لمختلف المرتفقين من أجل تلبية احتياجاتهم الخاصة - تحسين العلاقة بين الإدارة ومستعمليها والتزام الأخيرة بدينامية الحداثة من أجل تطوير قدرتها على التدبير والاتصال.
الحكامة والتنظيم	المساهمة في تخليق الحياة العامة من خلال وضع خطة شاملة لتعزيز الآليات القانونية في مجال الوقاية والقمع - ضمان تمويل المشاريع ذات الطابع الإبداعي في الإدارة العمومية - تشجيع المشاركة والانخراط في تنفيذ مشاريع التحديث من خلال صندوق تحديث الإدارة العمومية (فوماب FOMAP) والجائزة الوطنية للإدارة الإلكترونية E-امتياز.

المصدر: الوزارة المكلفة بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

2.6. الجهود المبذولة للنهوض بالمساواة بين الجنسين

تعتبر الوزارة المكلفة بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية تعزيز المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية مسألة جوهرية لتعزيز الرأس مال البشري بالوظيفة العمومية. لتحقيق ذلك، شرعت الوزارة في تنفيذ عدة مشاريع في هذا الصدد بالتعاون التقني مع عدة شركاء (الوكالة الكندية للتنمية الدولية، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة....). وقد توجت هذه المجهودات بإنشاء مصلحة مكلفة بمقاربة النوع، تابعة لقسم تثمين الموارد البشرية للوزارة.

⁵ تعمل شبكة التشاور بين الوزارات المحدثه سنة 2010 على إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين في برامج ومشاريع تحديث الوظيفة العمومية خاصة تلك المتعلقة بتدبير الموارد البشرية.

كما تم إنشاء وتفعيل شبكة التشاور بين الوزارات (RCI). وقد عملت الوزارة كذلك على تفعيل مرصد مقارنة النوع للوظيفة العمومية (OGFP) وإعداد المحاور الرئيسية لاستراتيجية مؤسسة مبدأ المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية.

1.2.6. مراعاة مسألة النوع في تدبير الموارد البشرية

وفيما يتعلق بمراعاة مسألة النوع الاجتماعي في تدبير الموارد البشرية بالوزارة، فقد بلغ معدل تأنيث موظفيها 47% سنة 2017 مقابل 44% سنة 2011. في حين، بلغت نسبة النساء اللاتي يشغلن مناصب المسؤولية حوالي 36% هذه السنة مقارنة بنحو 18% سنة 2011.

2.2.6. أهم البرامج والمشاريع المنجزة من طرف الوزارة والمراعية لمسألة المساواة بين الجنسين

انطلاق استراتيجية مؤسسة مبدأ المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية

خلال سنة 2016، مكن تفعيل مخطط عمل شبكة التشاور بين الوزارات (RCI) من وضع استراتيجية مؤسسة مبدأ المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية (IES). وتتمحور هذه الاستراتيجية، التي تم إعطاء انطلاقها في يونيو 2016، على إنشاء وتعزيز هياكل مخصصة لتدعيم المساواة وإدماج المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية، وإدراج مبدأ المساواة بين الجنسين في المنظومة القانونية، ولاسيما في مجال تدبير الموارد البشرية والكفاءات، فضلا عن ترسيخ المساواة بين الجنسين في الممارسات والسلوكيات والثقافة التنظيمية للإدارة.

تمديد التعاون بين الوزارة المكلفة بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

ويمثل تجديد الشراكة بين الوزارة المكلفة بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (ONU Femmes)، في 17 فبراير 2017، خطوة جديدة من أجل تعزيز الطابع المؤسسي المعتمد على مبدأ المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية وذلك من خلال دعم الوزارة في مجال تفعيل الاستراتيجية عن طريق التنسيق بين الوزارات. وتشمل هذه الشراكة ما يلي:

- تنفيذ مخطط تفعيل استراتيجية مؤسسة مبدأ المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية،
 - مواكبة عمل الشبكة بين الوزارات،
 - إرساء الشبكة الجهوية لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مصر، الأردن، تونس)،
 - تبادل التجارب والخبرات بين بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لزيادة تعزيز وصول المرأة لمراكز القرار.
- وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه في إطار تنفيذ استراتيجية مؤسسة مبدأ المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية، أطلقت الوزارة المكلفة بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية مؤخرا، بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، طلبات عروض بشأن تنفيذ المشاريع المنبثقة عن الاستراتيجية، ولا سيما:
- تحديد المبادئ وتدابير التنفيذ لتحقيق المساواة الفعلية بين الموظفين والموظفات؛
 - إنجاز دفتر التحملات المتعلقة بإنشاء دور حضانة في الإدارات الوزارية على المستويين المركزي والإقليمي؛
 - إعداد دراسة عن المساواة بين الجنسين في الممارسات والسلوكيات والثقافة التنظيمية للإدارة؛

آلية الرصد والتقييم المراعية لمنظور النوع الاجتماعي: تنفيذ مؤشرات النجاعة تراعي الفوارق بين الجنسين بما يتماشى مع مقتضيات القانون التنظيمي الجديد للمالية

في إطار تنفيذ مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، خاصة تلك المتعلقة بمراعاة بعد النوع (المادة 39)، استفادت الوزارة من مصاحبة مركز الامتياز للميزانية المستجيبة للنوع من خلال مشاركتها في ورشات ولقاءات عمل.

إلا أنه، وبعد القيام بفحص المشروع الوزاري للنجاعة المتعلقة بقانون المالية لسنة 2017، يظهر جليا تطبيق البرمجة المالية المعتمدة على البرامج (برنامج واحد للوزارة يهدف تأهيل الإدارة العمومية) لكن دون تفعيل مقتضيات منهجية نجاعة الأداء المراعية للنوع

الاجتماعي، وكذلك المؤشرات المراعاة للفوارق بين الجنسين على مستوى المشاريع المعتمدة من طرف الوزارة، على الرغم من التزام الوزارة بتنفيذ المساواة بين الجنسين على مستوى استراتيجية عملها.

في هذا الصدد، يقدم الجدول التالي اقتراحات فيما يتعلق بنوع الجنس في مؤشرات الأداء التي وضعتها الإدارة:

البرنامج	المشروع	النفقات (ملايين الدراهم)	الاهداف	المؤشرات	مؤشر النجاعة مراعي للنوع الاجتماعي
تأهيل الإدارة العمومية	تثمين الرأس مال البشري	1,45	إرساء منظومة حديثة ومنسجمة لتدبير الموارد البشرية بالوظيفة العمومية	عدد عناصر تدبير الموارد البشرية المرتكزة على مفهوم الوظيفة	عدد المقتضيات القانونية لتدبير الموارد البشرية المرتكزة على مفهوم الوظيفة والمراعاة لمسألة النوع
				تقليص عدد المتغيين بصفة غير مشروعة عن العمل	تصنيف معدل الغياب عند النساء والرجال
	تحسين الخدمات العمومية وتطوير آليات الحكامة والتنظيم	19,75	تحسين الخدمات العمومية	إضافة مؤشر يتعلق ب: -معدل تنفيذ المشاريع المدرجة في استراتيجية مأسسة مبدأ المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية	
			تعزيز النزاهة والشفافية	معدل المشاريع المنجزة بالوظيفة العمومية في إطار استراتيجية مكافحة الفساد	عدد المشاريع المنجزة والمراعاة لمسألة النوع الاجتماعي والمدرجة في الاستراتيجية
	الإشراف والدعم والمواكبة	39,33	تحسين تدبير الموارد البشرية	نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية (IGRH)	-نسبة النساء في التوظيف -نسبة النساء في التكوين -نسبة النساء في مراكز القرار

3.2.6. تحليل أهم مؤشرات النتائج الخاصة بالمساواة في الوظيفة العمومية على ضوء المجهودات المبذولة

تبعاً للتقرير الأخير للموارد البشرية بالوظيفة العمومية المنجز من طرف الوزارة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية، يبلغ العدد الإجمالي للموظفين المدنيين بالقطاعات الوزارية 527.724 موظفاً وموظفة موزعين ما بين المصالح المركزية (6%) والمصالح اللامركزية (94%).

وقد بلغ معدل التأنيث في الوظيفة العمومية نسبة 35% (تصل هذه النسبة إلى 39%، في حالة عدم احتساب الموظفين التابعين للأمن الوطني والوقاية المدنية). وتظل المرأة أكثر تمثيلية بالقطاعات "المؤنثة"، ذلك أنه 74% من الموظفين بالقطاعات الوزارية ينتمون لوزارة الصحة ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني.

أما فيما يتعلق بتوزيع الموظفين حسب الأعمار، فنلاحظ أن الموظفين اللواتي تفوق أعمارهم 40 سنة يشكلون 54% من العدد الإجمالي للموظفات في حين تشكل الموظفات اللواتي لا تفوق أعمارهن 30 سنة 18%.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة النساء من الأطر العليا هي أكثر أهمية في المصالح الخارجية، حيث تشكل (61,69%) بينما تبلغ هذه النسبة بالمصالح المركزية (39,53%).

ويتبين أنه رغم التطور المهم لنسبة التأنيث بالإدارة، إلا أن ذلك لم ينعكس على مستوى وصول المرأة إلى مناصب المسؤولية (19,09% سنة 2017) مقارنة مع النسب المتعلقة بالرجال. لذا، يجب أن تبذل المزيد من الجهود لتعزيز وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار، ومن ثم تطبيق مقتضيات دستور 2011، وكذا تفعيل الالتزامات التي تم التعهد بها في إطار الالتزامات الدولية لحماية حقوق المرأة.

نسبة التأنيث	
10,7%	كاتب عام
4%	مفتش عام
10,3%	مدير
10%	رئيس قسم
23,2%	رئيس مصلحة

المصدر: وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة (2017)

توزيع النساء في مناصب المسؤولية على صعيد الإدارة المركزية

7. وزارة الاقتصاد والمالية

تواصل وزارة الاقتصاد والمالية جهودها لمواكبة المؤسسات العمومية من أجل التطبيق التدريجي لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية، ولا سيما فيما يتعلق بتدبير الميزانية القائم على النتائج والمدمج بعد النوع الاجتماعي. وفي هذا الصدد، بدأ مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، التابع لوزارة الاقتصاد والمالية، مواكبة المجموعة الأولى للقطاعات المعنية بالمرحلة التجريبية لتطبيق المقتضيات المتعلقة بإدماج بعد النوع الاجتماعي، وذلك في إطار إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2017. وتشمل هذه المجموعة عشر قطاعات وزارية، تمكنت من وضع برامج ومشاريع ومؤشرات تراعي الفوارق بين الجنسين. وقد قام المركز بإطلاق مرحلة ثانية تهدف لإدماج قطاعات وزارية جديدة.

1.7. تقديم استراتيجية عمل الوزارة

تلعب وزارة الاقتصاد والمالية دورا محوريا في دعم وقيادة الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني، بهدف تهيئة الظروف لنمو مستدام ومندمج ومتضامن، مواكبة بشكل فعلي عمل الحكومة. وفي هذا الصدد، اعتمدت الوزارة مخططا استراتيجيا ينقسم إلى أربعة محاور رئيسية كما هو مبين في الجدول التالي:

المحور	المضمون
I. دعم الحوكمة الجيدة في مجال تدبير المالية العمومية	- تحديث الإطار القانوني الذي يهدف لتعزيز الحوكمة الجيدة - دعم التنافسية وتحسين شروط تمويل الاقتصاد - تفعيل التدريجي لمقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية - تحديث وتعزيز منظومة الحوكمة والمراقبة المالية للمؤسسات والشركات العمومية وتعميم العلاقات التعاقدية بين الدولة والمؤسسات والشركات العمومية - تحديث منظومة تدبير الصفقات العمومية - تحسين تحصيل الموارد - ترشيد النفقات العمومية وعقلنة تدبير المالية العمومية عبر نظام التدبير المندمج للمداخيل.
II. دعم نمو اقتصادي قوي ومستدام وشمولي	- المساهمة في تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط النظام الضريبي ومواصلة الجهود في إطار الإصلاح الضريبي. - تعبئة أفضل للدخار وتوزيع أكثر فعالية للموارد المالية، من خلال الحفاظ على إطار ماكرواقتصادي مستدام، وإنشاء قطاع مالي حديث - اعتماد سياسة تمويل مناسبة بالموازاة مع تدبير الدين والخزينة العامة.

- المشاركة الفعالة في تنفيذ الإصلاحات المؤسساتية والهيكلية (الجهوية المتقدمة، إصلاح أنظمة التقاعد، إصلاح نظام المقاصة، الإصلاح الضريبي ...) - مواكبة الاستراتيجيات القطاعية من خلال تعبئة العقار العمومي و إنجاز التجهيزات العمومية -	III. مواكبة الإصلاحات الكبرى للدولة
- اعتماد البرمجة الاستراتيجية القائمة على النتائج - دعم منهجية الجودة في تدبير الخدمات للمواطنين - تحسين فعالية منظومة التواصل - تعزيز دور العنصر البشري في تحقيق نجاعة الأداء من خلال سياسة ترشيد تدبير الموارد البشرية القائمة على التدبير التوقعي للأعداد والوظائف والكفاءات وتعزيز اللامركزية داخل الوزارة من خلال تشجيع الاستعمال المشترك للموارد. -	IV. تحسين الجانب التنظيمي والحكامة بوزارة الاقتصاد والمالية

2.7. الجهود المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين

من خلال إنشاء مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي بوزارة الاقتصاد والمالية سنة 2013 من أجل مواكبة القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية لاعتماد مقاربة ميزانية النوع الاجتماعي، عززت الوزارة مكانتها كقطاع رائد لتفعيل مقتضيات دستور 2011 في مجال المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالحصول على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد توجت هذه الدينامية باعتماد القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية سنة 2015 الذي مأسس إدماج النوع الاجتماعي في عمليات البرمجة والتخطيط. وقد مهد بذلك الطريق لمرحلة جديدة في اتجاه المساواة بين الجنسين. وفي هذا الإطار، اعتمد مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، في نهاية سنة 2016، استراتيجية جديدة تركز على مواكبة الإدارات العمومية لتطبيق مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية ، ولا سيما المادة 39.

1.2.7. مراعاة بعد النوع الاجتماعي في تدبير الموارد البشرية

في مجال تدبير الموارد البشرية، تتوفر الوزارة، بداية يوليوز 2017، على 17 687 إطار وعون منهم 6 686 امرأة، وهو ما يعادل 37,8% من مجموع الموارد البشرية. وتبلغ حصة النساء في مناصب المسؤولية ما يقارب 20%، وهي نسبة تقل قليلا عن المتوسط الوطني، مما يدعو لبذل المزيد من الجهود في هذا المجال.

2.2.7. البرامج والمشاريع المراعية لبعد النوع الاجتماعي

نظم مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي عدة أنشطة، خلال سنة 2017، تم البعض منها بشراكة مع منظمات متعددة مثل وكالة التنمية البلجيكية ومفوضية الاتحاد الأوروبي. وترتكز هذه الأنشطة على المحاور التالية :

➤ مواكبة القطاعات الوزارية

- إطلاق برنامج مواكبة المجموعة الثانية للقطاعات المعنية بالمرحلة التجريبية لتطبيق المقتضيات المتعلقة بإدماج بعد النوع الاجتماعي

في إطار برنامج مواكبة القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية من أجل اعتماد ومأسسة مقاربة ميزانية النوع الاجتماعي، الذي يقوده مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، تهدف دورية رئيس الحكومة (رقم 2017/7)، إلى إطلاق المراحل التجريبية لتطبيق المقتضيات المتعلقة بإدماج بعد النوع الاجتماعي، وذلك في إطار القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، وقد تم بعثها إلى جميع الوزارات والمؤسسات العمومية.

وتهدف هذه الدورية للتعريف بآليات التنفيذ (نقاط ترسيخ بعد النوع الاجتماعي في تخطيط وبرمجة الميزانية وفي إعداد مشاريع نجاعة الأداء)، فضلا عن آليات القيادة (يتولى مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي القيادة عبر إنشاء لجنة

بين وزارية⁶ ولجنة للتتبع⁷). وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المرحلة التجريبية الأولى قد أطلقت بمناسبة إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2017، وتشمل 10 قطاعات وزارية (الاقتصاد والمالية، والصحة، والأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، والشباب والرياضة، والثقافة، والشغل، والمياه، والداخلية، والفلاحة والصيد البحري).

ومن أجل ترسيخ إدماج النوع الاجتماعي في برمجة ميزانية القطاعات الوزارية، أعد مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، في إطار برنامج دعم الاتحاد الأوروبي لتنفيذ المخطط الحكومي من أجل المساواة، دليلا منهجيا لترسيخ الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي في استراتيجيات وبرامج وأنشطة القطاعات الوزارية بالمغرب.

وفي نفس السياق، نظم مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي في يونيو 2017 اجتماعا لبدء مراحل تجريبية جديدة لتطبيق المقتضيات المتعلقة بإدماج النوع الاجتماعي. وحضر هذا الاجتماع الأمناء العامون لجميع القطاعات الوزارية المعنية.

• تنظيم ندوة حول مناقشة تجارب المجموعة الأولى المعنية بإدماج النوع الاجتماعي

حضر هذه الندوة التي عقدت في فبراير 2017 مسؤولون كبار من قطاعات وزارية (الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية والصحة والشباب والرياضة، والفلاحة والصيد البحري والاقتصاد والمالية)، وممثلو المنظمات الدولية والشركاء التقنيين والماليين. وقد تميزت بتقديم تجارب الإدارات الرائدة في مجال إدماج النوع الاجتماعي في تخطيطها الاستراتيجي وبرمجتها للميزانية. وقد مكنت هذه الندوة من تحديد مسارات التقدم من أجل اعتماد أفضل لمقاربة النوع الاجتماعي من طرف الفاعلين المعنيين.

➤ الإشعاع الدولي لمركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي

- المشاركة في الدورة الحادية والستين لوضع المرأة في مارس 2017 بنيويورك: تنظيم حدث موازي بشأن "تمويل المساواة في إطار برنامج التنمية المستدامة لسنة 2030"

نظم مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، مائدة مستديرة بشأن موضوع تمويل المساواة في إطار جدول أعمال التنمية المستدامة بعد عام 2015، وذلك على هامش الدورة الحادية والستين للجنة وضع المرأة (CSW61). ويشكل هذا الحدث استمرارا لعمل برنامج عمل أديس أبابا، الذي أسفر عن المؤتمر الثالث لتمويل التنمية الذي عقد في يوليو 2015، والذي حدد إطار سياسة تمويل التنمية لضمان تمويل التنمية المستدامة.

واعتبر المتدخلون أن اعتماد المغرب لخطة التنمية المستدامة الجديدة لسنة 2030 يشكل خطوة رئيسية في سبيل التعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين. إن الأهداف الإنمائية للألفية الـ 17 تهدف إلى الحد من جميع أشكال التمييز ضد المرأة من حيث الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، والتمتع بنتائج النمو الاقتصادي، وتمكين النساء والفتيات. وفي ضوء هذه الالتزامات، تعتبر الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي إصلاحا استراتيجيا في المغرب يهدف إلى تفعيل المساواة بين الجنسين ومكافحة التمييز في عملية التخطيط وبرمجة الميزانية.

- مشاركة مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي في اجتماع فريق الخبراء المكلف بتطوير مؤشر هدف التنمية المستدامة رقم 5.C.1

في مارس 2017، نظم قسم الحكامة والقيادة بالأمم المتحدة للمرأة بمشاركة مسؤولي برنامج افتتاح النفقات العمومية وتقييم المسؤولية المالية بالبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ندوة بشأن التعريف بالإطار المنهجي والمفاهيمي لمؤشر الهدف 5.C.1 في إطار الهدف رقم 5 الإنمائي للألفية، الذي يرمي إلى تتبع مخصصات الميزانية والنفقات المخصصة لتمويل المساواة. وأشاد رئيس الأمانة العامة لافتتاح النفقات العمومية وتقييم المسؤولية المالية بالخبرة المغربية في تطبيق الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، وطلب من المغرب رسميا أن ينضم إلى فريق الخبراء لوضع منهجية المؤشر 5.C.1. وليكون واحدا من البلدان الرائدة لوضع هذا المؤشر.

⁶ ويرأس اللجنة المشتركة بين الوزارات مدير الميزانية وتتكون من الأمناء العامين للإدارات الوزارية / المؤسسات العمومية المعنية.

⁷ وتحدث لجنة الرصد على مستوى كل وزارة ويرأسها أمينها العام. وتتألف هذه اللجنة من المديرين المركزيين.

➤ تراكم وتقاسم المعرفة في مجال الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي

• زيارة وفد بوركيما فاصو لمركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي

في إطار تقاسم المعارف وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة في مجال الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، استقبل مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي بطلب من الوكالة الألمانية للتعاون وفدا من بوركيما فاصو في مارس 2017. ويتكون هذا الوفد من كبار المسؤولين في وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة المرأة والتضامن الوطني والأسرة. وأتاح الاجتماع فرصة لمناقشة الأهمية الخاصة لإدماج بعد النوع الاجتماعي في برمجة الميزانية كأداة لتعزيز شفافية الميزانية ونجاعة السياسات العمومية فضلا عن الحد من الفوارق بين الجنسين.

❖ آليات تتبع وتقييم مراعاة بعد النوع الاجتماعي : إنشاء مؤشرات للنجاعة التي تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

انسجاما مع مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية

يقدم مشروع نجاعة الأداء المرافق لقانون المالية لسنة 2017 الذي أعدته وزارة الاقتصاد والمالية هيكلية استراتيجية الوزارة حسب البرامج، مع مراعاة البعد الإقليمي. ويرافق كل برنامج مجموعة من الأهداف المحددة ومؤشرات لقياس نجاعة الأداء.

ويبين هذا التقرير أن برنامج "الدعم والقيادة" يضم مؤشرا مرتبطا بهدف "تطوير مهارات الموارد البشرية للوزارة من خلال التكوين" يأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي. ويتعلق الأمر بـ "نسبة ولوج النساء للتكوين"، الذي يبين نسبة موظفات الوزارة اللواتي تلقين تكويننا واحدا على الأقل خلال السنة. وقد بلغ المعدل الذي تم التوصل إليه سنة 2015 نسبة 39%. ويهدف المخطط الرئيسي للتكوين للفترة 2016-2019 الوصول إلى نسبة ولوج تقدر بـ 45%. ومن أجل الإسهام بقدر أكبر في تطوير كفاءات موظفي الوزارة من خلال التكوين، تم اقتراح إضافة مؤشر آخر على مستوى هذا البرنامج وهو "معدل وصول المرأة إلى مناصب المسؤولية".

ومن أجل ضمان تتبع أفضل لعمل مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي ولتدبير المالية العمومية، نقترح إدراج مؤشرات أخرى في برنامج السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية، مثل عدد القطاعات الوزارية المستفيدة من التكوين في مجال الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، المنظمة من طرف مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي وكذلك عدد المستفيدين من الدورات التكوينية المنظمة في إطار مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي وعدد القطاعات المدمجة لبعده النوع الاجتماعي في مؤشرات نجاعة الأداء... (انظر الجدول أدناه):

البرنامج	المشاريع	الميزانية (ملايين الدراهم)	الأهداف	مؤشر نجاعة الأداء	اقتراح مؤشرات مراعية للنوع الاجتماعي
الدعم والقيادة	تدبير الموارد	151,68	تطوير مهارات موظفي الوزارة من خلال التكوين	ولوج النساء للتكوين	معدل وصول المرأة إلى مناصب المسؤولية
السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية	اتخاذ القرار في مجال السياسة الاقتصادية والمالية	2,85	تحسين اعتماد منهجية نجاعة الأداء من طرف المسؤولين		- عدد القطاعات المدمجة لبعده النوع الاجتماعي في مؤشرات نجاعة الأداء - عدد القطاعات الوزارية المستفيدة من التكوين في مجال الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، المنظمة في إطار مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي - عدد المستفيدين من الدورات التكوينية المنظمة من طرف مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي

8. وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي

تلعب وزارة الشؤون الخارجية والتعاون دورا أساسيا في عملية المصادقة على الآليات الدولية لتعزيز وحماية حقوق المرأة ورصد تنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك، تلعب الوزارة دورا هاما في البرامج والمشاريع التي تمولها وكالات الأمم المتحدة، فضلا عن التعاون متعدد الأطراف والثنائي الذي يهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين. وهكذا، تولي الوزارة أهمية كبرى للقضايا المتعلقة بتحقيق المساواة للمرأة في التمتع بحقوقها باعتبارها إحدى أولويات مجال عملها.

1.8. تطورات استراتيجية عمل الوزارة

يعتمد المغرب على سياسة خارجية أكثر تناسقا تهدف إلى تفعيل التوجيهات الملكية من حيث الكفاءة والفعالية قصد التعريف بالمغرب وتبسيط الضوء على إنجازاته الهامة في مجالات الانتماء والجوار والشرابة سواء على المستوى الإقليمي والثنائي ومتعددة الأطراف.

وفي هذا الصدد، همت الإنجازات الرئيسية في المجال الدبلوماسي، التي تحققت في هذا السياق سنة 2016، استمرار التعبئة من أجل الحفاظ على الوحدة الترابية للمملكة، وتحسين الخدمات المقدمة إلى المغاربة القاطنين بالخارج (إطلاق رقم دولي مجاني لتلقي شكاوى المهاجرين بالخارج فيما يتعلق بالخدمات القنصلية المقدمة لهم، ورفع مستوى العديد من المباني القنصلية لتحسين ظروف الاستقبال...)، وتعزيز تواجد المغرب على الساحة الدولية من خلال فتح تمثيلات دبلوماسية جديدة واستمرار مساهمة المملكة في المنظمات الدولية.

2.8. الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين بالوزارة

تبذل وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي جهودا مهمة من أجل حماية حقوق المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين. وقد تم إحراز تقدم ملموس في هذا الاتجاه، غير أنه لا تزال هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لإدماج بعد النوع الاجتماعي في البرمجة المتبعة من قبل الوزارة.

1.2.8. مراعاة بعد النوع الاجتماعي في تسيير الموارد البشرية

فيما يتعلق بمراعاة منظور المساواة في الموارد البشرية، بلغ معدل تمثيل المرأة بين موظفي الوزارة، سنة 2017، 35,5%، وذلك بحصة تناهز 45,5% على المستوى المركزي و35,3% بالقنصليات و26% بالسفارات.

وبلغت نسبة النساء في المناصب العليا سنة 2017 ما يقارب 29,6%، مقابل 24,7% سنة 2016 و21% سنة 2015. وتشغل النساء 56% يليها مناصب رؤساء المصالح، يليهم منصب رؤساء الأقسام (32%)، والقناصل (21%)، والمدراء (20%)، والسفراء (19%) والسفراء الثانويون (5%).

2.2.8. البرامج والمشاريع التي تراعي قضايا المساواة وتمكين المرأة

وفي إطار مهامها، تشارك الوزارة في جميع اجتماعات اللجان المكلفة برصد وضعية المرأة التي تنظمها الأمم المتحدة. وقد شاركت الوزارة في الوفد الوطني الذي مثل المغرب في الدورة الواحدة والستين للجنة وضع المرأة (CSW61) التي انعقدت في نيويورك في شهر مارس 2017.

وفي نفس السياق، قامت الوزارة بتنسيق أعمال إعداد الإطار الاستراتيجي للتعاون بين المغرب ومنظومة الأمم المتحدة للفترة 2017-2021 الذي اعتمد وتم التوقيع عليه في 11 يوليو 2017. وقد تم وضع الإطار الجديد بشكل تشاركي انخرطت فيه كل من الوزارات والمؤسسات الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة الممثلة في المغرب والمجتمع المدني. ويستند هذا الإطار في أولوياته ونتائجه المتوقعة إلى المبادئ الواردة في دستور سنة 2011 وإلى القيم العالمية لحقوق الإنسان وإلى مبادئ المساواة والإنصاف بين الجنسين. وفي هذا الصدد، تضع الخطة الجديدة، من بين أولوياتها، هدف الحد من أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والمجالية بين الجنسين،

الذي سيتم دعمه من خلال تعزيز القدرات الوطنية لمكافحة التمييز، ولا سيما عن طريق نظام متكامل للحماية الاجتماعية، وترتيبات مؤسسية لتوفير فرص العمل اللائق، وتشجيع المقاولات، وزيادة القابلية للتشغيل، خاصة بالنسبة للشباب والنساء.

بالموازاة، تشارك الوزارة بشكل فعال في عمل الهيئات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الإفريقي، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والاتحاد من أجل المتوسط. وهي بذلك تشارك في جميع المناقشات والقرارات المتعلقة بقضايا المساواة وحقوق المرأة.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم الوزارة بالتعاون مع العديد من البلدان، سواء المتقدمة منها أو النامية، بتعزيز وتوطيد التعاون الدولي، مع التركيز على التعاون جنوب/جنوب والتعاون الثلاثي الذي يندرج من بين أولويات السياسة الخارجية للمملكة، خاصة مع محيطها القريب (القارة الإفريقية والعالم العربي). ويعد بعد النوع الاجتماعي أحد أركان هذه البرامج.

على مستوى الميزانية، دخلت الوزارة في سنتها الثالثة من تنفيذها لمقتضيات القانون التنظيمي الجديد للمالية، حيث صاغت ميزانيتها حول ثلاث برامج تتمثل في الدعم والقيادة والعمل الدبلوماسي وإشعاع المغرب والشؤون القنصلية والاجتماعية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الإجراءات المتعلقة بكل برنامج لا تراعي بشكل واضح بعد النوع الاجتماعي.

وهذا يعني أن الجهود الدبلوماسية من حيث المشاركة في عمل الأمم المتحدة والهيئات الدولية والإقليمية المتصل بقضايا المساواة وتمكين المرأة، فضلا عن تنسيق مجموع البرامج والمشاريع التي تمولها الهيئات الدولية والمنفذة في المغرب وهدفها تعزيز المساواة بين الجنسين، لا ينعكس في ممارسة برمجة للوزارة. ولتصحيح هذا الوضع، أصبح من الضروري تطبيق المادة 39 من القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية.

وفي هذا السياق، فإن الوزارة مطالبة بوضع مؤشرات نجاعة تراعي بعد النوع الاجتماعي تنسجم مع البرامج والمشاريع المتفق عليها على سبيل المثال:

- نسبة النساء في مواقع المسؤولية،
- عدد الدورات التدريبية المقدمة لصالح الدبلوماسيين في الخارج والمخصصة لقضايا المساواة،
- عدد المستفيدين من هذه التدريبات،
- عدد الإجراءات المتخذة من قبل الوزارة في إطار الآليات والبرامج البين وزارية بالتنسيق مع شركاء المغرب من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين.

9. الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وبشؤون الهجرة

في غضون العشرة الأخيرة، بلغت نسبة النساء المهاجرات 50% من الجالية المغربية المقيمة بالخارج. وكذلك هو شأن بالنسبة للهجرة الوافدة إلى المغرب، حيث تشكل النساء 50% من المهاجرين. وهذا التحول الذي تعرفه تدفقات المهاجرين الوافدة والخارجة، يحتم على الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وبشؤون الهجرة مراعاة الإشكالات المتعلقة بالتهوؤ بالمساواة بين الجنسين والتهوؤ بالمرأة كأولوية في خطط عملها.

1.9. مراحل تقدم استراتيجية عمل الوزارة

يضع المغرب منذ عقود، مصالح وتطلعات المغاربة المقيمين بالخارج في صميم اهتماماته ويسهر على وضع سياسة وطنية شاملة ومندمجة تصب في صالحهم، آخذاً بعين الاعتبار التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي يعيشها المغاربة المقيمون بالخارج وأيضا مساهمتهم في تنمية بلدهم الأصل.

ولبلوغ الأهداف المسطرة لهذه الاستراتيجية، فيما يخص تعزيز الهوية المغربية للمغاربة المقيمين بالخارج وحماية حقوقهم ومصالحهم وانخراطهم في تنمية المغرب بلدهم الأصل، يتم اعتماد مجموعة من البرامج تخص المجالات الاجتماعية، والثقافية والتربوية، والمواكبة القانونية والإدارية، وتعبئة الكفاءات والشبكات، والاستثمار والتنمية التضامنية، والتعاون والشراكة، والحكامة والتواصل، ومواكبة المغاربة المقيمين بالخارج أثناء مقامهم الصيفي، والشراكة مع المجتمع المدني.

ويخلص الجدول أسفله حصيلة الإجراءات المتخذة في إطار هذه البرامج من حيث أعداد المستفيدين :

الاستراتيجية الوطنية للمغاربة المقيمين بالخارج			
البرامج	الأنشطة	المستفيدون	الفترة
الاجتماعية	المخيمات الصيفية	143	يوليوز- غشت 2016
	التكوين المهني	25	2016
	إعادة الإدماج المدرسي	50	2016
	مساعدة ومرافقة للمغاربة الذين يعانون من محنة	792	2016
	المنح الجامعية	1.000	2016
	المساعدة في تمدرس أطفال المغاربة المقيمين بالخارج	760	2016
الثقافية والتعليمية	منتدى الشباب المغاربة المقيمين بالخارج	200	2016
	الجامعات الصيفية	250	2016
	مشاركة المغاربة في احتفالات عيد العرش	106	2016
	الإقامات الثقافية	50	2016
الدعم القانوني والإداري	إدارة ومعالجة شكاوى المغاربة المقيمين بالخارج.	3.141	2016
	المساعدة القانونية	100	2016
	منتدى المحامين المغاربة بالخارج	45	2016
تعبئة المهارات والشبكات	لقاءات "قادة الأعمال" بالشراكة مع معهد "إنجاز المغرب"	2.000	2016
	تزويد قاعدة بيانات الكفاءات المغربية بالخارج	7.000	المجموع إلى غاية 2016
	إنتاج بورترية سمعية بصرية للكفاءات المغربية المقيمة بالخارج.	56	2016
	إنتاج بورترية مقروءة للكفاءات المغربية المقيمة بالخارج.	30	2016
	مداخلات الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج	100	2016
الاستثمار والتنمية التضامنية	برنامج التعاون الفرنسي المغربي للمستثمرين المغاربة المقيمين بالخارج	100	الرقم المحقق عند نهاية البرنامج في عام 2016
	التواصل مع المغاربة المقيمين بالخارج حاملي المشاريع وتوجيههم	251	2016

المصدر: تقرير لجنة الشؤون الخارجية والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج في عرض الوزير المنتدب المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة

المستفيدون من أنشطة الاستراتيجية الوطنية للمغاربة المقيمين بالخارج

اعتمد المغرب، منذ دجنبر 2014، الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، نظرا لأهمية تدفقات الهجرة إلى المغرب وحالة الهشاشة التي يعيشها المهاجرون فور دخولهم التراب الوطني.

ويقوم تفعيل هذه الاستراتيجية على اعتماد إجراءات موزعة على 11 برنامجا (التربية والثقافة، والشبكية والترفيه، والصحة، والسكن، والمساعدة الإنسانية والاجتماعية، والتكوين المهني، والتشغيل، وإدارة التدفقات ومحاربة الاتجار بالبشر، والشراكة والتعاون والشراكات الدولية، والإطار القانوني والاتفاقيات، والحكامة والتواصل) والتي سجلت تقدما إيجابيا. ويبين الجدول أسفله النتائج المسجلة بالنسبة لكل برنامج:

الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء			
البرامج	الأنشطة	المستفيدون	الفترة
التعليم والثقافة	تدرس أطفال المهاجرين	6.905	المجموع إلى غاية 2016
	منح للجمعيات العاملة في مجال التربية (42 جمعية)	1.956	السنة الدراسية 2017/2016
	قافلة لتعبئة وإدماج الأطفال خارج المدرسة	565	السنة الدراسية 2016/2015
الشباب والرياضة	دمج الأطفال المهاجرين في برامج المخيمات الصيفية	390	2016
الصحة	تدريب المربين	27	2016
	حملة توعية من الأمراض المنقولة جنسيا والفحص	5.419	ماي 2015 - يونيو 2016
	التغطية الصحية والنفسية التكميلية	928	المجموع إلى غاية 2016
	حملة توعية من قبل الشركاء المؤسسين والجمعيات	3.300	المجموع إلى غاية 2016
المساعدة الإنسانية والاجتماعية	شراكة مع 4 جمعيات لتقديم المساعدة القانونية للمهاجرين	320	2016
	الشراكة مع 11 جمعية لتقديم المساعدة الإنسانية والاجتماعية	4.500	2016
التكوين المهني	ولوج المهاجرين إلى التكوين المهني	151	2016
	منح لفائدة 12 جمعية تعمل في مجال الإدماج الاقتصادي للمهاجرين	320	2016
التشغيل	تسجيل المهاجرين في ANAPEC	638	2015 - 2017
	أوراش تدريبية على البحث عن العمل	485	2015 - 2017
	الاندماج في سوق العمل من خلال ANAPEC	20	2015 - 2017
	تبسيط إجراءات المصادقة على عقود العمل	63	2015 - 2017
	إجراء مبسط للحصول على شهادات غياب للمرشحين الوطنيين للمهاجرين ذوي المهارات النادرة	1.313	أكتوبر 2015 - دجنبر 2016
إدارة التدفقات ومكافحة الاتجار بالبشر	تسوية أوضاع المهاجرين	23.096	منذ 2014
	تسجيل اللاجئين	766	المجموع إلى غاية 13 مارس 2017
	الاستماع لطالبي اللجوء السوريين	1.089	المجموع إلى غاية 13 مارس 2017
	استلام طلبات التسوية في إطار المرحلة الثانية من الحملة	20.897	المجموع إلى غاية 8 ماي 2017
	عمليات العودة الطوعية	2.716	أوائل 2016 - أبريل 2017
التعاون الدولي والشراكات	برنامج التبادل الجامعي	16.822	إجمالي الطلاب الأجانب المسجلين

المستفيدون من أنشطة الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء⁸

2.9. الجهود المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين بالوزارة

شرعت الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وبشؤون الهجرة في أخذ مقارنة النوع بعين الاعتبار في استراتيجيات عملها. يتجلى هذا الالتزام في إحداث مصلحة بالوزارة، تابعة لمديرية العمل الاجتماعي والثقافي والتربوي والشؤون القانونية، تعنى بتفعيل مقارنة النوع على مستوى خطط عمل الوزارة. كما يتم مراعاة الإشكالات المتعلقة بوضعية المرأة والنهوض بحقوقها في أشغال اللجنة بين وزارية المكلفة بشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة.

1.2.9. مراعاة مقارنة النوع في تدبير الموارد البشرية بالوزارة

فيما يخص مراعاة مقارنة النوع في تدبير الموارد البشرية، بلغت نسبة النساء 38,5% من مجموع موظفي الوزارة سنة 2017. أما حصة النساء من مجموع مناصب المسؤولية فلم تعرف تغييراً بين سنتي 2016 و2017 حيث ظلت مستقرة في 35%.

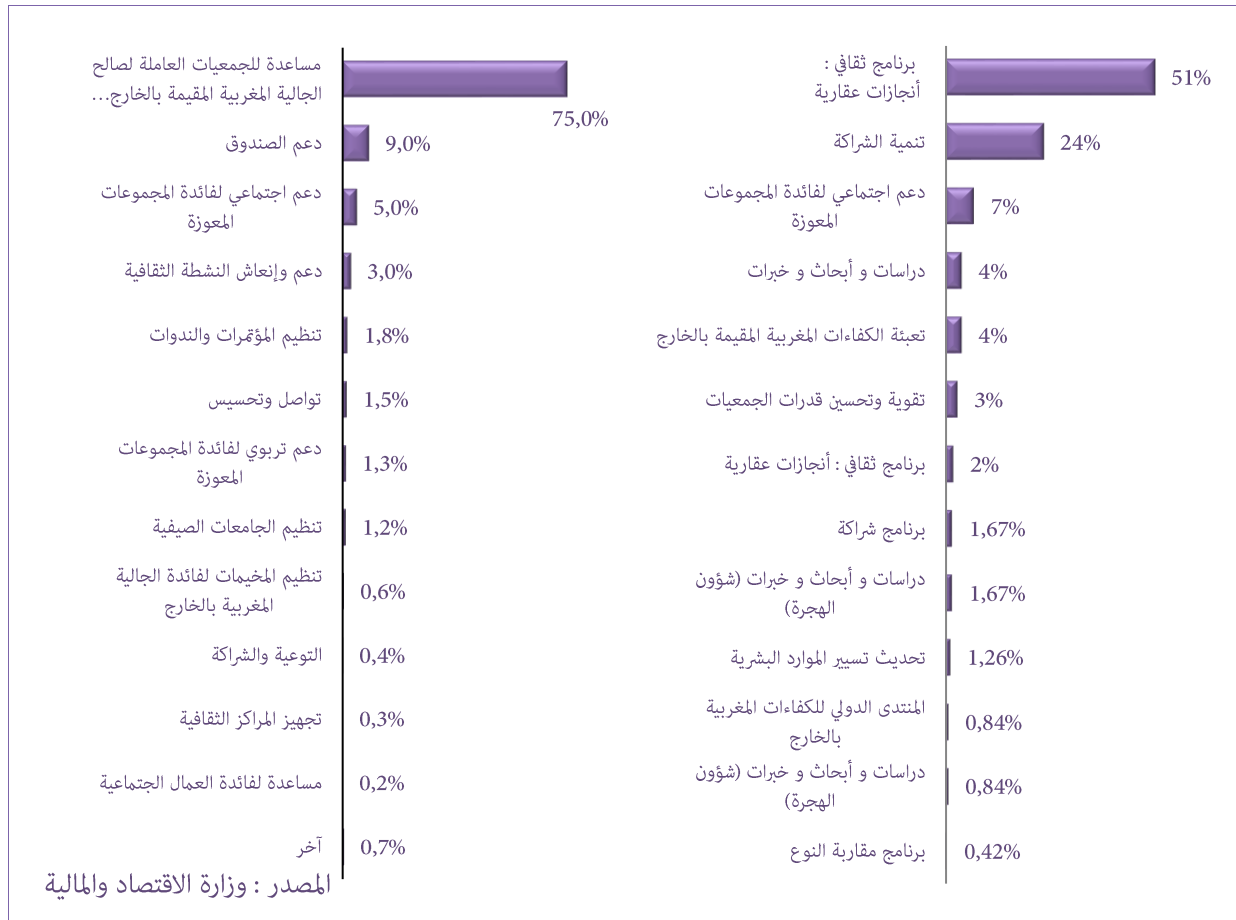
2.2.9. البرامج والمشاريع التي تراعي مقارنة النوع

بالنظر إلى نسبة النساء التي تشكل 50% من تدفقات المهاجرين من وإلى المغرب، شرعت الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وبشؤون الهجرة في اتخاذ تدابير لإنجاح تعميم مقارنة النوع في استراتيجيات عملها. واستجابة لهذه التعبئة، قامت الوزارة بإحداث مصلحة مكلفة بهذه المسألة كما خصصت ميزانية للنهوض بالمساواة بين الجنسين والتي تضاعفت سنة 2017 حيث بلغت مليون درهم بعد 500.000 درهم سنة 2016، وخصصت لتمويل الدراسات.

وفي هذا الصدد، شرعت الوزارة في اتخاذ عدة إجراءات في هذا الاتجاه:

- ✓ دعم الجمعيات التي تعمل على تعزيز مشاركة المرأة بفعالية في النسيج الاجتماعي لبلدان الإقامة (22% من الجمعيات المستفيدة في 2016 ترأسها نساء)؛
- ✓ إجراء دراسات حول استفادة النساء المغربات المقيمت بالخارج من حقوقهن في بلدان الإقامة؛
- ✓ دعم قدرات الجمعيات التي تعمل على النهوض بحقوق المغاربة المقيمين بالخارج بصفة عامة والنساء المغربات المقيمت بالخارج على وجه الخصوص (50 امرأة رئيسة جمعية من أصل 200 استفدن من الدورات التدريبية التي نظمتها الوزارة سنة 2016)؛
- ✓ توفير الدعم الاقتصادي والاستثماري للمرأة المهاجرة من خلال إشراكها في التظاهرات الوطنية والجهوية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار؛
- ✓ تحديد وإنشاء شبكات موضوعاتية للنساء المغربات المقيمت بالخارج (الصحفيات والمستثمرات ومديرات الشركات).
- من جهة أخرى، تجلى تعميم مراعاة مقارنة النوع في تنفيذ البرامج المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء في النتائج التالية:
- ✓ بالإضافة إلى العملية الاستثنائية لتسوية وضعية الأجانب الذين يعيشون في وضعية غير شرعية في المغرب والتي شهدت تسوية أوضاع 10.201 امرأة مهاجرة، قررت لجنة الاستئناف الوطنية سنة 2014 تسوية وضعية جميع النساء وأطفالهن. وفيما يتعلق بتسوية وضعية طالبي اللجوء، تقدمت 230 مهاجرة بطلب لجوء تمت تسوية وضعيتهن من أصل 766 طالب لجوء، وأجرت اللجنة مقابلات مع 230 امرأة سورية من أصل 1089 سوري.
- ✓ تمثل نسبة الفتيات الملتحقات بمختلف مستويات التعليم الرسمي وفي أقسام التعليم 54,11% و24,7% على التوالي من مجموع التلاميذ الأجانب في المغرب.
- ✓ الدعم المتكامل (الطبي-النفسي والاجتماعي) لما يقرب من 1.138 امرأة مهاجرة حامل و/أو لديها طفل و/أو ضحايا للعنف، في إطار مشروع "تمكين المهاجرين" الذي يعنى بتحسين الدعم المتكامل للنساء المهاجرات في وضعية هشاشة بالمغرب، ولا سيما

- النساء الحوامل أو مع رضع، أو ضحايا العنف. وفي نفس السياق، استفادت أكثر من 75 امرأة مهاجرة مصابة بفيروس نقص المناعة البشرية من العلاج في إطار برنامج التوعية بالأمراض المنقولة جنسيا، خلال الفترة 2016-2017.
- ✓ ولوج ما يقرب من 435 امرأة إلى نظام المساعدة الإنسانية الذي أنشئ بشراكة مع الهلال الأحمر المغربي والمجتمع المدني (الرعاية الطبية والتغذية والتبرع بالملابس والمأوى المؤقت).
- ✓ تقديم المساعدة القانونية إلى 80 امرأة مهاجرة.
- ✓ التمكين الاقتصادي للمرأة: ما يقرب من 40% هي نسبة النساء المستفيدات من برامج التكوين المهني. وتمكن من الاستفادة من التكوين المهني وإنشاء المشاريع المدرة للدخل والتعاونيات خلال الفترة 2016-2017. فيما يتعلق بالعمل المأجور، تمت المصادقة على 38 عقد عمل من طرف وزارة الشغل والإدماج المهني لفائدة النساء المهاجرات من أصل 85 عقدا مصادقا عليه إلى حدود نهاية ماي 2017.
- من أجل ضمان استمرارية البرامج الموجهة للمغاربة المقيمين بالخارج بصفة عامة (والنساء المغربيات المقيمات بالخارج) والتي تراعي أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، فإن الميزانيات المخصصة لهذه البرامج جاءت كما يلي:
- ✓ يخصص ما يقرب من 75% من ميزانية التسيير للوزارة لمساعدة الجمعيات العاملة لصالح المغاربة المقيمين بالخارج ولدعم شؤون الهجرة، بما في ذلك 246,55 مليون درهم لمؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين في الخارج.
- ✓ تم تخصيص ما يقرب من 50% من ميزانية الاستثمار⁹ للمشاريع العقارية والتي تخص إنشاء مركز ثقافي مغربي في باريس. ويحتل برنامج التنمية والشراكة، المرتبة الثانية من حيث اعتمادات ميزانية الاستثمار المخصصة له (انظر الرسم البياني أدناه).



مبيان 3 : توزيع الميزانيات حسب البرامج

⁹ دون احتساب ميزانية المصاريف الإدارية العامة.

10. قطاع الاتصال

باشر قطاع الاتصال بوضع مجموعة من البرامج والمشاريع والإجراءات التي تتوخى تعزيز ثقافة المساواة في وسائل الإعلام وتحسين صورة المرأة في الإنتاج الإعلامي وتكريس المساواة بين الجنسين داخل قطاع الاتصال.

1.10. مراحل تقدم استراتيجية عمل القطاع

يعتمد قطاع الاتصال على خطة عمل استراتيجية تمتد طيلة الفترة 2017-2021، تقوم على عدة ركائز أهمها ضمان حرية واستقلال وسائل الإعلام، وإشعاع صورة المغرب، والمشاركة الفعلية والفعالة لجميع المتدخلين، وإبرام العقود مع المؤسسات العاملة في الميدان، وتأمين الموارد البشرية، وتقوية البنيات الأساسية وتحقيق الحكامة الرشيدة.

ومن أجل تنفيذ هذه الاستراتيجية، تم تحديد ثمانية مجالات للعمل الاستراتيجي، وهي الصحافة المكتوبة وصحافة الوكالة والصحافة السمعية والبصرية والسينما وحقوق المؤلف والملكية الفكرية، والاتصالات المؤسسية، والحفاظ على الذاكرة الإعلامية، والإعلان، فضلا عن الإدارة والحكامة.

في هذا الصدد، تهدف الاستراتيجية الجديدة للقطاع إلى وضع إطار قانوني ومؤسسي منظم لوكالة المغرب العربي للأنباء، يمنحها مهام جديدة وآليات عمل تمكنها من الرفع من قدرتها التنافسية والتموقع دوليا لخدمة مصالح المغرب وإشعاعه.

وفيما يتعلق بمجال الاتصال السمعي البصري، فإن الهدف الاستراتيجي يروم تعزيز استقلالية القطاع السمعي البصري العمومي، وتطوير البنى التحتية وتنويع وتحسين العرض، وذلك من خلال دراسة وتطوير الإطار القانوني، وتطوير الحكامة الرشيدة لشركتي القطب العمومي وتحسين خدماتها فضلا عن تمويل وسائل الإعلام العمومية.

ولإنعاش السينما، والصناعة السينمائية، وكذا تطوير الفيلم المغربي، عملت هذه الاستراتيجية على إدماج الإجراءات الرامية إلى تهيئة مناخ سليم يحترم حقوق المؤلف والملكية الفكرية.

أما فيما يتعلق بالاتصال المؤسسي والحفاظ على الذاكرة الإعلامية الوطنية، تتوخى هذه الاستراتيجية ثلاثة برامج تركز أولا على تطوير آليات الرصد والإبلاغ والتفاعل مع الصحافة الأجنبية، ثم المساهمة في إشعاع صورة المغرب في وسائل الإعلام وفي الخارج، وكذا تعزيز الحضور الإلكتروني للقطاع.

ويستوجب الحفاظ على الذاكرة الإعلامية الوطنية إنشاء مشاريع تروم حماية الخدمة الوثائقية الوطنية من فقدان الوثائق، وتعزيز الوجود الرقمي لقطاع الاتصال على شبكة الإنترنت، والشبكات الاجتماعية، ومحركات البحث، عبر التحديث المستمر للمواقع ...

2.10. الجهود الرامية لتعزيز المساواة بين الجنسين بالوزارة

يلعب قطاع الاتصال دورا أساسيا في تعزيز ثقافة المساواة في الوسط الإعلامي وفي تحسين صورة المرأة في الإنتاج الإعلامي، حيث يعتبر من بين القطاعات الأولى التي ترسي الطابع المؤسسي للمساواة بين الجنسين في خطط عملها وفي هياكلها التنظيمية.

وتوجد بقطاع الاتصال، منذ سنة 2009، مصلحة للتكوين والنهوض بمقاربة النوع التابعة لتسيير الموارد البشرية والمالية. وترتكز مهامها أساسا على تتبع تنفيذ البعد الخاص بالنوع في مجالات تدبير الموارد البشرية للقطاع. وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أنه يتعين على قطاع الاتصال بذل المزيد من الجهود فيما يخص تطبيق منهج أداء يراعي الفوارق بين الجنسين طبقا للمادة 39 من القانون التنظيمي الجديد للمالية.

1.2.10. مراعاة بعد النوع في تسيير الموارد البشرية بالوزارة

في سياق تدبير الموارد البشرية، بلغ معدل تأنيث الموظفين العاملين داخل قطاع الاتصال نحو 42,5% سنة 2016. وبلغت نسبة النساء في مناصب المسؤولية 39,2%، حيث مجموع النساء المسؤولات هن رئيسات مصالح.

2.2.10. البرامج والمشاريع المراعية لمقاربة للنوع

يعتمد تعزيز المساواة بين النساء والرجال ومحاربة الصور النمطية القائمة على النوع، في مختلف الميادين المرتبطة بوسائل الإعلام والاتصال، أساسا على تقوية الجوانب القانونية والمؤسسية المرتبطة بالمساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام فضلا عن وضع آليات وإجراءات لتحسين صورة المرأة في المشهد الإعلامي.

تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي

شهد القطاع السمعي البصري، في النصف الثاني من سنة 2016، دخول قوانين جديدة حيز التنفيذ تتضمن أحكاما لتعزيز المساواة بين الجنسين ومحاربة التمييز القائم على النوع الاجتماعي، خصوصا، القانون رقم 66-16¹⁰ المعدل والمكمل للقانون رقم 77-03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري والقانون رقم 11-15¹¹ المتعلق بإعادة تنظيم الهيئة العليا للاتصال السمعي والبصري. كما ينص القانون 66-16 في المادة 9 على أن البرامج والمهام يجب ألا تحرض بشكل مباشر أو غير مباشر على العنف ضد المرأة أو استغلالها أو مضايقتها، أو إلحاق أي ضرر بصورتها وبكرامتها. كما أن القانون 11-15 يسمح من الآن فصاعدا لكل مواطن بتقديم شكوى إلى الهيئة العليا للاتصال السمعي والبصري ضد أي قناة إذاعية أو تلفزيونية وطنية تنشر محتوى يتنافى مع القانون، طبقا لأحكام المادتين 12⁸ و 13⁹ من القانون 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري، بصيغته المعدلة بالقانون 66-16، التي تنص على تعزيز ثقافة المساواة بين الجنسين ومحاربة التمييز على أساس النوع الاجتماعي.

المشاريع والإجراءات الرامية إلى محاربة التمييز على أساس النوع الاجتماعي وتعزيز المساواة بين الجنسين

- ▶ أطلقت الهيئة العليا للاتصال السمعي والبصري، في يونيو 2017، مشروع "الإعلام السمعي البصري: حرية الاتصال والمساواة بين النساء والرجال" يهدف لمحاربة التمييز والصور النمطية بين الجنسين ولترسيخ ثقافة المساواة بينهما في قطاع الإعلام السمعي البصري. ويتوخى هذا المشروع الجديد، الذي يمتد خلال الفترة 2017-2020، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونسكو، بموجب اتفاقية موقعة في 13 مارس 2017، إلى تنفيذ الأحكام الدستورية ومبادئ عدم التمييز على أساس النوع الاجتماعي والمساواة بين الرجال والنساء. بالإضافة إلى ذلك، يركز هذا المشروع على البعد العملي من خلال تنفيذ أربعة منتجات مدمجة: مجموعة تربوية، ومنصة للرصد الرقمي، وشبكة من مؤشرات الرصد، ووحدة قائمة على "النوع".
- ▶ وضعت الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، سنة 2016، "ميثاق المساواة بين الجنسين للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة"، والذي يهدف ضمان مبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص بين الرجال والنساء، فضلا عن تحسين صورة المرأة في المشهد الإعلامي. وبموجب هذا الميثاق، الذي يركز على الأسس الرئيسية للدستور وعلى نصوص قانونية ذات الصلة، تلتزم الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة باعتماد مبادئ المساواة بين الجنسين وتعزيز ثقافة الإنصاف، سواء على المستوى الإداري أو على مستوى إنتاج البرامج الإذاعية والتلفزيونية وبثها¹⁴.

¹⁰ ظهير رقم 1.16.155 صادر بتاريخ 21 ذو القعدة 1437 (25 غشت 2016)

¹¹ ظهير رقم 1.16.123 صادر بتاريخ 21 ذو القعدة 1437 (25 غشت 2016)

¹² وتنص المادة 8 من القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري، بصيغته المعدلة والمكملة، على ما يلي: يتعين على متعهدي الاتصال السمعي البصري الحاصلين على ترخيص أو إذن من القطاع السمعي البصري العمومي :

- (...) تعزيز ثقافة المساواة بين الجنسين ومحاربة كل أشكال التمييز بين الجنسين، بما في ذلك الصور النمطية السالفة الذكر التي تضر بكرامة المرأة، (...).

¹³ وتنص المادة 9 من القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري بصيغته المعدلة والمكملة على ما يلي: "دون الإخلال بالعقوبات الواردة في النصوص الجاري بها العمل، يجب ألا يكون من شأن البرامج وإعادة بث البرامج أو أجزاء من البرامج:

(...) -؛ الحث على العنف ضد المرأة، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أو استغلالها أو مضايقتها أو إلحاق ضرر بكرامتها؛

- (...)؛ إلحاق ضرر بصورة المرأة وبكرامتها؛ (...)

¹⁴ <http://www.mincom.gov.ma/rencontre-a-rabat-pour-la-presentation-de-la-charte-de-la-parite-de-la-snrnt>

- ▶ ونظم قطاع الاتصال دورة تدريبية، في فبراير 2017، تحت عنوان "آليات ممارسة الصحافة وفقا لمقاربة النوع"¹⁵ في دار الصحافة في طنجة بشراكة مع المنظمة الإسبانية "نساء في وقت الأزمات". واستفاد من هذا التدريب 30 صحفيا يعملون في مختلف المؤسسات الإعلامية الإقليمية. وكان الهدف من هذه الدورة هو تقريب الصحفيين العاملين في المنطقة من مقاربة النوع وتعزيز وعي الهيئة الصحفية بأهمية إعطاء المرأة المكانة التي تستحقها في مختلف وسائل الإعلام.
- ▶ كذلك، تم تنظيم الفعاليات السينمائية حول قضايا المرأة على غرار المهرجان السينمائي الدولي للمرأة بسلا، الذي نظم في شتنبر 2016. واستمرارا للدورات السابقة، عرضت الطبعة العاشرة لهذا المهرجان أفلام طويلة وأخرى قصيرة، فضلا عن أفلام وثائقية تعالج مواضيع لها علاقة بحماية وتعزيز حقوق المرأة ممثلة مختلف القارات¹⁶.

آلية التتبع والتقييم المراعية للنوع : وضع مؤشرات النجاعة المراعية للنوع انسجاما مع القانون التنظيمي الجديد للمالية

استندت ميزانية قطاع الاتصال لسنة 2017 على برنامج واحد يتعلق بالاتصال وتطوير وسائل الإعلام والعلاقات العامة. ولا وجود لأي مشروع أو إجراء في ميزانية قطاع الاتصال، لسنة 2017، يراعي الفوارق القائمة على النوع، على الرغم من تنفيذ العديد من المشاريع والإجراءات الرامية إلى محاربة الصور النمطية القائمة على النوع وتعزيز صورة المرأة في وسائل الإعلام السمعي البصري. وهكذا، وفي إطار الانسجام مع أحكام القانون التنظيمي الجديد للمالية، ولا سيما المادة 39 منه، يتضمن الجدول التالي مقترحات تهم مؤشرات الأداء المتعلقة بمجالات عمل القطاع :

برنامج	مشاريع	أهداف	مؤشرات النجاعة المراعية للنوع المقترحة
الاتصال وتطوير وسائل الإعلام والعلاقات العامة	القيادة والدعم	ضمان تدبير عقلاني وأمثل للموارد البشرية للقطاع	- حصة النساء في مناصب المسؤولية في قطاع الاتصال وفي المؤسسات الخاضعة لوصايتها
	وسائل الإعلام والاتصال	تحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام	- حصة المرأة في إجمالي المستفيدين من التدريب الذي تمنحه قطاع الاتصال وعلى مستوى الهياكل الشريكة
	دراسات: التخطيط والتنمية	تقدير وتتبع حالة المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام	- عدد حملات الاتصال المكرسة للمساواة بين الجنسين ومحاربة الصور النمطية والعنف ضد النساء.
	دعم المعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما	تعزيز المساواة بين الجنسين في قطاع الاتصال وعلى مستوى الهياكل التابعة لها	- عدد الدراسات الاستقصائية والدراسات والمؤشرات المراعية للنوع حول وضعية النساء ومكانتهن في وسائل الإعلام
	دعم المعهد العالي للإعلام والاتصال		- حصة النساء في العدد الإجمالي للصحفيين (وسائل الإعلام السمعي البصري) - حصة الطلاب في العدد الإجمالي لطلبة المعهد العالي السمعي البصري والسينما - حصة الطالبات في إجمالي عدد الطلاب في المعهد العالي للإعلام والاتصال

¹⁵ <http://www.mincom.gov.ma/mecanismes-de-pratique-du-journalisme-selon-lapproche-genre-au-centre-dune-session-de-formation-a-tanger>

¹⁶ <http://www.mincom.gov.ma/festival-international-du-film-de-femmes-de-sale>

3.10. تحليل مؤشرات أداء القطاع الرئيسية

► حضور المرأة الصحفية المغربية في المشهد الإعلامي

ارتفع عدد الصحفيات اللاتي يحملن بطاقات صحفية على مدى السنوات الخمس الماضية، من 600 امرأة سنة 2012 إلى 758 امرأة صحفية سنة 2016، أي بزيادة قدرها 26%.

ويعزى هذا الارتفاع أساسا إلى تزايد عدد الصحفيات في الصحافة الرقمية، الذي انتقل من 0 خلال سنة 2005 إلى 67 امرأة صحفية سنة 2016، مع تزايد عدد الصحفيات اللاتي يحملن البطاقة المهنية في الصحافة المكتوبة من 210 إلى 270 امرأة صحفية، وكذا تزايد عدد النساء في القطاع السمعي البصري ومحطات الإذاعات الخاصة، الذي بلغ 336 امرأة صحفية سنة 2016 مقابل 304 امرأة صحفية خلال سنة 2012. فيما سجل تراجع في عدد الصحفيات بوكالة المغرب العربي للأنباء منتقلا من 69 إلى 63 امرأة صحفية، كما تراجع عدد الصحفيات الممارسات في شركات الإنتاج التلفزيوني من 8 إلى 5 امرأة صحفية.

2016			2015			2014			2013			2012			
مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	
536	156	380	525	148	377	538	144	394	529	135	394	533	129	404	يومي
196	42	154	179	43	136	172	40	132	182	38	144	147	27	120	اسبوعي
222	72	150	179	62	117	148	47	101	145	46	99	183	54	129	دوري
858	268	590	809	265	544	810	260	550	840	282	558	801	248	535	سمعي بصري
179	63	116	182	69	119	182	66	116	158	50	108	219	69	150	وكالة المغرب العربي للأنباء
176	68	108	158	61	97	129	47	82	127	46	81	139	56	83	إذاعات خاصة
101	17	84	110	22	88	65	4	61	66	9	57	68	6	62	مستقل
42	5	37	39	8	31	41	7	34	34	7	27	37	11	26	شركات الإنتاج التلفزي
276	67	209	98	19	79	46	11	35	26	5	21				الصحافة الرقمية
3		3	3		3	3		3	3		3	3		3	خلية الصورة داخل الوزارة
2589	758	1831	2282	691	1591	2134	626	1508	2110	618	1492	2130	600	1530	مجموع

المصدر: تقارير قطاع الاتصال حول الجهود المبذولة لتعزيز حرية الصحافة

إحصائيات خاصة بحاملي بطاقة الصحافة من 2012 إلى 2016

وعلى الرغم من ارتفاع عدد الصحفيات، إلا أن معدل التأنيث في المشهد الإعلامي الوطني خلال السنوات الخمس الماضية لم يتغير كثيرا حيث انتقل من 28,2% سنة 2012 إلى 29,3% فقط سنة 2016.

2016	2015	2014	2013	2012	
29,3%	30,3%	29,3%	29,3%	28,2%	معدل تأنيث الصحفيين حاملي البطاقة المهنية
29,1%	28,2%	26,8%	25,5%	24,2%	يومي
21,4%	24,0%	23,3%	20,9%	18,4%	اسبوعي
32,4%	34,6%	31,8%	31,7%	29,5%	دوري
31,2%	32,8%	32,1%	33,6%	31,0%	سمعي بصري
35,2%	34,6%	36,3%	31,6%	31,5%	وكالة المغرب العربي للأنباء
38,6%	38,6%	36,4%	36,2%	40,3%	إذاعات خاصة
16,8%	20,0%	6,2%	13,6%	8,8%	Free-lance
11,9%	20,5%	17,1%	20,6%	29,7%	شركات الإنتاج التلفزيوني
24,3%	19,4%	23,9%	19,2%	0,0%	الصحافة الرقمية
0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	خلية الصورة داخل الوزارة

المصدر : تقارير قطاع الاتصال حول الجهود المبذولة لتعزيز حرية الصحافة

معدل تأنيث الصحفيين حاملي البطاقة المهنية

ويلاحظ أن الرجال هم أكثر حضورا في التركيبة الديمغرافية للصحفيين في المغرب، ولا سيما في ميادين الإنتاج والصحافة المكتوبة ووسائل الإعلام السمعي البصري.

صورة المرأة في وسائل الإعلام المغربية

حسب تقرير «qui fait l'info» الذي أنتجته ونشرته الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري لسنة 2017، فإن النساء يمثلن 20% فقط كموضوع وكمصدر للأخبار في وسائل الإعلام بالمغرب مقابل 80% بالنسبة للرجال. وتدرج هذه النسبة المغرب ضمن الفئة التي تكون فيها النساء أقل الحاضرين في وسائل الإعلام الإخبارية. وقد تم إنجاز هذا التقرير، الذي يسرد التغييرات المتعلقة بمراعاة بعد النوع الاجتماعي في وسائل الإعلام الإخبارية، على أساس منهجية معتمدة عالميا في إطار مشروع الرصد الإعلامي العالمي 2015¹⁷. وشملت عملية الرصد، على الصعيد الوطني، أربع قنوات تلفزيونية (منها ثلاث قنوات عمومية وقناة واحدة خاصة) وستة محطات إذاعية (إذاعة عمومية وخمس محطات إذاعية خاصة) وسبعة عناوين صحفية وثلاثة مواقع صحفية رقمية خلال 25 مارس 2015.

¹⁷ يشكل المشروع العالمي لرصد وسائل الإعلام (Global media monitoring project) مبادرة للبحث والمطالبة بالمساواة بين الجنسين في أكبر وسائل الإعلام الإخبارية وأكثرها انتشارا في العالم. ويقوم هذا المشروع، خلال كل خمس سنوات، منذ انطلاقه سنة 1995، بتوثيق التغيرات القائمة على النوع في وسائل الإعلام الإخبارية.

ويبين التقرير أن النساء كفاعلات في وسائل الإعلام الإخبارية بجميع مهنها (صحفيات، مقدمات أخبار ومراسلات) يمثلن نسبة 46%. وحسب المجال، تمثل النساء 55% من مقدمي الأخبار، في جميع وسائل الإعلام، و37% من المراسلين، و22% فقط في الصحافة. كما يشير التقرير إلى أن النساء يتناولن أساسا المواضيع المتعلقة بالمجالين الاجتماعي والقانوني (52%)، يليهما المجال الاقتصادي الذي يمثل 14%. بينما تمثل المجالات الثلاثة الرئيسية الأخرى "السياسة والحكومة" و"العلوم الطبية" و"المشاهير والفنون والإعلام والرياضة" نسبة 10 في المائة لكل منهما.

وفيما يتعلق بصورة النساء في وسائل الإعلام، يشير التقرير أن النساء هن أكثر بروزا من الرجال فيما يخص عدم تحديد الوضعية (54%) وكأمهات مرتبطات بالبيت (50%). وعند تحديد مهامهن، فغالبا ما يتم تصنيفهن ضمن فئة "المشاهير" في الفنون الأدبية أو في وسائل الإعلام (75%) أو كناشطات وكمناضلات في المجتمع المدني (38%). ولا يبرزن كموظفات بالقطاع الحكومي إلا بنسبة 25% وكعضوات في الحكومة بنسبة 14%، بينما في مجال الأعمال فيبرزن بنسبة 17%. وفي وظائف الخبرة، كباحثات أو قاضيات أو محاميات أو في وظائف الأمن (الشرطة والجيش)، فإنهن غائبات.

III. الولوج العادل للحقوق الاجتماعية

يتطرق هذا المحور إلى الإنجازات التي تم تحقيقها في مجال الولوج العادل للحقوق الاجتماعية بصفة عامة وللبنيات التحتية الأساسية (الماء الصالح للشرب والكهرباء والسكن ووسائل النقل)، وكذا الولوج المتكافئ لبيئة سليمة وللخدمات الصحية والترفيه والتعليم العالي والتكوين المهني مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات الشباب.

1. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

تشكل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة الملك محمد السادس يوم 18 ماي 2005، نموذجاً مندمجاً للتنمية من خلال الاستهداف الأمثل الفئوي والترابي والحكمة التشاركية، اللامركزية واللامتمركزة والمقاربة التشاركية. وقد أتاح ذلك خلق دينامية قوية للتنمية البشرية بالبلاد بتوافق مع أهداف التنمية المستدامة.

1.1. جاذبة تقديمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

تمكنت الدولة، بفضل المبادرة الوطنية، من تعبئة جميع الفاعلين المكلفين بالتنمية البشرية، من خلال لعب دور "المنسق"، مما مكن من مشاركة المواطنين المهمشين وإدماجهم في اتخاذ القرارات، وفي اختيار المشاريع وتنفيذها.

ويشكل جهاز الحكامة الذي يسهر على تسيير المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أداة فعالة للحفاظ على التماسك الاجتماعي على المستوى الوطني، كما يعتبر مسلسلاً مؤسسياً وتنظيمياً يضمن تعبئة وانخراط كل الفاعلين المكلفين بالتنمية البشرية.

فعلى المستوى المركزي، توجد لجنة استراتيجية للمبادرة برئاسة رئيس الحكومة ولجنة للقيادة برئاسة وزير الداخلية. وتتكلف التنسيق الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي وضعت تحت إشراف وزارة الداخلية، بمهام توحيد ودعم وتتبع التنفيذ الإقليمي لبرامج المبادرة الوطنية. وعلى الصعيد الترابي، تتألف هذه الهيئات من لجان محلية وإقليمية وجهوية.

وعلى المستوى الجهوي، يتألف والي الجهة اللجنة الجهوية للتنمية البشرية. كما يرأس العامل اللجنة الإقليمية على المستوى الإقليمي. وعلى المستوى المحلي، تتكون اللجنة المحلية للتنمية البشرية من فرق تنشيط الجماعات وفرق تنشيط الأحياء، بالإضافة إلى ممثلي المنتخبين الجماعيين أو الدوائر الحضرية ورئيس اللجنة المكلفة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذا النسيج الجمعوي والمصالح التقنية اللامركزية والسلطة المحلية.

وفيما يتعلق بنسبة تمثيل المرأة داخل هيئات الحكامة، فقد تزايدت بشكل مهم، منتقلة من أقل من 7% سنة 2007 إلى أكثر من 21% سنة 2014¹⁸.

2.1. برامج ومشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

مع الإعلان عن انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، يوم 18 ماي 2005، من قبل جلالته الملك محمد السادس، تم إعطاء دفعة جديدة وقوية في مجال التنمية البشرية "لتعزيز المكتسبات السياسية عن طريق الارتقاء بحقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"¹⁹ وفق مقاربة إرادية عمادها قيم احترام كرامة الإنسان وحماية حقوق المرأة والطفل وتشجيعها وإرساء ثقة المواطنين في المستقبل وكذا انخراط وإدماج جميع المواطنين في المسار الاقتصادي.

وفي هذا الصدد، تنطلق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من رؤية شاملة حول ثلاثة مجالات:

✓ المسلسل السياسي لتوطيد مفهوم الدولة الحديثة: الديمقراطية ودولة القانون وحقوق المرأة والطفل؛

¹⁸ تجدر الإشارة إلى أن ما مجموعه 2.792 من النساء تم تسجيلهن داخل هيئات الحكامة، أي بنسبة 21% من العدد الإجمالي.

¹⁹ الخطاب الملكي لـ 20 غشت 2005 بمناسبة تخليد ذكرى ثورة الملك والشعب.

✓ الإصلاحات والمشاريع الهيكلية ، التي تخلق النمو؛

✓ التنمية البشرية في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، القائمة على مبادئ الحكامة الجيدة.

وقد عرفت المرحلة الأولى من المبادرة الوطنية حصيلة جد ايجابية من حيث الكم والنوع. كما تشكل المرحلة الثانية من المبادرة (2011-2015)، التي اعطيت انطلاقها يوم 4 يونيو 2011 بجرادة، استمرارية لمكتسبات المرحلة الأولى، وتتميز بالتوسع والقوة والكفاءة وإعادة التأكيد على الخيار الملكي الاستراتيجي للتنمية البشرية.

وتشمل المرحلة الثانية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ثلاثة برامج مستهدفة (برنامج مكافحة الفقر في الوسط القروي وبرنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري وبرنامج تأهيل المجال الترابي) بالإضافة إلى برنامجين يشملان مختلف التراب الوطني (البرنامج الأفقي وبرنامج محاربة الهشاشة).

3.1. أهم نتائج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وآثار النوع الاجتماعي

سجلت حصيلة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية للفترة الممتدة ما بين 2005-2016، نتائج جد ايجابية من حيث تنفيذ مشاريع التنمية وتحسين الحكامة المحلية.

وقد سجلت المبادرة، منذ انطلاقتها إلى نهاية 2016، أكثر من 10,4 مليون مستفيد، منها 4,2 مليون امرأة مستفيدة، وكذلك إنجاز 44.477 مشروعا و12.777 نشاطا للتنمية، بغلاف مالي إجمالي ناهز 39,5 مليار درهم، بلغت فيه مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أكثر من 26 مليار درهم، مشكلة بذلك رافعة مكنت من تعبئة 41% من هذا المبلغ ممولة من طرف الشركاء.

وفيما يخص حصيلة إنجاز المشاريع، حسب قطاع التدخل، من حيث إدراج مقارنة النوع الاجتماعي خلال المرحلة الثانية، يمكن تقديمها كالتالي:

قطاع التعليم

منذ إنطلاقها سنة 2005، أولت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية اهتماما خاصا للتعليم من أجل المشاركة الفعالة في السياسات العمومية للرفع من مستوى هذا القطاع. وبالتالي، تميز دعم المبادرة الوطنية في مجال التمدرس ومحاربة الهدر المدرسي بإحداث 10.400 مشروع لفائدة 1,07 مليون فتاة وامرأة. وتطلبت هذه المشاريع استثمارا إجماليا قدره 5,4 مليار درهم، بلغت مساهمة المبادرة الوطنية فيها حوالي 3,8 مليار درهم. وتتعلق هذه المشاريع، من بين أمور أخرى، بما يلي :

- بناء وتجهيز دار الطالب ودار الطالبة ورياض الأطفال، ومدارس للتعليم الأولي والمقاصف المدرسية؛
- تحديث وتطوير المدارس (الكليات والمدارس الثانوية والقاعات الدراسية)؛
- اقتناء وسائل النقل المدرسي؛
- عمليات الدعم المدرسي وتوزيع الحقائب المدرسية واللوازم والكتب المدرسية.

قطاع الصحة

يعتبر القطاع الصحي من بين مجالات التدخل الرئيسية للمبادرة الوطنية. حيث تم إنجاز 3.937 مشروعا ونشاطا، بمبلغ مالي إجمالي بلغ 3,2 مليار درهم، منها 1,6 مليار درهم كمساهمة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لفائدة 753 ألف مستفيد، منها 420 ألف من النساء. وتهدف هذه التدخلات أساسا إلى:

- تعزيز توفير الرعاية ولا سيما من خلال مشاريع توسعة وتأهيل وتجهيز المرافق القائمة (540 مركزا صحيا و160 مستوصفا و206 مركزا لتصفية الدم) وعمليات إحداث بنيات جديدة وبناء مساكن للطواقم الطبي.
- تقديم خدمات صحية للطبقات الأكثر حرمانا لتوفير التغطية الصحية لسكان المناطق النائية والجماعات القروية البعيدة من خلال المشاريع والأنشطة مثل القوافل الطبية والحملات الصحية وعمليات إزالة المياه البيضاء من العين و توزيع النظارات الطبية.

- الوقاية من وفيات الأمهات والوفيات قبل الولادة عن طريق تشجيع الولادات في ظروف صحية جيدة من خلال بناء وتجهيز 110 قاعات للولادة و136 دارا للأمومة لفائدة 50 ألف امرأة.
- تسهيل ولوج ساكنة المناطق الجبلية للخدمات الصحية من خلال اقتناء 991 سيارة إسعاف و118 وحدة صحية متنقلة لفائدة 121 ألف امرأة.

قطاع التكوين المهني

في إطار التكامل مع الإجراءات والجهود المبذولة من طرف المؤسسات المعنية الأخرى في مجال التكوين المهني، ساهمت المبادرة في خلق 1.100 مشروع ونشاط، والتي كلفت في مجموعها حوالي 827 مليون درهم. وقد بلغت حصة مساهمة المبادرة الوطنية في هذه المشاريع 423 مليون درهم.

وتتمثل هذه الأنشطة الداعمة، التي همت حتى الآن ما يقارب 80.000 من الفتيات والنساء، في:

- تنظيم دورات وورشات العمل أو التأهيل المهني.
- بناء و/ أو تجهيز مراكز التكوين المهني.

قطاع التكوين وتقوية القدرات

تبنت المبادرة الوطنية مقاربة تشاركية في مجال التكوين وتقوية القدرات تأخذ بعين الاعتبار تحليل المعطيات الموجودة والصعوبات المرتبطة بتنفيذ مشاريع المبادرة الوطنية وخاصة تلك المتعلقة بالتكوين وتقوية القدرات على المستويين المركزي والإقليمي.

وهكذا، تم إحداث 1.400 مشروعا ونشاطا بكلفة استثمارية بلغت 324 مليون درهم، بما في ذلك مساهمة المبادرة الوطنية التي ناهزت 238 مليون درهم. وقد استفادت من هذه المشاريع أكثر من 45 ألف امرأة.

كما تركز معظم هذه المشاريع على تكوين أعضاء هيئات الحكامة وفرق التنشيط في الأحياء والجمعيات والنساء حاملات المشاريع، وتكوين ممثلي المصالح الخارجية والمنتخبين وتنظيم الندوات والأيام الدراسية.

مشاريع التنمية الاقتصادية (الأنشطة المدرة للدخل)

استفادت 52.000 امرأة من 6.800 مشروع مدر للدخل من خلال طلبات المشاريع في إطار البرنامج الأفقي وكذا المشاريع المحدثة في الوسط القروي والحضري. واهتمت هذه المشاريع قطاعات الفلاحة والتجارة والمهن الصغيرة والصناعة التقليدية والسياحة والصيد وتجارة الأسماك.

القطاع	عدد المشاريع	عدد النساء المستفيدات
الفلاحة	4 034	27 859
الصناعة التقليدية	1 109	12 033
التجارة والمهن الصغيرة	1 351	9 430
التقل	58	749
الصيد وتجارة الأسماك	56	348
السياحة	86	759
آخر	123	2 327
المجموع	6 817	53 505

المصدر: التنسيق الوطنية 2005-2017

توزيع الإنجازات حسب مجالات التدخل

وتدل هذه الإنجازات على المشاركة الفعالة للمرأة وتملكها لمشاريع المبادرة الوطنية باعتبارها مستفيدة من المشاريع او حاملة للمشاريع.

التنشيط السوسيو ثقافي و الرياضي

في إطار مقاربة شاملة للتنمية البشرية ومن اجل تعزيز تأطير الشباب، تم تقوية تدخلات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من خلال مشاريع وأنشطة اجتماعية وثقافية ورياضية تساعد على تكوين الذات وتلقين أسس المواطنة. وتحقيقا لهذه الغاية، فقد أحدث 6.943 مشروعا ونشاطا باستثمار ما مجموعه 5,5 مليار درهم، بلغت حصة مساهمة المبادرة الوطنية فيها 52% واستفاد منها نحو 1,4 مليون مستفيد، بما في ذلك 420 ألف من النساء. وقد همت تدخلات المبادرة في هذا المجال:

- بناء وتأهيل وتجهيز مراكز متعددة الوظائف داخل الأحياء ومراكز الشباب والمكتبات والمراكز الثقافية والفضاءات الجموعية.
- بناء وتأهيل المركبات الرياضية وملاعب رياضية للقرب.
- اقتناء آليات رياضية.
- تدعيم التظاهرات الرياضية والثقافية.
- تكوين الشباب في مهن الرياضة.

مراكز الإيواء

أثار الخطاب الملكي ل 18 ماي 2005 الأهمية البالغة لرعاية الأشخاص الذين يعيشون في وضعية هشّة أو المعرضين لخطرهما. وبالتالي، من أجل استيعاب مختلف جوانب الهشاشة، شملت تدخلات المبادرة الوطنية نحو 1,2 مليون مستفيد، من بينهم 575 ألف امرأة، بقيمة 5,8 مليار درهم (61% حصة مساهمة المبادرة الوطنية).

وتهدف المشاريع والإجراءات المتخذة في هذا المجال حماية الساكنة في وضعية هشّة من الوقوع في وضعية مزرية قصوى من خلال:

- بناء وتأهيل وتجهيز مراكز الإيواء لفائدة الفئات المستهدفة العشر في وضعية هشّة (مراكز استقبال للنساء ومراكز لإيواء النساء ومراكز الاستماع والتوجيه ومراكز متعددة التخصصات ومراكز سوسيو ثقافية ورياضية ومراكز حماية الطفل والخيريات ومراكز استقبال الأشخاص بدون مأوى مستقر ودور المسنين ومراكز الأشخاص في وضعية عاقلة).
- التكفل والمساعدة وإعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والأسري للفئات في وضعية هشّة.
- تقوية قدرات الأطفال ذوي الإعاقة.
- دعم الجمعيات الفاعلة في مجال محاربة الهشاشة.

تحسين الولوج للبنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية لفائدة الساكنة المستهدفة

تعتبر البنية التحتية الأساسية (الماء، الكهرباء، الطرق، ...) شرطا أساسيا للدينامية التنموية، حيث تمثل أولوية ضمن تدخلات المبادرة الوطنية لدعم السياسات القطاعية من خلال الدعم الفعال للمشاريع التي تخص الربط بالماء الشروب والتطهير السائل والصلب والكهربة وبناء الطرق والمسالك القروية. وتتجلى تدخلات المبادرة الوطنية في هذا الإطار في:

❖ الرفع من خدمات التزود بالماء الصالح للشرب بالجماعات القروية مع إعطاء الأولوية للمشاريع المهيكلية:

- 2.262 مشروع نقطة ماء (بناء السقايات والخزانات والصهاريج وتهيئة واستغلال منابع المياه...) لشريحة عريضة من الساكنة، منها 33.482 امرأة.
- الربط الفردي بالماء الصالح للشرب لفائدة 12.000 أسرة، منها 43.000 امرأة.

- توسيع شبكة الربط بالماء الصالح للشرب لفائدة 442.000 شخص.

❖ فك العزلة عن الساكنة القروية عبر تهيئة الممرات والمسالك:

- إنجاز 2.936 مشروعا لتهيئة المسالك والطرق بلغ طولها 8.200 كم، استفادت منها 314.000 امرأة من بين العدد الإجمالي للمستفيدين.
- بناء 803 منشأة فنية ومنشآت العبور استفادت منها 80 ألف امرأة

❖ تقوية الكهرباء القروية والانارة العمومية عبر:

- عمليات الربط الكهربائي لفائدة 13.870 منزل، من بينها 30 ألف امرأة مستفيدة.
- استفادة 20.000 أسرة (من بينها 48 ألف امرأة) من الانارة العمومية.

2. قطاع الطاقة والمعادن

يعد إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في برامج الولوج للطاقة، بما في ذلك الطاقات المتجددة، ضمانا لنجاح تحقيق النتائج المتوقعة فيما يتعلق بتعميم الولوج للكهرباء وتحسين الظروف المعيشية للساكنة المستهدفة. ولقد بذلت وزارة الطاقة جهودا كبيرة في هذا الاتجاه، لا سيما في إطار تعميم الولوج للكهرباء في المناطق القروية. ومع ذلك، يلزم بذل مزيد من الجهود من أجل النجاح في تحقيق رهان إدماج أفقي لمقاربة النوع في استراتيجيات عمل القطاع.

1.2. مراحل تقدم استراتيجية عمل القطاع

لقد شرع قطاع الكهرباء في عملية تطلع إلى الوفاء بالتزامات المغرب فيما يتعلق بالتنمية المستدامة والحد من الغازات المسببة للاحتباس الحراري. وتحقيقا لهذه الغاية، تم تنزيل إصلاحات رئيسية عقب اعتماد عدة قوانين هيكلية، لا سيما النصوص رقم 16-38 و 39-16 و 48-16 و 58-15، والتي أحدثت تغييرات هيكلية في عرض الكهرباء على المستوى الوطني. وبموجب القانونين رقم 16-38 و 39-16، ستتكلف الوكالة المغربية للطاقة الشمسية بإنتاج الكهرباء المتجددة، وبالتالي سيقصر إنتاج المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب الكهرباء على الطاقة الأحفورية.

كما أضاف القانون رقم 15-58 تغييرات جذرية على القانون رقم 09-13 خصوصا فيما يتعلق بزيادة عتبة القدرة المركبة لمشاريع الطاقة الكهرومائية من 12 إلى 30 ميجاوات، وإمكانية تسويق فائض الطاقة المتجددة المنتجة، وكذا فتح السوق الكهربائية لمصادر الطاقة المتجددة ذات الجهد المنخفض مما يشجع الاستثمار الخاص في الطاقات المتجددة. كما ينص القانون رقم 15-48 على إحداث للهيئة الوطنية للكهرباء التي تتمثل مهمتها الرئيسية في مواكبة هذا الانفتاح الجزئي للمنافسة على إنتاج وتسويق الطاقة الكهربائية المتجددة.

وفي إطار التحول الطاقوي الذي قام به المغرب، تجدر الإشارة إلى التقدم الكبير المحرز في مختلف البرامج الخاصة بتعزيز استخدام الطاقات المتجددة منذ انطلاق الاستراتيجية الوطنية للطاقة سنة 2009. ولقد ارتفعت حصتي الطاقة الريحية والطاقة الشمسية من 2% سنة 2009 إلى 13% سنة 2016، وارتفعت نسبة الاعتماد على الطاقة من 98% سنة 2008 إلى 93,3% سنة 2016. وتهدف المرحلة الثانية من هذه الاستراتيجية للفترة الممتدة ما بين 2016 و 2030 إلى خفض استهلاك الطاقة بنسبة 15% وزيادة حصة الطاقات المتجددة إلى 52%، مما يقلل من الاعتماد على الطاقة في البلاد من 98% سنة 2009 إلى أقل من 82% سنة 2030.

2.2. الجهود المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين

وعيا منه بأهمية الأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي في مخططات عمله، شرع قطاع الطاقة والمعادن في اتخاذ عدة إجراءات في هذا المجال من بينها إنشاء لجنة معنية بقضايا تعزيز المساواة بين الجنسين داخل القطاع.

1.2.2. مراعاة البعد الاجتماعي في تدبير الموارد البشرية داخل القطاع

يضم قطاع الطاقة والمعادن 8 مديريات مركزية و25 مديرية جهوية وإقليمية. ويتوفر القطاع على 749²⁰ موظفا تمثل منهم المرأة نسبة 36% مع استحواذ العنصر النسوي على نسبة 28% من مناصب المسؤولية. ومع أن هذه النسبة تفوق المعدل الوطني، يتوجب على القطاع بذل المزيد من الجهود لتحقيق المناصفة.

2.2.2. البرامج والمشاريع التي تراعي الفوارق بين الجنسين

انخرط قطاع الطاقة في تطبيق مقتضيات القانون التنظيمي الجديد للمالية سنة 2017. وبالتالي تمحورت ميزانيته حول 3 برامج كالتالي:

البرنامج	المشروع	ميزانية المخصصة (مليون درهم)	النسبة في ميزانية القطاع
القيادة والدعم	تسيير الموارد	36,82	13%
	تعزيز النظام المعلوماتي	9,6	
الجيولوجيا والمعادن	الخطة الوطنية للخرائط الجيولوجية المغرب	126,86	34%
	تعزيز التعدين ودعم أنشطة التعدين والنفط		
	المراقبة التقنية وسلامة المحطات المعدنية		
	دعم مؤسسات التكوين		
الطاقة	سوق المنتجات البترولية والوقود	2,8	1,4%
	دعم قطاع الكهرباء الذي يضم إنهاء برنامج الكهرباء القروية الشاملة	132,8	67,6%
	دعم الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقة	59	30%
	المراقبة التقنية وسلامة المحطات الطاقية	0,4	0,2%
	دعم المختبرات	1,45	0,7%
المجموع		369,75	100%

المصدر: مشروع نجاعة الأداء لقطاع الطاقة والمعادن، قانون المالية 2017

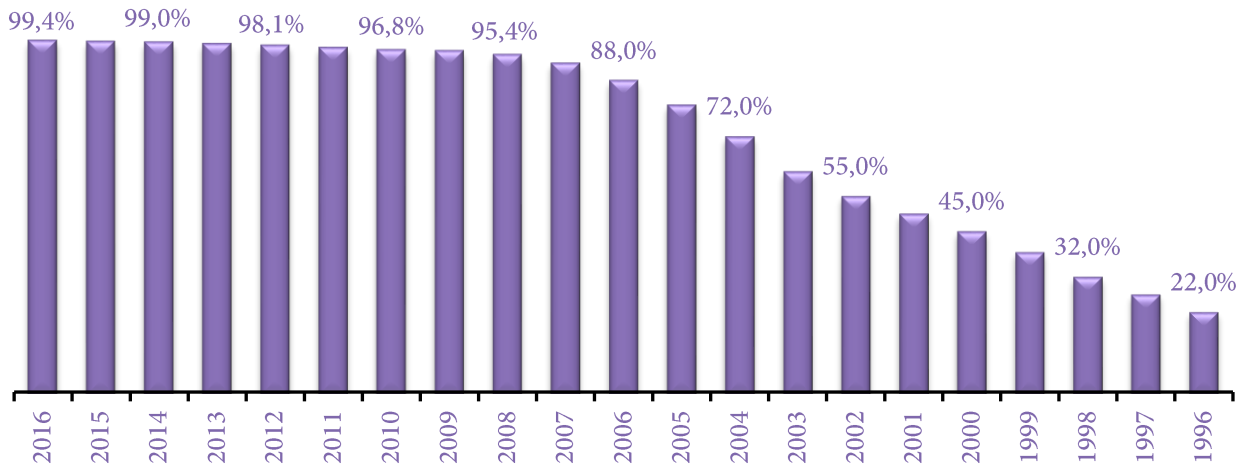
التصنيف الميزانياتي لبرامج قطاع الطاقة والمعادن (الميزانية المنبثقة عن الميزانية العامة للدولة بملايين من الدراهم)

يبين افتتاح هيكلة ميزانية قطاع الطاقة حسب البرامج والمشاريع غياب مراعاة بعد النوع الاجتماعي في استراتيجية العمل للقطاع. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن مشروع دعم قطاع الكهرباء، الذي يضم إنهاء برنامج الكهرباء القروية الشاملة والذي يهدف إلى ربط القرى وبنيتها التحتية الاجتماعية بشبكة الكهرباء (المدارس والمستوصفات والمساجد)، يأخذ في الاعتبار احتياجات التلوث

²⁰ معطيات مارس 2017.

المستهدفة. وقد ساعد هذا البرنامج على تقليص الفجوة بين المجال القروي والحضري وتعزيز التماسك الاجتماعي من خلال تحسين الرفاه الاجتماعي والخدمات الاجتماعية فضلا عن تحسين أداء الاقتصاد المحلي في المناطق القروية. وبهذا فإن الميزانية المخصصة لهذا المشروع، التي بلغت سنة 2017 ما يقارب من 67,6% من الميزانية الإجمالية للقطاع تعتبر مراعية للبعد الاجتماعي.

ولقد مكن هذا البرنامج سنة 2016 من كهربة 349 قرية بواسطة شبكات مترابطة، مما مكن 11.883 أسرة قروية جديدة من الاستفادة من الكهرباء. وفي هذا الصدد، لقد تم تزويد ما يقارب 39.445 قرية بالكهرباء من خلال ربطها بشبكات 2699.675 منزل، وتم تجهيز ما يقارب 51.559 منزل بمجموعات شمسية فردية في 3.663 قرية. ولقد بلغ معدل الكهرباء القروية نسبة 99,43% سنة 2016 و 99,47% عند نهاية يونيو 2017.



المصدر: المكتب الوطني للماء والكهرباء

مبيان 4 : معدل الكهرباء القروية

وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار البرمجة التي اعتمدها قطاع الطاقة لإنجاز برنامج الكهرباء القروية الشاملة، فإن عدد القرى والبنيات السوسيو اقتصادية المزمع ربطها بالكهرباء خلال الفترة 2017-2018 مبرمج على النحو التالي :

2018	2017	
640	1.250	عدد القرى
15.925	31.117	عدد المنازل القروية
1.000	1.500	عدد المدارس
40	60	عدد المستوصفات
400	650	عدد المساجد

المصدر: قطاع الطاقة والمعادن، 2017

➤ **آلية التتبع والتقييم المراعية لمقاربة النوع الاجتماعي: وضع مؤشرات نجاعة تتماشى ومقتضيات القانون التنظيمي الجديد للمالية**

يبين افتتاح مؤشرات النجاعة المعتمدة لمشاريع قطاع الطاقة عن غياب مراعاة مقاربة النوع الاجتماعي في آليات التتبع والتقييم لهذه المشاريع. ويرجع هذا الغياب إلى عدم إدماج بعد النوع الاجتماعي في عملية البرمجة المعتمدة للقطاع . وفي هذا الصدد، ومن أجل المواءمة مع مقتضيات القانون التنظيمي الجديد للمالية، ولا سيما المادة 39 منه، يتعين على القطاع أن يدرج بصورة منهجية بعد النوع الاجتماعي في برامجه (انطلاقا من برنامج الكهرباء القروية الشاملة) وخلق مؤشرات نجاعة لتعزيز منظومة

التقييم المراعية لمقاربة النوع الاجتماعي الفوارق بين الجنسين. ويتضمن الجدول التالي اقتراحات لبعض المؤشرات تأخذ بعين الاعتبار مقارنة النوع الاجتماعي في البرامج الرئيسية للقطاع :

البرنامج	المشروع	الأهداف	المؤشرات	اقتراحات مؤشرات النجاعة المراعية للنوع الاجتماعي
القيادة والدعم	تسيير الموارد	تحسين وتعزيز قدرات الموارد البشرية من خلال التكوين المستمر والتوظيف	نسبة المستفيدين من التكوين	تصنيف المستفيدين من التكوين حسب نوع الجنس
			نسبة الموظفين الملتحقين	تصنيف الموظفين حسب نوع الجنس
الطاقة	دعم قطاع الكهرباء، والذي يضم إنهاء برنامج الكهرباء القروية الشاملة	تعميم الولوج إلى الكهرباء	معدل الكهرباء القروية	مرافقة هذا المؤشر بمؤشرات فرعية كالتالي: - نسبة الولوج للكهرباء بالنسبة للأسر التي تعيلها النساء في المجال القروي - معدل تحسين الولوج إلى التعليم بالنسبة للناث والذكور بفضل برنامج الكهرباء القروية الشاملة - معدل تحسين الولوج إلى الخدمات الصحية بالنسبة للنساء والرجال بفضل برنامج الكهرباء القروية الشاملة - معدل تحسن دخل الأسر المستفيدة من الكهرباء بالنسبة للنساء والرجال المعيلين لأسرهم

3. كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة

ادراكا منها بضرورة اعتماد مقاربة النوع في السياسات العامة ومن أجل الإجابة عن مختلف التوصيات الوطنية والدولية في هذا المجال، أولت كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة لهذه المقاربة مكانة خاصة. وفي هذا الصدد، انطلق العمل في مجموعة من المشاريع في نفس الوقت الذي لا تزال هنالك العديد من التحديات التي يستوجب رفعها.

1.3. مراحل تقدم استراتيجية عمل الوزارة

أحرز المغرب تقدما ملحوظا في مجال تعزيز الإطار المؤسسي والقانوني في مجال البيئة، ودعم آليات الوقاية والرصد البيئي وكذا تنفيذ الاستراتيجيات والمخططات والبرامج الخاصة بحماية البيئة. وقد تم تأكيد التزام بلادنا اتجاه البيئة من خلال التوجيهات الملكية الخاصة بإعداد وتفعيل الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.

وفي سياق هذه الدينامية، اعتمد المغرب في شهر يونيو من سنة 2017 الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والتي تغطي الفترة 2016-2030. وتجدد هذه الاستراتيجية التزام المغرب لتحقيق أهداف مؤتمر قمة ريو لعام 1992، ولا سيما الهدف المتعلق بالحفاظ على الموارد البيئية للدول. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الاستراتيجية تأخذ في الاعتبار توصيات مؤتمر الأطراف COP22 الذي يهدف إلى تفعيل اتفاق باريس، وتؤكد التزام المغرب الراسخ بالمساهمة في الجهود الدولية لمكافحة التغيرات المناخية وبوضع آليات تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويجدر بالذكر أن الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة اعتمدت على مقتضيات القانون-الإطار 99-12 المتعلق بالميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، وتستهدف تعزيز الانسجام بين السياسات القطاعية (الماء والطاقة والفلاحة والصناعة) في مجال التنمية المستدامة.

ومن الناحية العملية، فقد تم تنزيل هذه الاستراتيجية على أساس 7 تحديات عاجلة (الحكامة، الاقتصاد الأخضر، التنوع البيولوجي، التغيرات المناخية، المناطق الحساسة، التماسك الاجتماعي والثقافة)، مقسمة على 31 محورا ذا أولوية و 137 هدفا يستوجب تحقيقها مرفوقة بمؤشرات تتبع وتقييم تعكس تحقيق النتائج المتوخاة.

2.3. الجهود المبذولة لتعزيز مقاربة النوع في القطاع

استجابة للالتزامات المغرب في مجال حماية البيئة وضمان ولوج متكافئ لبيئة سليمة وكذا في مجال التنمية المستدامة (المادة 31 من الدستور)، شرعت الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في مسار إضفاء الطابع المؤسسي على إدماج مقاربة النوع في مخططاتها. وقد تجسد هذا الالتزام عبر انشاء وحدة مكلفة بالبيئة ومقاربة النوع مرتبطة بشكل مباشر بالكتابة العامة. وتتكلف هذه الوحدة بالتنسيق في إطار مشروع دمج مقاربة النوع في الوزارة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد بذلت كتابة الدولة مجهودات رامية لتعزيز تواجد المرأة في دائرة صنع القرار كما تم اعتماد منهجية نجاعة تراعي مقاربة النوع. ورغم تحقيق تقدم كبير في هذا المجال، لاتزال هناك العديد من التحديات التي يجب رفعها لأجل إدماج مقاربة النوع ضمن جميع الاستراتيجيات والبرامج البيئية.

1.2.3. مراعاة مقاربة النوع في تدبير الموارد البشرية للوزارة

بلغ عدد موظفي كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة 365 موظفا (موزعين على 5 مديريات مركزية، المصالح الخارجية، والمراسد الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة) بمعدل تأنيث، قريب من المناصفة، يفوق 46,8 %. أما بالنسبة لتمثيلية النساء في مناصب المسؤولية فقد بلغت 34,5 %، متجاوزة المعدل الوطني.

2.2.3. البرامج والمشاريع التي تراعي مقاربة النوع

انسجاما مع مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، فقد تم تقسيم ميزانية كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة إلى ثلاثة برامج مجزئة إلى 15 مشروعا. ويجدر بالذكر أن مشروعين يندرجان في إطار برنامج "القيادة والدعم" يتسمان بمقاربتهم للنوع. ويتعلق المشروع الاول بتحديث الإدارة بينما المشروع الثاني بمقاربة النوع. وبلغت المبالغ المرصدة لهذين المشروعين 8,44 مليون درهم سنة 2017، أي ما يقارب 7,7 % من الميزانية الإجمالية للقطاع. ويمكن تصنيف المبالغ إلى نفقات مراعية لمقاربة النوع.

البرنامج	مشاريع مقاربة النوع	الميزانية المخصصة (مليون درهم)	النسبة في الميزانية العامة للوزارة
القيادة والدعم	تحديث الإدارة	7,94	7,27 %
	مقاربة النوع	0,5	0,5 %
	المجموع	8,44	7,77 %

المصدر: مشروع النجاعة لكتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة، لقانون المالية 2017

التنزيل المالي للمشاريع المراعية لمقاربة النوع

ويحظى المشروع الخاص بتحديث الإدارة وترشيد تسيير الموارد بمكانة مميزة في برنامج "القيادة والدعم". ويهدف هذا المشروع لمواكبة مختلف أورش كتابة الدولة، وذلك عبر التكوين المستمر للموظفين، والتدبير العقلاني للموارد البشرية وتحسين اداء نظم المعلومات. وبخصوص إنجازات هذه المشاريع، فقد شمل التكوين المستمر لسنة 2016 حوالي 83 % من الموظفين، 50,5 % منهم نساء. وتتطلع كتابة الدولة لرفع نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين إلى 85 % نصفهم من النساء.

يهدف مشروع "برنامج مقارنة النوع" الذي تم وضعه بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى تثمين الجهود التي تبذلها كتابة الدولة من أجل ترسيخ المساواة بين الجنسين، وإلى رفع تحدي الإدماج الأفقي لبعد النوع في برامج حماية البيئة. وقد استفاد هذا البرنامج برسم السنة المالية 2016 من ميزانية قدرها مليون درهم مولت ما يعادل 30%²¹ من المشاريع البيئية التي أعطيت انطلاقها. وبالرغم من أن ميزانية البرنامج لسنة 2017 لا تتجاوز 500.000 درهم، إلا أن كتابة الدولة تتطلع لرفع هذه النسبة لتصل إلى 70% وذلك بفضل الخبرة التي تراكمت في هذا الميدان.

ويبين الجدول أسفله المؤشرات الخاصة بمقاربة النوع التي وضعتها كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة وكذا بعض المقترحات لإدماج مقارنة النوع في مؤشرات أخرى خاصة بمشروع النجاعة لكتابة الدولة.

البرنامج	المشروع	الميزانية بملايين درهم	الهدف	المؤشر الخاص بمقاربة النوع	النسبة المستهدفة لسنة 2017	النسبة المستهدفة لسنة 2018
القياده والدعم	تحديث الإدارة	7,74	التكوين المستمر وعقلنة تدبير الموارد البشرية وكذا تعزيز اداء نظم المعلومات	- نسبة المستفيدين من التكوين (بما فيهم النساء) - نسبة النساء في مناصب المسؤولية	85% (50%)	87%(50%) مؤشر مقترح
	مقاربة النوع	0,5	إدماج مقارنة النوع في المشاريع البيئية	نسبة المشاريع المنجزة لصالح البيئة ومقاربة النوع	70%	85%
تعزيز الحكامة البيئية والخاصة بالتنمية المستدامة وتعبئة المتدخلين	التربية البيئية	5	تعبئة المتدخلين ودعم التنمية المستدامة	- عدد المستفيدين من برنامج حماية البيئة في المدارس القروية - عدد المستفيدين من برنامج حماية البيئة في المدارس والمساجد والمدارس القرآنية بالعالم القروي	يجب تقسيم المستفيدين حسب الجنس	يجب تقسيمه حسب الجنس
				نسبة خفض الهدر المدرسي بفضل هذه البرامج		

4. كتابة الدولة المكلفة بالسكنى

إن مراعاة الاحتياجات المتباينة لمختلف مكونات الفئات المستهدفة أمر أساسي لنجاح أي برنامج أو مشروع تنموي. وهذا يحتم على كتابة الدولة المكلفة بالسكنى مراعاة بعد النوع الاجتماعي بصورة ممنهجة في برامج عملها لكي تتماشى مع أحكام القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية (المادة 39).

²¹ نسبة المشاريع المنجزة بالمقارنة مع العدد الإجمالي للتدابير المبرمجة في إطار الاستراتيجية ومخطط العمل لدمج مقارنة النوع في المشاريع البيئية.

1.4. استراتيجية عمل كتابة الدولة المكلفة بالسكنى

ترتكز استراتيجية كتابة الدولة المكلفة بالسكنى على عدة محاور، وتهدف بصفة خاصة إلى تخفيض العجز السكني، وإنعاش السكن الاجتماعي من خلال ملائمة أفضل بين العرض والطلب على السكن، فضلا عن تحسين التأطير التقني للقطاع.

وتطمح استراتيجية الوزارة الوصية في هذا المجال إلى تخفيض العجز السكني إلى النصف بإنتاج 800.000 وحدة في أفق سنة 2021. وتواصل الوزارة إنجاز مختلف الأوراش المفتوحة والمتعلقة ب:

✓ إنجاز مختلف برامج السكن الاجتماعي وإعادة هيكلة السكن الغير القانوني؛

✓ إنجاز الدراسات الاستراتيجية المتعلقة بالسكن لتيسير تحقيق الأهداف المحددة؛

✓ تنظيم وإنعاش التعاونيات السكنية؛

✓ تحسين الإطار القانوني من خلال إعداد القوانين ولنصوص التنظيمية الخاصة بتنفيذ السياسة الحكومية في مجال السكن؛

✓ تطبيق التشريعات والقوانين في مجال السكن.

وفيما يخص إنجازات كتابة الدولة المكلفة بالسكنى، تجدر الإشارة إلى أن عدد الوحدات المنتجة في إطار برنامج "مدن بدون صفح" بلغ 17.511 وحدة سكنية سنة 2016، فيما بلغ عدد الأسر المستفيدة من هذا البرنامج خلال نفس السنة حوالي 15.137 أسرة، مما مكن من إعلان 56 مدينة بدون صفح حتى الآن. ومن المتوقع أن تعلن في هذا الإطار ما يقرب عن 5 مدن أخرى بدون صفح خلال سنة 2018.

أما بالنسبة لبرنامج إنعاش السكن الاجتماعي (250.000 درهم)، فقد تم توقيع 1.049 اتفاقية تهم 1.595.770 وحدة سكنية، عند نهاية ماي 2017، 80% منها أسند للقطاع الخاص. كما انطلقت الأشغال على مستوى 686 مشروع قصد إنجاز 475.075 وحدة سكنية فضلا عن توصل 316.220 وحدة سكنية برخص المطابقة في نفس التاريخ.

وفيما يتعلق ببرنامج السكن الاجتماعي ذو القيمة العقارية المنخفضة (140.000 درهم)، تم الشروع في تنفيذ مشروع إنجاز 52.644 وحدة سكنية توصلت 21.614 منها برخصة المطابقة، وذلك منذ 2008 إلى نهاية ماي 2017.

وفيما يخص برنامج السكن المخصص للطبقة المتوسطة، تم التأشير على 23 اتفاقية لبناء 8.605 وحدة سكنية وذلك منذ انطلاق البرنامج.

2.4. الجهود المبذولة لمراعاة النوع الاجتماعي في قطاع السكنى

تساهم كتابة الدولة المكلفة بالسكنى بشكل كبير، عن طريق الأوراش التي تم الشروع في إنجازها، في تمكينهم من تحسين الظروف المعيشية للمواطنين من خلال الحصول على سكن لائق يستجيب لجميع معايير الجودة. إلا أن عدم مراعاة النوع الاجتماعي في استراتيجية عملها يشكل ثغرة يستلزم معالجتها من خلال تطبيق مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، بخصوص إدماج بعد النوع الاجتماعي في مؤشرات أدائها وكذا في ممارسة برمجة المشاريع الجديدة.

1.2.4. مراعاة النوع الاجتماعي في تدبير الموارد البشرية بالوزارة

وفيما يتعلق بمراعاة النوع الاجتماعي في تدبير الموارد البشرية، فقد بلغت نسبة الموظفات من مجموع موظفي كتابة الدولة المكلفة بالسكنى 41%. كما بلغت نسبة النساء في مناصب المسؤولية 37%، وهي نسبة تفوق بكثير المتوسط الوطني. وتتميز كتابة الدولة المكلفة بالسكنى بتبوء المرأة مناصب عليا في مجال المسؤولية (حيث تشغل المرأة منصب كاتبة الدولة، ومنصب الكاتبة العامة، وكما تحظى الوزارة بـ 3 مديرات مركزيات، و9 مديرات جهويات وإقليميات). وقد تم إحراز تقدم كبير في هذا الاتجاه، غير أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود لتحقيق المناصفة.

2.2.4. برامج و مشاريع تراعي بعد النوع الاجتماعي

تطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي الجديد للمالية، تمت صياغة بنية هيكلية جديدة لميزانية الوزارة تتمحور حول 3 برامج وهي :

- الدعم والقيادة
- السكن، وتأطير قطاع السكن.
- سياسة المدينة

وتجدر الإشارة إلى أن الهيكلية الجديدة للميزانية لم تراعي بعد النوع الاجتماعي خلال سنة 2017. وفيما يتعلق بتوزيع اعتمادات ميزانية كتابة الدولة المكلفة بالسكن، يستأثر برنامج "السكن، وتأطير قطاع السكن" بما يناهز نصف الميزانية 47,7% وذلك لكونه يشمل أهم البرامج. وللتذكير، يتم تعزيز ميزانية كتابة الدولة المكلفة بالسكن بالمساهمات المالية من صندوق التضامن للسكن والإدماج الحضري بما يقارب 2 مليار درهم، لتبلغ بذلك الميزانية الإجمالية للوزارة 2,65 مليار درهم برسم سنة 2017.

برنامج	المشاريع	الميزانية المخصصة بملايين الدراهم	الحصة في الميزانية العامة للوزارة
الدعم والقيادة	تدبير الموارد البشرية	167,5 (دون احتساب الميزانية المخصصة للموظفين)	25,62%
	تحديث الإدارة		
	الشراكة الدولية		
السكن وتأطير قطاع السكن	تحسين الترسنة التقنية والتنظيمية لقطاع البناء	311,8	47,68%
	اليقظة التنظيمية والمعمارية لقطاع البناء		
	إنعاش الاستدامة على مستوى المدينة والسكن		
	وضع المرجعيات الفنية من حيث الاستدامة والتثمين المعماري على مستوى المدينة والبناء		
	إجراء الدراسات والبحوث حول مواد البناء والعمليات الصناعية		
	المساهمة في تأطير القطاع والمتدخلين فيه من خلال تنظيم اللقاءات والنقاشات بين المهنيين		
سياسة المدينة	مشاريع الأحياء	174,6	26,7%
	مشاريع المدن، مدن الجديدة و الأقطاب الحضرية		
	المشاريع المتعلقة بالمراكز الصاعدة		
مجموع		653,9	100%

المصدر : مشروع نجاعة الأداء لكتابة الدولة المكلفة بالسكن، قانون المالية 2017

توزيع الميزانية المخصصة للبرامج المرساة من طرف كتابة الدولة المكلفة بالسكن

وتجدر الإشارة إلى أن التقسيم الجهوي للبرامج الثلاثة المذكورة أعلاه قد تم إنجازه. وبالتالي، تم تخصيص أغلب الاعتمادات المالية الممنوحة للأقاليم أساسا لبرنامج السكن و تأطير قطاع السكن، أي بنسبة تناهز 61,4%. وللاشارة تستأثر منطقة فاس- مكناس بأكبر حصة (21,8%) من المبلغ المخصص لهذا البرنامج، تليها منطقة الدار البيضاء - سطات (16,45%) ومنطقة العيون - الساقية الحمراء (16,07%).

البرنامج	الميزانية الممنوحة للجهات (ملايين الدراهم)	الحصة من مجموع الميزانية الممنوحة للجهات
الدعم و القيادة	23,2	4,6%
السكن و تأطير قطاع السكن	306,1	61,4%
سياسة المدينة	169,6	34%
المجموع	498,9	100%

المصدر: كتابة الدولة المكلفة بالسكنى، قانون المالية 2017

التوزيع حسب الجهات للميزانية المخصصة لبرامج كتابة الدولة المكلفة بالسكنى

اليات التتبع والتقييم حسب النوع الاجتماعي : إرساء مؤشرات النجاعة المراقبة لبعء النوع الاجتماعي والمتماشية مع مقتضيات القانون الجديد للمالية

يبين تحليل مشروع النجاعة لكتابة الدولة المكلفة بالسكنى المصاحب لقانون المالية 2017 تطبيقاً جزئياً للمقاربة الجديدة للنجاعة نظراً لأن بعض مقتضيات القانون الجديد للمالية، وخصوصاً الإضافات التي شملتها المادة 39 والمتعلقة بمراعاة بعء النوع الاجتماعي في مؤشرات الأداء بالنسبة لبرامجها ومشاريعها لم يتم تطبيقها. وبالتالي، فإن تحديد المشاريع المختلفة لا يراعي الاحتياجات المتباينة لمختلف مكونات الساكنة المستهدفة. ويقدم الجدول أدناه بعض الاقتراحات فيما يتعلق بجندرة بعض مؤشرات النجاعة، مع الإشارة إلى ضرورة مراعاة بعء النوع الاجتماعي، لكي يحقق النجاح المرجو منه، في مختلف مراحل البرمجة (من التصميم إلى التنفيذ والتتبع / التقييم).

البرنامج	مشروع / عملية	الأهداف	مؤشر يراعي النوع الاجتماعي	إمكانية جندرة المؤشر
دعم و توجيه	- تدبير الموارد البشرية	- تحسين نجاعة تدبير الموارد البشرية.	- نجاعة تدبير الموارد البشرية : عدد المسيرين / عدد الموظفين - تنظيم دورات تكوينية	يستكمل بمؤشر يوفر معلومات عن نسبة النساء في مناصب المسؤولية - تتم إضافة مؤشر فرعي عن نسبة النساء المستفيدات من التكوين
السكن و تأطير قطاع السكن	-إنعاش الاستدامة على مستوى المدينة والسكن من خلال إرساء مختلف البرامج لمحاربة السكن غير اللائق (الأحياء الصفيحية، والأحياء الغير قانونية أو الناقصة التجهيز، والسكن المهدد بالانهيار)	- محاربة السكن الغير اللائق وتحسين الظروف المعيشية للسكان - تخفيض العجز السكني - تنويع العرض السكني	- مؤشر الأداء لبرامج محاربة السكن العشوائي - العجز السكني - مؤشر الأداء بالنسبة لإنتاج السكن الاجتماعي	تستند هذه المؤشرات على إحصاءات تهتم عدد الأسر. ينبغي لهذه المؤشرات مراعاة البعد النوع الاجتماعي من خلال تحديد نوع الجنس لرب الأسرة.

وإدراكا منها بضرورة الامتثال لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية الجديد بشأن مراعاة بعد النوع الاجتماعي في ممارساتها المتعلقة بالبرمجة، تتوقع كتابة الدولة المكلفة بالسكنى إجراء دراسة تهم التجارب الدولية والمتعلقة بإدماج بعد النوع الاجتماعي في مشاريع التنمية والتهيئة الحضرية، وذلك بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. والهدف من هذه الدراسة هو تحديد أفضل الممارسات في إدراج مراعاة بعد النوع الاجتماعي في تصميم و تشييد و إدارة المدن.

3.4. تحليل أهم مؤشرات النتائج المتعلقة بالقطاع

يعتبر برنامج "مدن بدون صفائح"، أحد أهم البرامج الرئيسية لكتابة الدولة المكلفة بالسكنى والذي يهدف إلى محاربة العشوائية، وتحسين ظروف معيشة المواطنين، ولا سيما الساكنة المعوزة. فقد أحرز هذا البرنامج تقدما كبيرا حيث تم إعلان 56 مدينة بدون صفائح من أصل 86 مدينة، كما أن 82% من الأسر القاطنة بأحياء صفحية قد حصلت على مساكن لائقة أو مرشحة للاستفادة من مشاريع في طور الإنجاز. وقد أفاد تقييم آثار البرنامج عن إحراز تقدم جيد في تحسين الظروف المعيشية والبيئية للأسر المستفيدة :

- تحسن مهم في الظروف السكنية للأسر المستفيدة، كما يشهد على ذلك معدل رضا أكثر من 80% من المستفيدين المستجوبين، وكذا معدل انزلاق ضعيف يناهز 9,7%²².
- تحسين نسبة ولوج المرأة إلى الملكية العقارية : أدى برنامج مدن بدون صفائح إلى زيادة إمكانية حصول المرأة على ملكية السكن من 15,3% إلى 18,7% ، أي بزيادة قدرها 3 نقاط. وعلى الرغم من هذه الزيادة، فإن هذا المعدل يظل منخفضا نسبيا مقارنة مع نسبة ملكية الرجال، التي بلغت 80,9%.
- انخفاض معدل الفقر مقارنة بالوضع الأصلي من 48,7% إلى 28,3%. كما انخفض معدل البطالة بين الحالتين من 27,3% إلى 23,5%.
- سهولة الولوج إلى الخدمات الأساسية والبنيات التحتية الأساسية :
- ✓ ارتفاع معدل ارتياد المدارس ومراكز التكوين المهني بلغ 96% بالنسبة للأطفال واليا فعين الذين تتراوح أعمارهم بين 5-14 سنة.
- ✓ ارتفاع معدل الربط بشبكات مياه الشرب من 22,3% إلى 85,5%، بزيادة 63 نقطة. ونتيجة لذلك، تم تخفيف عبء جلب المياه الملقى على عاتق النساء والفتيات بنحو 39 نقطة، من 53,3% إلى 14,4%.
- وتجدر الإشارة إلى أن هذه التقييمات قد سلطت الضوء على بعض النقاط التي ينبغي أخذها في الاعتبار لجعل التدخل العمومي في ميدان محاربة السكن غير اللائق أكثر نجاعة، ولا سيما:
- مدة إنجاز المشروع : ما يقارب من نصف المستفيدين هم غير راضين عن المدة المخصصة لإنجاز المشروع.
- التواصل والتحسيس بوجود آلية الضمان فوكاريم: فقد أعرب المستطلعون عن ضعف معرفتهم بفوكاريم (37,1% من الساكنة المستفيدة) وبرنامج الدعم الاجتماعي (6,6%). وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن نسبة النساء المستفيدات من ضمان "فوكاريم" بلغت سنة 2016 حوالي 57%، مقارنة بنسبة 40,5% بالنسبة إلى "فوكالوب".

5. وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

يعد توفير خدمات التنقل وفق الشروط الملائمة من المناصفة والنظافة والأمن مقابل أسعار معقولة أمرا أساسيا للولوج إلى الموارد والفرص اللازمة للتنمية. فالنقل يتيح فرصا اقتصادية، ويسهل الحصول على الرعاية الصحية والتعليم، وغير ذلك من الخدمات والبنى التحتية اللازمة لتحسين رفاه الأفراد والأسر. وفي هذا الصدد، التزم المغرب، خلال السنوات الأخيرة، بوضع استراتيجية لتطوير

²² معدل الانزلاق هو نسبة المستفيدين من برنامج مدن بدون صفائح والذين لا ينتمون للساكنة المستهدفة من مجموع الساكنة المستفيدة

البنى التحتية بما في ذلك تلك الخاصة بالنقل. غير أن نجاحها يتوقف على مراعاة الاحتياجات المختلفة لجميع مكونات السكان المستهدفين.

1.5. تقدم إنجاز المشاريع والبرامج القطاعية

تواصل وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء جهودها المبذولة لضمان الولوج العادل للبنيات التحتية الأساسية.

القطاع	أهم الإنجازات برسم سنة 2017
الطرق والطرق السيارة	إنجاز المنافذ الطرقية المؤدية للرباط، بالإضافة إلى الانتهاء من أشغال صيانة المقطعين الطريين حد السوالم-الجديدة وسطا-مراكش. إعطاء الانطلاقة للأشغال بعدة مقاطع تمتد على 217 كلم، منها المقطع الطري بين تنزيت والعيون (152 كلم). تقوية 500 كلم، وتعبيد 700 كلم، وإصلاح وصيانة وإعادة بناء 40 منشأة فنية، وتوسعة 400 كلم.
السكك الحديدية	مواصلة الأشغال المتعلقة بمشروع الخط الفائق السرعة بين طنجة والدار البيضاء وبالمحطات السككية المرتبطة به؛ بتطوير وعصرنة الشبكة الحالية وكذا المحطات السككية بعدة مدن بالإضافة إلى مواصلة تأمين الممرات المتقاطعة مع السكك الحديدية.
الموانئ	مواصلة أشغال إنجاز الميناء الجديد لآسفي وميناء الصيد بالمهيري.
اللوجستيك	- استكمال التخطيط الجهوي للمناطق اللوجستكية، بحيث تم تحديد ما يقرب من 2750 هكتار من أصل 3300 هكتار متوقعة في إطار المخطط الوطني في أفق 2030. - تطوير المهارات من خلال خطة تكوين وطنية في مهن اللوجستيك.

أهم إنجازات وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء برسم سنة 2017

وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة وضعت خطة عمل جديدة للفترة 2017-2021، تتمحور حول أربع استراتيجيات :

أولا، البنى التحتية وممرات النقل من أجل إقلاع اقتصادي وتماسك اجتماعي؛

ثانيا، جودة وسلامة واستدامة وصمود البنى التحتية للنقل وخدمات النقل واللوجستيك؛ ثالثا، تعددية الوسائط من أجل تحسين فعالية وتنافسية خدمات النقل واللوجستيك؛

وأخيرا، الإشعاع الإقليمي والقاري في مجالات البنى التحتية والنقل واللوجستيك والماء.

2.5. الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين

تلعب الاستراتيجيات المتعلقة بتنمية البنى التحتية دورا حاسما في تمكين المواطنات والمواطنين على قدم المساواة من ظروف المعيشة اللائقة. وانسجاما مع مقتضيات القانون التنظيمي الجديد المتعلق بقانون المالية خاصة تلك المتضمنة في المادة 39 يتعين على الوزارة بدل المزيد من الجهود لإدماج بعد النوع الاجتماعي بصورة منهجية في برامجها واستراتيجياتها.

1.2.5. تعميم مراعاة بعد النوع الاجتماعي في تسيير الموارد البشرية

يبلغ عدد موظفي وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء 6335 موظفا بمعدل تأنيث يناهز 27%، أي 1702 امرأة. وتنقسم موظفات الوزارة بحسب مستوى الكفاءة إلى ثلاث فئات: موظفات حاصلات على درجة الماجستير بنسبة 41 %، والأطر التي تمثل 30%، وأعوان التنفيذ بنسبة 29%. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى ضرورة تحسين تمثيلية المرأة في الموارد البشرية للوزارة.

2.2.5. البرامج والمشاريع المستجيبة للنوع الاجتماعي

وفقا لمقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، يجب على مختلف القطاعات الوزارية تقديم ميزانياتها وفق برامج مقرونة بالوسائل الكفيلة بتقييم أداء كل قطاع وزاري. وعليه، تدرج ميزانية الوزارة المتعلقة بقطاعات التجهيز والنقل واللوجستيك برسم

سنة 2017 في البرامج الست التالية: (برنامج الدعم والقيادة، وبرنامج دعم الاستراتيجيات القطاعية، وبرنامج الطرق، وبرنامج الموانئ والملك العمومي البحري، وبرنامج النقل الطرقي والسلامة الطرقية، وبرنامج الملاحية التجارية). وجدير بالذكر أن الوزارة لم تراعي، عند برمجة نفقاتها، مقارنة النوع المنصوص عليه في القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية في المادة 39.

البرنامج	الميزانية (مليار درهم)	الأهداف	مؤشرات الأهداف	إمكانية إدراج النوع الاجتماعي في المؤشر
الدعم والقيادة	1,5	تعزيز الكفاءات	نسبة كلفة تأطير الكفاءات في كتلة الأجور	نسبة النساء في مناصب المسؤولية
الطرق	2,6	تطوير شبكة الطرق	فك العزلة عن العالم القروي ²³ : السكنة القروية المتصلة بشبكة الطرق المعبدة + السكنة القروية المتصلة بالمسالك المهيأة /مجموع السكنة القروية	ربط هذا المؤشر بمؤشرات الأثر الأخرى مثل تغير معدلات التمدد للفتيات والفتيان، وتطور نسبة الولوج للخدمات الصحية، وتطور دخل الأسر القروية المعنية بالبرنامج

اقتراحات تهم دمج بعد النوع الاجتماعي في مؤشرات الأداء

ومع ذلك، انعكس البرنامج الوطني للطرق، خاصة المتعلقة بالمجال القروي، والذي انطلق في دجنبر 2006، إيجاباً على الظروف المعيشية للمرأة في المجال القروي، إذ مكن من الحد من عدم المساواة بين الجنسين من حيث الولوج إلى البنى التحتية الأساسية والفرص الاقتصادية. وقد مكن البرنامج من فك العزلة عن ساكنة العالم القروي إذ بلغ عدد المستفيدين، عند متم سنة 2016، ما يقارب 2,974 مليون نسمة منها 50,7% نساء (الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014). كما بلغ طول الطرق القروية المنجزة أو في طور الإنجاز، في إطار البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية، 15028 كيلومتراً عند متم سنة 2016.

المؤشر		الإنجازات	
		2015/12/30	2016/12/30
نسبة ولوج الساكنة القروية للطرق القروية (54% سنة 2006)		79%	79,3%
المؤشر التفاضلي للولوج (0,43 سنة 2006)		0,65	0,65
المستفيدين المباشرين (بالآلاف)		2.890	2.974
طول الطرق القروية المنجزة أو في طور الإنجاز		15.000	15.028

المصدر: البنك الدولي، نهاية دجنبر 2016، وزارة الاقتصاد والمالية.

أهم نتائج البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية

لقد مكنت دراسة الأثر التي قامت بها الوزارة سنة 2014 من تقييم الآثار السوسيو اقتصادية للبرامج الوطنية للطرق القروية (الأول والثاني) على الساكنة القروية بما فيها النساء والفتيات القرويات من جرد أهم الإنجازات التالية:

²³ المؤشر المختار لتقييم فك العزلة عن العالم القروي هو المؤشر الوطني للولوج إلى الطرق القروية. ويمثل هذا المؤشر مدى ربط الساكنة القروية بشبكة الطرق.

❖ الوقع على خدمات النقل (مستوى استعمال الطرق والتكلفة والمدة):

- انخفض عدد أيام انقطاع الطرق في السنة بنسبة 73,4% في المتوسط من 20 يوما تقريبا إلى حوالي 5 أيام مقابل ما يزيد عن 30 يوما سنة 2002.
- انخفضت تكاليف نقل الأشخاص والبضائع على التوالي بنسبة 26% و 15% (من 3,24 درهم / طن / كلم إلى 2,76 درهم / طن / كلم، أي ناقص 0,48 درهم) مقابل 17% و 52% متوقعة عند انطلاق البرنامج؛
- تقلصت المدة المتوسطة للسفر بنسبة تصل إلى 30% فيما كان متوقعا أن تصل 23% فقط؛
- ارتفعت حركة السير بنسبة تصل إلى 75% في اليوم العادي وبنسبة 94% في يوم السوق.

❖ الوقع الاجتماعي والاقتصادي على الساكنة القروية:

- ارتفعت نسبة التمدرس بالعالم القروي للأطفال ما بين 6 و 14 سنة بزيادة 5,8 نقطة لتنتقل من 62,8% إلى 68,7%، إلا أنها تبقى دون مستوى التوقعات أي 83% ؛
- تحسن المعدل السنوي لزيارات الأسر للمراكز الصحية بنسبة 32,3% (إذ بلغ في المتوسط 8,5 عوض 6,4 زيارة في السنة) فيما كانت تشير التوقعات إلى 74%. وساهم في ذلك تقليص مدة وصول ساكنة الدواوير لأقرب المراكز الصحية بمعدل 35,1% (أي من 57 دقيقة إلى 37 دقيقة) في الفترات الجافة.
- ارتفع معدل ارتياد المرافق الاجتماعية المشتركة (مقر الجماعة، السوق، المرفق الصحي، مكان العمل، المدرسة الابتدائية، المؤسسات الثانوية، الماء الصالح للشرب، مركز التكوين المهني، المؤسسة البنكية ...) بنسبة 3,7%.
- عرفت نسبة الأسر التي تعمل في الفلاحة ارتفاعا طفيفا حيث بلغت 65,5% بدل 64,8%. كما ارتفع استخدام هذه الأسر للآلات الزراعية بنسبة 2,9%.

غير أن مؤشرات الأداء التي وضعتها الوزارة لرصد وتقييم هذا البرنامج لا تأخذ بعين الاعتبار هذا المعيار، الأمر الذي يجب أن ينظر فيه من أجل تقويمه. يسري هذا على برنامج النقل الطرقي ككل، رغم أن هذا الأخير يكتسي أهمية كبيرة من حيث تمكين النساء من الولوج لسوق الشغل وبالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الدراسة التي أجرتها مديرية الدراسات والتوقعات المالية بشراكة مع مركز السياسات التابع للمكتب الشريف للفوسفات (أبريل 2017) بشأن المساواة بين الجنسين والسياسات العمومية والنمو الاقتصادي أثارت عدة عوامل تمكن المرأة من الولوج لسوق الشغل، من ضمنها الوصول إلى شبكة الطرق، وارتفاع مستوى تعليم السكان في كل جهة، وتعزيز الوضع المادي وتكريس الدور التدييري للمرأة داخل الأسرة، وارتفاع حصتها من الشغل بقطاع الخدمات. ومن هذا المنطلق، فإنه ينبغي وضع مؤشرات أداء تراعي معيار النوع من حيث إمكانية الولوج والتأثير.

6. كتابة الدولة المكلفة بالماء

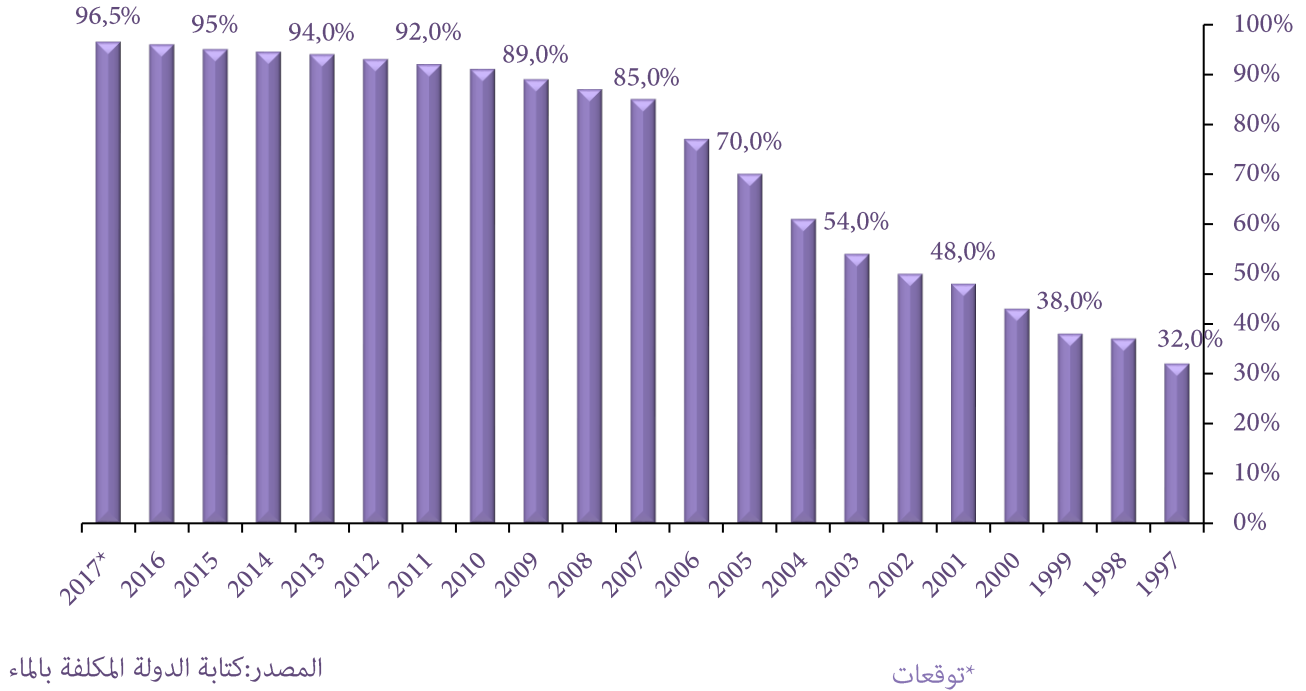
اعتمدت كتابة الدولة المكلفة بالماء منذ سنة 2017، استراتيجية مأسسة إدماج بعد النوع بمخططات عملها حيث تمكنت، بفضل مراعاة هذا البعد في عمليات البرمجة، من إنجاز مشاريع تراعي بعد النوع، وكذا اعتماد مؤشرات النجاعة المراعية للنوع وذلك في إطار القانون التنظيمي الجديد للمالية.

1.6. مراحل تقدم استراتيجية عمل القطاع

لمواجهة ندرة المياه المتزايدة، تم بذل عدة مجهودات للتكيف مع هذا الوضع، وذلك عن طريق اتخاذ تدابير استراتيجية في إطار الاستراتيجية الوطنية للماء والمخطط الوطني للماء. وتتمثل هذه التدابير في إعادة التوازن ما بين العرض والطلب على الماء، وذلك من خلال تنويع العرض المائي وتعزيز تدبير الطلب عبر تعميم برنامج اقتصاد مياه السقي، وكذا الحفاظ على جودة الماء وتحسين الإطار التنظيمي لقطاع الماء.

ومن بين أهم الإنجازات التي تم تحقيقها، تجدر الإشارة إلى الارتفاع الملحوظ لمعدل التجهيز بتقنيات السقي الموضعي في إطار البرنامج الوطني لاقتصاد مياه السقي، حيث تم إنجاز ما يقارب 483.000 هكتار عند متم 2016، أي ما يعادل نسبة إنجاز تقدر بنحو 88% من الهدف المتوخى بلوغه سنة 2020 والذي يقدر بحوالي 550.000 هكتار.

وبالإضافة إلى ذلك، مكن برنامج تعميم تزويد الساكنة القروية بالماء الشروب من بلوغ نسبة تزود تقارب 96% عند متم 2016 بمعدل ربط فردي يقدر بنحو 40%، حيث بلغت الساكنة القروية المستفيدة حوالي 12.54 مليون نسمة.



مبيان 5 : تطور معدل الولوج للماء الشروب بالوسط القروي

وفيما يخص تطهير السائل، تتواصل الإنجازات في إطار البرنامج الوطني لتطهير السائل والذي يهدف إلى تحقيق ربط شامل بشبكة التطهير في أفق 2030 لصالح الساكنة الحضرية، حيث ناهز هذا المعدل نسبة 75% في نهاية سنة 2015.

وفيما يخص تطوير العرض المائي، فلقد مكنت المجهودات من إنجاز 140 سد كبير في نهاية سنة 2015، وذلك بطاقة تخزين اجمالية للمياه تقدر بنحو 17,6 مليار متر مكعب. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى انطلاق مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص لإنشاء وحدة مشتركة لتحلية مياه البحر بهدف السقي والتزود بالماء الشروب بمنطقة سوس ماسة. ويعتبر هذا المشروع الأول في العالم، وسوف يعتمد على الطاقات المتجددة.

2.6. الجهود المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين

تميزت سنة 2017 بإنهاء استراتيجية مأسسة إدماج المساواة بين الجنسين بقطاع الماء، حيث تم وضع مخطط عمل على المدى المتوسط ممتد على الفترة 2017-2020 وذلك من أجل تفعيل هذه الاستراتيجية.

1.2.6. مراعاة بعد النوع الاجتماعي في تدبير الموارد البشرية بالقطاع

فيما يتعلق بمراعاة بعد النوع في تدبير الموارد البشرية بقطاع الماء، فقد قاربت تمثيلية النساء بكتابة الدولة المكلفة بالماء 37% سنة 2016، كما بلغت نسبة النساء اللواتي يشغلن مناصب المسؤولية 22,13% (يوليوز 2017)، غير أن هذه النسبة لا تتعدى 13% بالمصالح الخارجية ووكالات الأحواض المائية.

2.2.6. البرامج والمشاريع المراعية للنوع الاجتماعي

عملت كتابة الدولة المكلفة بالماء على انطلاقة الأشغال لتنفيذ استراتيجيتها الرامية لمأسسة إدماج المساواة بين الجنسين في استراتيجيات عملها، من خلال التوقيع على اتفاقية شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للنساء في مارس 2015. ولقد مكنت هذه الأشغال من إنهاء هذه الاستراتيجية في يناير 2017 حيث تم إطلاقها رسمياً في يونيو 2017. وترتكز هذه الاستراتيجية على المحاور الأربعة التالية: تطوير القدرة المؤسسية من أجل ترسيخ المساواة بين الجنسين بقطاع الماء (كتابة الدولة المكلفة بالماء ووكالات الأحواض المائية)، إدماج مقاربة النوع في تدبير الموارد البشرية، إدماج المساواة بين الجنسين في مهن قطاع الماء (كتابة الدولة المكلفة بالماء ووكالات الأحواض المائية ومصالح الماء)، وكذا إدماج مقاربة النوع في البرامج المنجزة من طرف كتابة الدولة المكلفة بالماء ووكالات الأحواض المائية.

وينبغي التأكيد على أن تنفيذ هذه الاستراتيجية استلزم وضع مخطط عمل على المدى المتوسط (2017-2020)، وذلك تحت إشراف لجنة النوع واللجنة التقنية²⁴، وبميزانية تقدر بحوالي 7,15 مليون درهم. وتتعلق هذه الاستراتيجية بالمشاريع التالية (انظر الجدول أسفله):

المشاريع	المحاور الاستراتيجية
المشروع 1.1: مأسسة الآليات التنظيمية (لجنة النوع واللجنة التقنية) ومواكبة استشارية لأعضاء اللجن على مستوى جميع مراحل مسلسل إدماج المساواة بين الجنسين	المحور الأول: تطوير قدرة مؤسسية مستدامة من أجل إرساء المساواة بين الجنسين بقطاع الماء (كتابة الدولة المكلفة بالماء ووكالات الأحواض المائية)
المشروع 2.1: وضع وتنفيذ برنامج لتحسيس وتكوين المسؤولين والأطر (على المستوى المركزي والجهوي) حول مأسسة المساواة بين الجنسين على المستوى الهيكلي والعملي بكتابة الدولة المكلفة بالماء	
المشروع 3.1: مراعاة سياسات وبرامج ومشاريع وتقارير كتابة الدولة المكلفة بالماء ووكالات الأحواض المائية لمقاربة النوع، وتوفير الأطر بكتابة الدولة المكلفة بالماء ووكالات الأحواض المائية على إطار مرجعي لإدماج المساواة بين الجنسين في التخطيط والتتبع وتقييم القوانين والسياسات ومشاريع كتابة الدولة المكلفة بالماء ووكالات الأحواض المائية	
المشروع 1.2: تكوين و مواكبة المسؤولين عن تدبير الموارد البشرية (على المستوى المركزي والاقليمي) بخصوص مراحل إدماج مقاربة النوع في تدبير الموارد البشرية المشروع 2.2: وضع وتنفيذ برنامج للتكوين في مجال الريادة النسوية وذلك لفائدة النساء اللواتي من المحتمل أن يشغلن مناصب المسؤولية المشروع 3.2: مراجعة الإطار المرجعي للوظائف والكفاءات من أجل إدماج المساواة بين الجنسين في هذا الإطار	المحور الثاني: إدماج مقاربة النوع في تدبير الموارد البشرية ورفع تمثيلية النساء ومشاركتهن في صنع القرار بكتابة الدولة المكلفة بالماء ووكالات الأحواض المائية

²⁴ تتألف لجنة النوع من المدراء المركزيين و مديرة و مديري وكالات الأحواض المائية و من كل شخص تم تعيينه من طرف كتابة الدولة المكلفة بالماء. كما تضم هذه اللجنة، لجنة تقنية تتكون من ممثلي المديرية والمدراء الأعضاء داخل لجنة النوع، و كذا ست ممثلين عن موظفي كتابة الدولة المكلفة بالماء اللذين يعملون على مستوى المصالح الخارجية، بمن فيهم أربع ممثلين على مستوى مصالح المياه وممثلين اثنين على مستوى المديريات الإقليمية. و يتولى الأمانة مدير مديرية الشؤون الإدارية و المالية.

المشروع 1.3 : تعزيز مشاركة النساء بكتابة الدولة المكلفة بالماء ووكالات الأحواض المائية في تحديد وتنفيذ وتقييم سياسة التخطيط بقطاع الماء بالمغرب، وذلك على المستوى الوطني (الاستراتيجية الوطنية للماء والمخطط الوطني للماء) و الجهوي (المخطط المديرى للتهيئة المندمجة للموارد المائية) والمحلي وذلك من أجل إدماج المساواة بين الجنسين	المحور الثالث : إدماج المساواة بين الجنسين في تدبير قطاع الماء (كتابة الدولة المكلفة بالماء ووكالات الأحواض المائية ومصالح الماء)
المشروع 2.3 : تشجيع مشاركة النساء بكتابة الدولة المكلفة بالماء ووكالات الأحواض المائية (التقنيات والأطر) في المشاريع وأشغال هندسة المياه	المحور الرابع : إدماج مقارنة النوع في البرامج المنجزة من طرف كتابة الدولة المكلفة بالماء ووكالات الأحواض المائية، وكذا في البرامج المنجزة في إطار الشراكة مع المتدخلين الآخرين بمجال الماء
المشروع 1.4 : إدماج مقارنة النوع بالبرامج والمشاريع المنجزة حصريا من طرف كتابة الدولة المكلفة بالماء ووكالات الأحواض المائية	
المشروع 2.4 : إدماج مقارنة النوع بالبرامج المنجزة في إطار شراكات مع المتدخلين الآخرين في مجال الماء	

المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالماء، يونيو 2017

استراتيجية مؤسسة إدماج المساواة بين الجنسين بقطاع الماء

وفي إطار إنجاز برنامج التزود بالماء الشروب والتطهير بالمدارس القروية، تجدر الإشارة إلى أنه منذ إبرام اتفاقية إعادة تأهيل المدارس بالوسط القروي، ما بين كتابة الدولة المكلفة بالماء ووزارة التربية الوطنية، فقد تم تجهيز 650 مدرسة بالماء الشروب والتطهير، خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى متم 2016، حيث بلغ عدد التلاميذ المستفيدين 100.700 منهم 47% فتيات و53% فتيان. كما بلغ عدد المدرسين والمدارس المستفيدين 2.220 و1.218 على التوالي. وقد تم أيضا تجهيز 730 مسجدا بالماء الشروب والتطهير.

كما تمثلت المشاركة الفعلية لكتابة الدولة المكلفة بالماء بخصوص مؤسسة المساواة بين الجنسين في تطبيق مقتضيات القانون التنظيمي الجديد للمالية، وبالأخص فيما يتعلق بتبني تدبير الميزانية حسب البرامج وكذا تبني مقارنة النجاعة حسب النوع.

وهكذا، تم تقسيم ميزانية كتابة الدولة المكلفة بالماء برسم سنة 2017، إلى ثلاث برامج، تهم برنامج القيادة والحكمة وبرنامج تنمية الموارد المائية وتديرها والحفاظ عليها، وكذا البرنامج المتعلق بالأرصاء الجوية. وقد بلغت الميزانية المخصصة لهذه البرامج على التوالي 398,6 مليون درهم و 2,72 مليار درهم و 41,1 مليون درهم.

كما تم إدراج مقارنة النوع في مؤشرات النجاعة بكل من البرامج المتعلقة بالقيادة والحكمة، وكذا البرنامج الذي يخص تنمية الموارد المائية وتديرها والحفاظ عليها، وذلك على النحو المنصوص عليه في الفقرة 39 من القانون التنظيمي الجديد للمالية (انظر الجدول أسفله) :

برنامج	ميزانية الدولة (مليون درهم)	الأهداف	مؤشرات النجاعة المدمجة للنوع	هدف 2017	هدف 2018
القيادة والحكمة	398,66	- تعزيز الكفاءات عن طريق التكوين المستمر (شراكة مع الوكالة البلجيكية للتنمية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي)	- نسبة النساء التقنيات من اللواتي تم تكوينهن	15%	20%
			- نسبة التقنيين من الرجال المكونين	22%	27%
			- نسبة الأطر من النساء المكونات	30%	35%
			- نسبة الأطر من الرجال المكونين	35%	38%
		- تحسين فعالية تدبير الموارد البشرية	- تمثيلية النساء في مجموع الموظفين	25,2%	26,2%
			- نسبة النساء اللواتي يشغلن مناصب المسؤولية حسب المديرية والمنطقة		

تنمية الموارد المائية وتديرها والحفاظ عليها	2719	- تعبئة الموارد المائية لتزويد البلاد بالماء بطريقة مستدامة	- نسبة النساء المستفيدات من تعزيز التزود بالماء الشروب (%)	%50,09	%48,44
		- مكافحة التلوث والمساهمة في الحد من المخاطر المتعلقة بالماء	- نسبة الفتيات المتحدرسات بالمدارس القروية والمستفيدات من مشاريع التطهير السائل	%48	%50
			- نسبة النساء المحميات من الفيضانات (%)	%49	%48

الأخذ بعين الاعتبار مقارنة النوع ببرامج عمل كتابة الدولة المكلفة بالماء

وتجدر الإشارة إلى أن كتابة الدولة المكلفة بالماء تلقت دعماً تقنياً من طرف الوكالة البلجيكية للتنمية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وذلك من أجل إعداد مشروع النجاعة للوزارة مع الأخذ بعين الاعتبار مقارنة النوع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تنفيذ مخطط العمل على المدى المتوسط لتفعيل استراتيجية مؤسسة إدماج مساواة النوع بقطاع الماء سيساهم في تطبيق أكثر ملائمة لمقاربة النجاعة المدمجة للنوع من طرف القطاع وذلك بتناسق مع القانون التنظيمي الجديد للمالية.

7. وزارة الصحة

مكنت الدينامية الإيجابية التي يعرفها قطاع الصحة بالمغرب من تحقيق تقدم كبير في مجال التنزيل الفعلي لمقتضات الدستور الذي يقر بشكل واضح الحق في الصحة وذلك من خلال تفعيل مجموعة من البرامج والمشاريع المندرجة في إطار الاستراتيجية القطاعية لوزارة الصحة 2016-2012 والهادفة إلى تحسين ولوج الساكنة للعلاجات الصحية ذو جودة عالية. وفي هذا الإطار فقد تمت مواصلة أو إطلاق مجموعة من الأوراش (التغطية الصحية الأساسية، خفض أئمة الأدوية، التغطية الصحية المتنقلة، الصحة العقلية...). إلا أن قطاع الصحة يظل يواجه تحديات مهمة كاستمرار الفوارق بين المجالين الحضري والقروي في الولوج للعلاجات، وتوفر الموارد البشرية على المستوى الكمي والكيفي وضرورة الرفع من جودة الخدمات الصحية، مما يحتم إعطاؤه الأولوية في إطار الاستراتيجية القطاعية الجديدة للصحة 2021-2017 وبلورة عمل مشترك حول أهم محددات الصحة.

1.7. مراحل تقدم استراتيجية عمل القطاع

في إطار تفعيل الاستراتيجية القطاعية لوزارة الصحة 2016-2012، تم تحقيق إنجازات مهمة في مجال الولوج للعلاجات الصحية وللأدوية، في الحد من الوفيات ومحاربة الأمراض. وتظل مجموعة من الإكراهات قائمة في ظل شح الموارد البشرية، كما وكيفا، واستمرار الفوارق المجالية وإشكالية جودة الخدمات الصحية. وستقوم الاستراتيجية الجديدة لقطاع الصحة للخمس سنوات القادمة (2017-2021) على معالجة هذه الإكراهات.

وهكذا، وفي إطار توسيع قاعدة المستفيدين من التأمين الإجباري عن المرض، فإن المصادقة على مشروع القانون المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطاً خاصاً في 13 يونيو 2017 سيمنح من الرفع بشكل كبير من عدد المستفيدين من التأمين الإجباري عن المرض حيث سيهم هذا القانون 11 مليون شخص بما فيهم ذوي الحقوق.

وسيمكن دخول نظام التأمين الإجباري عن المرض للطلبة حيز التنفيذ ابتداء من السنة الدراسية 2016-2015 من بلوغ ما بين 288.000 و 420.000 مستفيد خلال الفترة 2016-2015/2019-2020.

وتجدر الإشارة، إلى أن الساكنة المستفيدة من التأمين الإجباري عن المرض بلغت 8,7 مليون شخص سنة 2015، 5,7 مليون منهم ينتمون للقطاع الخاص و3 مليون للقطاع العام. أما فيما يتعلق بنظام المساعدة الطبية للمعوزين، مكنت الجهود المتواصلة لتعميم النظام، من بلوغ عدد مستفيدين يفوق الساكنة المستهدفة، أي 11,46 مليون شخص ونسبة تغطية للساكنة المستهدفة تصل إلى 135% إلى غاية نهاية غشت 2017، مقابل 7,8 مليون شخص ونسبة تغطية بلغت 97% سنة 2014. ويمثل عدد المستفيدين المنحدرين من الوسط القروي 48% والنساء 53% من إجمالي عدد المستفيدين من نظام المساعدة الطبية للمعوزين.

وفيما يخص خفض وفيات الأمهات والأطفال، فإن الجهود المبذولة من أجل تحسين خدمات التتبع والتكفل بالحمل والولادة، مكنت من تخفيض نسبة المخاطر ومن تحقيق تقدم مهم في مجال خفض وفيات الأمهات والأطفال. ونخص بالذكر، توسيع الاستفادة من مجانية العلاجات لتشمل الحمل والتحليل البيولوجية خلال مرحلة تتبع الحمل، والرفع من عدد المصالح الطبية الاستعجالية للتوليد بالوسط القروي، وإعداد دلائل للممارسات الطبية الجيدة للتكفل بالحمل، وتكوين مهني الصحة، بالإضافة إلى إحداث بروتوكولات لتسهيل الولوج لمؤسسات العلاج والتنسيق بين مختلف مستويات العلاج.

وفي إطار جهودها المتواصلة لتحسين ولوج الساكنة للأدوية، عمدت وزارة الصحة على تخفيض ثمن ما يقارب 3.600 دواء مع تشجيع استعمال الأدوية الجينية.

ومن جهة أخرى، في إطار سياستها الرامية إلى تحسين التكفل بداء فقدان المناعة المكتسبة/السيدا تم تسويق دواء جديد مضاد للفيروس أكثر نجاعة من الأدوية السابقة.

2.7. الجهود المبذولة لتعزيز بعد النوع الاجتماعي

1.2.7. مراعاة المساواة بين الجنسين في تسيير الموارد البشرية

تشغل وزارة الصحة 47.561 شخص (دون احتساب العاملين بالمراكز الإستشفائية الجامعية) من بينهم 11.277 طبيب، و26.008 ممرض و10.276 إطار إداري وتقني.

ويبين توزيع الموارد البشرية لوزارة الصحة حسب الجنس، ارتفاع نسبة النساء، حيث يمثلن 60% من عدد العاملين، أي 28.421 شخص سنة 2016. وهذه الحصص في تزايد مستمر حيث أن النساء لم تكن تمثل سوى 56% من عدد العاملين بوزارة الصحة سنة 2012، مقابل 58% سنة 2013 و59% سنتي 2014 و2015. ومن المقرر أن تستمر حصص النساء في الارتفاع نتيجة تزايد نسبة النساء المعينات حديثا مقارنة مع الرجال (69%، مقابل 31% فقط بالنسبة للرجال).

وتعد تمثيلية المرأة في مناصب المسؤولية دون المستوى المطلوب بالنظر إلى أهمية حصتها في الموارد البشرية للقطاع، حيث لا تتعدى تمثيلية النساء 20% بالنسبة لمنصب مدير مركزي أو ما يعادله، و24% بالنسبة لمنصب رئيس قسم، و18% بالنسبة لمنصب رئيس مصلحة ورئيس قطب و10% بالنسبة لمنصب مدير مستشفى.

2.2.7. مراعاة بعد النوع الاجتماعي في برامج ومشاريع القطاع

في إطار التنفيع التدريجي لمقتضيات القانون التنظيمي 130-13 المتعلق بقانون المالية، والذي يؤسس لنهج يبنّي على فاعلية الأداء في تسيير النفقات العمومية، تمت هيكلة ميزانية وزارة الصحة لسنة 2017 حول ستة برامج ميزانية بتمويل إجمالي من الميزانية العامة للدولة يقدر بنحو 14,29 مليار درهم من بينها 11,89 مليار درهم مخصصة لميزانية التسيير و2,4 مليار درهم مخصصة لميزانية الاستثمار. ويقدم الجدول التالي توزيع ميزانية وزارة الصحة حسب البرامج الميزانية لسنة 2017:

البرامج	الميزانية العامة (بالملايين درهم)
التخطيط والبرمجة والتنسيق ودعم مهام المنظومة الصحية	634,6
الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والشباب والساكنة ذات الاحتياجات الخاصة	501,7
الرصد الوبائي والوقاية والأمن الصحيين والوقاية ومراقبة الأمراض	146,7
إجراءات وخدمات الرعاية الصحية الأولية وما قبل الاستشفائية والاستشفائية	3.634,4
الموارد البشرية وتعزيز قدرات المنظومة الصحية	7.748, 3
البنية التحتية الصحية والممتلكات	1.628,9
المجموع	14.294,7

المصدر: مشروع النجاعة في الأداء، وزارة الصحة 2017

يبين توزيع ميزانية الاستثمار حسب البرامج الصحية لسنة 2017 الأهمية التي يحتلها برنامج "الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والشباب والسكان ذات الاحتياجات الخاصة" الذي يستحوذ على ما يقارب 19% من ميزانية استثمار وزارة الصحة، أي 452 مليون درهم، 90% منها مخصصة للتغذية والتمنيع. وتجدر الإشارة إلى أن 3,7% من ميزانية البرنامج تم تخصيصها للإستراتيجية المتنقلة ودعم خطة العمل في مجال الصحة القروية. وقد استفادت التغطية الصحية المتنقلة بالعالم القروي على وجه الخصوص من غلاف مالي قدره 39,1 مليون درهم، من بينها 24 مليون درهم تدرج في إطار ميزانية الاستثمار 15 مليون في إطار ميزانية التسيير.

وفيما يخص برنامج "إجراءات وخدمات الرعاية الصحية الأولية وما قبل الاستشفائية والاستشفائية"، فقد استفاد من تمويل في إطار ميزانية الاستثمار يقدر ب 196,8 مليون درهم بحصة تصل إلى 8,2% في حين لا يمثل برنامج "الرصد الوبائي واليقظة والأمن الصحيين والوقاية ومراقبة الأمراض" سوى 2,5% من ميزانية استثمار قطاع الصحة بميزانية مخصصة تصل إلى 59,5 مليون درهم.

في إطار تفعيل مقاربة النجاعة، تم تحديد البرامج الميزانية انطلاقا من مجموعة من المشاريع والأهداف يتم قياسها عبر وضع مجموعة من مؤشرات النجاعة. وقد مكن تفحص تقرير فاعلية الأداء لوزارة الصحة برسم سنة 2017، الملحق بمشروع الميزانية الفرعية من رصد 71 مؤشرا. ويقدم الجدول التالي توزيع أهم المشاريع والمؤشرات حسب البرامج الميزانية.

برامج	مشاريع	ميزانية (مليون درهم)	أهداف	مؤشرات أهداف	2016	2017	القيمة المستهدفة
التخطيط والبرمجة والتنسيق ودعم مهام المنظومة	إصلاح المنظومة الصحية والتغطية الصحية الأساسية	5	المساهمة في توسيع التغطية الصحية لكل الفئات الاجتماعية	- نسبة السانكة المستفيدة من التأمين الإجباري عن المرض - نسبة السانكة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية - نسبة السانكة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية من مجموع الفئات المستهدفة	38%	40%	60%
					28%	28%	28%
					53%	53%	53%
الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والشباب	صحة الطفل والشباب	10	تأمين الوقاية الصحية لفائدة الأطفال والشباب	- معدل استعمال المؤسسات الصحية الأولية لكل طفل أقل من 5 سنوات في السنة - نسبة التغطية من الجرعة الثالثة من اللقاح الخماسي (DTC-Hib-HB) في سن 4 أشهر - نسبة التغطية بالجرعة الثانية من فيتامين د للأطفال أقل من سنة - نسبة تغطية التلاميذ والطلبة بالفحص الطبي المنتظم	98%≥	98%≥	98%≥
					90%≥	90%≥	90%≥
					86,6%	87%	87%≥
	الصحة الإنجابية وصحة الأم	9,2	تحسين الصحة الإنجابية وصحة الأم	- نسبة المشاركة في الكشف عن سرطان الثدي - معدل استعمال وسائل تنظيم الأسرة للأزواج المحميين خلال السنة	25,5%	30%	40%
					18,5%	18,5%	أكثر من 18,5%

أكثر من 80%	أكثر من 80%	أكثر من 80%	- نسبة الولادات بمؤسسة صحية عمومية				
90%	52%	44%	- نسبة تغطية الأشخاص المتعايشين مع داء المناعة المكتسبة باستعمال مضادات الفيروسات القهقرية - نسبة النجاح العلاجي للسلس بجميع أشكاله - نسبة الاستجابة لحالات التهاب السحايا خلال 48 ساعة الأولى	تحسين ولوج السكان إلى خدمات الوقاية ومراقبة الأمراض المعدية	0,47	الرصد الوبائي و اليقظة والأمن الصحيين	الرصد الوبائي واليقظة والأمن الصحيين
90% < 100%	88% 60%	86% 55%	- عدد الحالات الجديدة لارتفاع الضغط الدموي التي تم تشخيصها - عدد الحالات الجديدة لمرضى السكري التي تم تشخيصها	تعزيز فحص الأمراض غير المعدية للسكان المهدة بمرافق الرعاية الصحية	7,68	الوقاية ومراقبة الأمراض السارية	
1	0,70	0,68	- نسبة الاستشارات الطبية العلاجية	تحسين التكفل على مؤسسات العلاجات الصحية الأولية	2,7	تنظيم وتتبع الخدمات الصحية الأولية	الاستشفائية قبل الصحية الأولية الرعاية خدمات وإجراءات والاستشفائية
80%	35%	25%	- نسبة النقل الاستعجالي المنظم - عدد وحدات المستعجلات الطبية للقرب - عدد مصالح استقبال المستعجلات الطبية المؤهلة - عدد مروحيات النقل الطبي الاستعجالي المشغلة - عدد سيارات الإسعاف التي تم اقتناؤها	تحسين التكفل بالمستعجلات الطبية	4,1	مستعجلات وإغاثة	
90 60 07 650	16 12 04 80	64 23 04 393	- نسبة الاستشفاء - نسبة الولادات القيصرية	تحسين الولوج للعلاجات التكفل الاستشفائي	9,27	تنظيم وتتبع الخدمات الصحية الاستشفائية	
7,5% 10-15%	6,55% 10%	6,25 9,6%	- معدل التغطية بالموارد البشرية - نسبة المناصب المفتوحة للأطباء بالمناطق القروية المهمشة : * الإناث (2015) * الذكور (2015) - نسبة المناصب المفتوحة للممرضين بالمناطق القروية المهمشة : * الإناث (2015)	مد كل الهياكل الصحية بالموارد البشرية الكافية والمؤهلة من أجل خدمة صحية جيدة	5,89	حسن تدبير المسار المهني لموظفي الصحة	
70%	50,21%	45,69%					الموارد البشرية وتعزيز قدرات المنظومة الصحية
-	80%	70%					
-	-	58,73%					
-	-	41,27%					
-	75%	72%					

-	-	76,67%	* الذكور (2015)				
-	-	25,33%					
-	3.700	-	- عدد خريجي معاهد التكوين: *المعاهد العليا للمهن التمريضية: الإناث الذكور	ضمان تكوين أساسي مستمر، ذو جودة	11,55	التكوين وتعزيز قدرات المنظومة الصحية	
220	220	170	*خريجي المدرسة الوطنية للصحة العمومية: الإناث الذكور				
-	48%	45%					
-	52%	55%					
35.000	14.000	12.000	- عدد الموظفين المستفيدين من دورات التكوين المستمر: *قسم التأهيل/التكوين المستمر				
-	-	-	*المدرسة الوطنية للصحة العمومية				
37	08	04	- عدد المؤسسات الاستشفائية التي تم إنجازها وتشغيلها	وضع وتوزيع عرض العلاجات الصحية ما قبل الاستشفائية والاستشفائية بشكل متكافئ على التراب الوطني	413,65	المؤسسات العلاجية ما قبل الاستشفائية والاستشفائية (جميع الجهات)	
104	73	02	- عدد مراكز تصفية الكلي المجهزة بمعدات وتجهيزات غسل الكلي				
252	48	63	- عدد المؤسسات العلاجية الصحية الأساسية التي تم إنجازها وتشغيلها	وضع وتوزيع عرض العلاجات الصحية الأساسية بشكل متكافئ على التراب الوطني	28,54	مؤسسات العلاجية الصحية الأولية (جميع الجهات)	
365	82	54	- عدد المؤسسات الاستشفائية التي تم تعزيزها و/أو تحديث أجهزتها	تعزيز وتحديث المنصات التقنية الاستشفائية	850	برنامج تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات الصحية	
74	23	09	- عدد المؤسسات الاستشفائية المجهزة بسكانير				

البنية التحتية والصحية والممتلكات

المصدر: مشروع نجاعة الأداء، وزارة الصحة 2017

مكن تفحص هذه المؤشرات من رصد إمكانية جندرتها بتصنيفها حسب الجنس، ووسط الإقامة وفي بعض الأحيان حسب السن. وفي مجال المساواة بين الجنسين، قامت وزارة الصحة بتفعيل مجموعة من التدابير في إطار الخطة الحكومية للمساواة "إكرام". وتجدر الإشارة، أن وزارة الصحة معنية بأربع محاور إستراتيجية من أصل ثمان محاور إستراتيجية تضمها الخطة، مما يعكس التزام القطاع بتعزيز المساواة بين الجنسين انسجاما مع مقتضيات القانون 09-34 المتعلق بالنظام والعرض الصحي الذي يدعو في مادته الثانية إلى اعتماد مقاربة النوع في الخدمات الصحية.

ومن جهة أخرى، وفي إطار البرنامج الوطني للصحة العمومية من أجل محاربة العنف ضد النساء والأطفال، قامت وزارة الصحة، منذ دجنبر 2016، بوضع خطة تدخل 2017-2021 من أجل وضع مجموعة من التدابير للحد من الآثار السلبية للتمييز والعنف ضد المرأة.

3.7. تحليل أهم مؤشرات النتائج

مكننا الإجراءات المتخذة لدعم الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل في إطار الإستراتيجية القطاعية للصحة 2012-2016، من تحقيق تقدم مهم في مؤشرات الوفيات، خصوصا وفيات الأمهات. وقد شهد هذا المؤشر انخفاضا مهما مما مكن من تجاوز الهدف المسطر في إطار أهداف الألفية للتنمية والمتعلق بخفض نسبة وفيات الأمهات بالثلثين. ويعد، تحسين مؤشرات الخصوبة والصحة الإنجابية والتكفل بالولادة إضافة إلى تطوير خدمات الصحة المتنقلة من الأسباب الرئيسية التي ساهمت في تحقيق هذا الإنجاز. إلا أنه، رغم هذه الإنجازات تظل الفوارق مهمة بين العالم الحضري والعالم القروي حيث ترتفع فيه عوامل المخاطر مقارنة مع العالم الحضري.

وفيات الأمهات

عرفت نسبة وفيات الأمهات انخفاضا مهما خلال الفترة 2010-2016 حيث تراجعت هذه النسبة ب 68% لتصل إلى 72,6 لكل 100.000 ولادة حية حسب المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة 2016-2017 وذلك بعد تسجيل انخفاض ب 50,7% من نسبة وفيات الأمهات خلال الفترة ما بين 2004 و 2010، مما مكن المغرب من بلوغ الأهداف المسطرة في إطار أهداف الألفية للتنمية (خفض نسبة وفيات الأمهات إلى 83 لكل 100.000 ولادة حية في غضون سنة 2015) ومن المضي قدما نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة 3 الذي يرمي إلى بلوغ نسبة وفيات تصل إلى 36 لكل 100.000 ولادة حية.

وتظل الفوارق بين المجال الحضري والقروي قائمة، حيث ترتفع نسبة وفيات الأمهات بالعالم القروي إلى 111,1 لكل 100.000 ولادة حية مقابل 44,6 فقط بالعالم الحضري مع تسجيل تقلص نسبي في الفوارق بين المجالين (66,5 خلال الفترة 2010-2016، مقابل 75 خلال الفترة 2004-2010).

وفي مجال تتبع الحمل، وصلت نسبة استفادة النساء الحوامل من الرعاية الصحية قبل الوضع إلى 77,1% على المستوى الوطني سنة 2011، حسب المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة، بزيادة ما يقارب 9 نقاط مقارنة مع 2004 مع وجود فوارق مهمة بين المجالين الحضري والقروي حيث سجلت هذه النسبة 91,6% في المجال الحضري و 62,7% في المجال القروي.

وفيما يخص نسبة استفادة النساء بالرعاية الصحية قبل الوضع أربع استشارات فما أكثر، فإن هذا المؤشر يظل ضعيفا رغم التطور الحاصل حيث لا يتعدى 55,3% سنة 2011 (65,5% في المجال الحضري و 40,4% في المجال القروي) مقابل 31% سنة 2004 و 12% سنة 1995.

ويؤثر مستوى تدرس الأم بشكل لافت على القرارات التي تخص تتبع الحمل حيث أن 98,9% من النساء اللواتي يحملن شهادة الدراسات الثانوية يستفدن من الرعاية الصحية قبل الوضع مقابل 70,3% بالنسبة للنساء اللواتي لا يحملن أية شهادة.

أما بالنسبة للنساء اللواتي استفدن من رعاية صحية عند الوضع فقد بلغت نسبتهن 73,6% سنة 2011 على الصعيد الوطني (مقابل 63% سنة 2004 و 26% سنة 1987) مع تسجيل نسب جد منخفضة في المجال القروي (55%) في حين أننا نقترّب من التعميم في المجال الحضري (92,1%). وتجدر الإشارة، إلى أن المؤسسات الصحية تستقبل 72,7% من الولادات غالبيتها بالقطاع العام (63,5% مقابل 8,9% فقط بالقطاع الخاص). وتشكل الولادة بالمنزل 26,8% من مجموع الولادات. في المجال القروي، 54,6% من النساء يلدن بمؤسسات صحية مقابل 90,7% بالنسبة للنساء الحضرية.

وقد مكن وضع نظام لتتبع وفيات الأمهات سنة 2009، من تحديد مجموعة من الأسباب المؤدية إلى وفيات الأمهات، أهمها، النزيف الحاد بعد الوضع (33%)، تسمم الحمل (18%) وتعفنات ما بعد الولادة (8%) أي ما يعادل 59% من أسباب وفيات الأمهات.

وفيات الأطفال

واصلت وفيات الأطفال والصبيان انخفاضها، حيث تقلصت نسبة وفيات الأطفال أقل من سنة بنسبة 28% و35% على التوالي مقارنة مع سنة 2004 لتصل إلى 28,8 و30,5 لكل 1.000 ولادة حية سنة 2011.

وعرفت نسبة وفيات حديثي الولادة (أقل من شهر) ووفيات المواليد ما بين شهر و12 شهرا انخفاضا مهما أيضا خلال الفترة 2004-2011 منتقلة من 27 إلى 21,7 ومن 14 إلى 7,1 على التوالي لكل 1.000 ولادة حية. رغم ذلك، لازالت وفيات حديثي الولادة تمثل 71% من وفيات الأطفال دون الخامسة. وتعد الولادة السابقة لأوانها، وانخفاض الوزن عند الولادة إضافة إلى الاختناق والتعفنات من أهم مسببات وفيات حديثي الولادة.

وبصفة عامة، فقد ساهم تحسن ظروف المعيشة والوقاية من الأمراض عبر التلقيح (نسبة تلقيح الأطفال ما بين 12 و23 شهر تصل إلى 87% سنة 2011) وكذا محاربة سوء التغذية²⁵ (انخفاض مهم في نسبة الأطفال أقل من خمس سنوات الذين يعانون من انخفاض حاد أو معتدل في الوزن من 9,3% سنة 2004 إلى 3,1% سنة 2011 وفي نسبة الأطفال الذين يعانون من تأخر في النمو من 18,9% إلى 14,9%) في خفض وفيات الأطفال والصبيان.

وتختلف نسبة وفيات الأطفال حسب المستوى المعيشي والمستوى الدراسي للأم. وهكذا، فإن أطفال الأسر الفقيرة أو الذين لا تتوفر أمهاتهم على أي مستوى دراسي معرضون أكثر لخطر الوفاة. وعلى سبيل المثال، فإن نسبة وفيات الأطفال دون السنة تصل إلى 33,9 لكل ألف ولادة حية بالنسبة لأطفال الأسر الفقيرة (18,7 لأطفال الأسر الغنية) وإلى 31,8 بالنسبة للأطفال الذين لا تملك أمهاتهم أي مستوى دراسي (20,5 بالنسبة للأمهات اللواتي يحملن شهادة).

وتعد الرضاعة الطبيعية عاملا مهما يؤثر إيجابيا على صحة الأطفال. وينصح بالرضاعة الطبيعية الحصرية خلال الشهور الستة الأولى من الحياة لأنها تمكن من الحد من وفيات الرضع بنسبة 20%. وتعرف نسبة الرضاعة الطبيعية الحصرية خلال الستة أشهر الأولى الموصى بها، تراجعاً بالمغرب لتصل إلى 27,8% سنة 2011 مقابل 31% سنة 2004، مع ملاحظة ارتفاع طفيف في نسبة الأطفال أقل من خمس سنوات الذين استفادوا من الرضاعة الطبيعية والتي تتحدد في 96,6%.

ويواجه قطاع الصحة بالمغرب تحديات مهمة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمحددات الاجتماعية للصحة. ويستوجب العمل على هذه المحددات من خلال وضع سياسة بين قطاعية تشرك جميع القطاعات المعنية والذي يؤثر عملها بشكل مباشر أو غير مباشر على الصحة كالتعليم والتجهيز والماء والإسكان والبيئة...

وتجدر الإشارة، إلى أن هناك تحديات أخرى يجب مراعاتها تتعلق بعمل وزارة الصحة بشكل مباشر، كنقص الموارد البشرية، وتوفر البنيات التحتية الصحية كما وكيفاً... كل هذه التحديات يجب على وزارة الصحة الإجابة عنها في إطار تنفيذ إستراتيجيتها القطاعية الجديدة للخمس سنوات القادمة.

8. قطاع التربية الوطنية

التزمت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، خلال السنوات الأخيرة، بتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال تنفيذ مجموعة من المشاريع الرامية إلى تحسين تمدرس الفتيات سيما في الوسط القروي.

وترتكز جهود الوزارة حاليا على تفعيل الرؤية الاستراتيجية لإصلاح النظام التربوي الوطني خلال فترة ما بين 2015 و2030. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى ضمان ولوج عادل ومتساو للفتيات والفتيان للمدرسة وذلك عبر خلق الظروف المواتية لتمكين المدرسة من تحقيق أهدافها الاجتماعية ومن تعليم القيم الوطنية والعالمية والمتعلقة بالتدريب والتأطير.

²⁵ منحت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة جائزة للمغرب مكافئة له على الجهود المبذولة في مجال محاربة سوء التغذية.

1.8. مراحل تقدم استراتيجية عمل القطاع

يعبئ قطاع التربية الوطنية، في الوقت الراهن، كل جهوده من أجل تفعيل الرؤية الاستراتيجية للإصلاح التربوي للفترة 2015-2030 والتي وضعها المجلس الأعلى للتعليم والتكوين والبحث العلمي. وتتوخى هذه الرؤية إلى إنشاء مدرسة جديدة تعتمد على الأسس التالية : الإنصاف وتكافؤ الفرص، والجودة للجميع، والارتقاء بالفرد والمجتمع.

ويعتبر تفعيل هذه الاستراتيجية نتيجة لمسلسل من التشاور مع المهنيين والفاعلين والشركاء في النظام التربوي. ولقد مكن هذا المسلسل من تحديد ثلاثة مجالات رئيسية للتدخل تضم 16 مشروع مدمج، مفصلة في الجدول أدناه. وتتفرع حافظة المشاريع المندمجة للوزارة كالتالي :

المشاريع المندمجة	مجالات التدخل
تطوير وتنويع العرض المدرسي	الإنصاف وتكافؤ الفرص
دعم التمدرس بالأوساط القروية والشبه الحضرية والمناطق ذات الخصائص	
تمكين الأطفال في وضعية إعاقة أو وضعية خاصة من التمدرس	
تأمين التمدرس الاستدراكي والرفع من نجاعة التربية غير النظامية	
التأهيل المندمج لمؤسسات التربية والتكوين	
تطوير وتنويع العرض المدرسي الخصوصي	
تطوير النموذج البيداغوجي	الارتقاء بجودة التربية والتكوين
تجديد مهن التربية والتكوين والارتقاء بتدبير المسارات المهنية	
الارتقاء بالعمل التربوي داخل المؤسسات التعليمية	
اصلاح شامل لمنظومة التقييم والامتحانات والتوجيه التربوي والمهني	
الارتقاء بالتعليم الأولي وتسريع وتيرة تعميمه	
تطوير استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم	
الارتقاء بتدبير الموارد البشرية	الحكامة والتعبئة
تطوير الحكامة ومأسسة التعاقد	
تحقيق تعبئة مجتمعية مستدامة	
تقوية نظام المعلومات للتربية والتكوين	

المصدر قطاع التربية الوطنية، يوليوز 2017

ومن أجل ضمان تنفيذ استراتيجية الإصلاح التربوي وتحقيق أهدافها، تم إنشاء لجنة وطنية بالموازاة مع لجان إقليمية للتتبع والتوجيه. ولقد تم تعيين 21 رئيس مشروع على المستوى المركزي و252 رئيس مشروع على المستوى الجهوي و1.743 رئيس مشروع على مستوى المحلي.

2.8. الجهود الرامية لتعزيز المساواة بين الجنسين

انخرط قطاع التربية الوطنية، منذ سنة 2002، في مسلسل إدماج المساواة بين الجنسين في برمجة وتخطيط القطاعات الوزارية. وهكذا تم انشاء سنة 2009 الفريق الوطني لإدارة البعد النوعي. وخلال سنة 2013، تم تعزيز كل الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بفريق جهوي لإدارة بعد النوع لاجتماعي من أجل مأسسة المساواة بين الجنسين داخل الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وجميع فروعها الجهوية. وفي نفس الإطار، يعتبر القطاع من بين أول القطاعات الوزارية التي انخرطت في القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، حيث بذلت مجهودات كبيرة من أجل تطبيق مقتضيات القانون، خصوصا تلك المتعلقة بإدماج بعد النوع الاجتماعي في مؤشرات نجاعة الأداء المرافقة لبرامج عمله.

1.2.8. مراعاة المساواة بين الجنسين في تسيير الموارد البشرية داخل القطاع

وفيما يتعلق بالموارد البشرية، وصل عدد موظفي قطاع التربية الوطنية حوالي 265.152 موظف خلال سنة 2016، وتصل نسبة النساء إلى 39%، أي حوالي 103.489 امرأة. وتمثل النساء حوالي 39,92% من مجموع المدرسين، و16,81% من الأساتذة المساعدين و35,2% من الأطر المشتركة، و7,45% من مفتشي التوجيه والتخطيط و6,32% من المفتشين التربويين وعلى الرغم من ذلك، تبقى تمثيلية المرأة في مواقع صنع القرار، على المستوى المركزي والجهوي، جد منخفضة حيث لا تتجاوز على التوالي 15,6% و7,7% من مجموع 694 منصب مسؤولية.

2.2.8. مراعاة البرامج والمشاريع لبعد النوع

تتمحور استراتيجية عمل القطاع، خلال سنة 2017، حول أربعة برامج وهي: برنامج إلزامية التعليم مع ضمان الإنصاف والجودة، وبرنامج التعليم التأهيلي وما بعد الثانوي للارتقاء بالفرد والمجتمع، وبرنامج الإدارة والحكمة، وتعزيز القيادة، وبرنامج التربية غير النظامية.

❖ برنامج إلزامية التعليم مع ضمان الإنصاف والجودة

يهدف هذا البرنامج الذي يأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي إلى تعميم تدرس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 4-5 سنوات بالتعليم الأولي، وتعميم التعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي للفئة العمرية من 6 إلى 15 سنة مع اعطاء أهمية كبيرة للفتيات بالوسط القروي وللأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة مع التركيز على المناطق الصعبة والمعزولة وذلك من أجل المكافحة التدريجية للهدر والفشل الدراسي.

ويشمل هذا البرنامج عدة مشاريع تهدف إلى تعزيز التدابير الرامية إلى الحد من آثار العوامل السوسيو-اقتصادية على تدرس الأطفال، مما يمكن من ضمان تكافؤ الفرص بالمنظومة التربوية وتشجيع تدرس الفتيات بالوسط القروي والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة أو الذين يوجدون في وضعية صعبة. وتشمل هذه التدابير توسيع العرض فيما يخص الداخليات والمطاعم المدرسية، وتطوير برنامج "تيسير"، والنقل المدرسي من خلال وضع خطة مندمجة للاستهداف والتعميم. ويستفيد سنويا من كل هذه البرامج حوالي 6 مليون شخص وتتطلب ميزانية للخدمات تقارب مليارين درهم سنويا (تأخذ بكاملها من ميزانية الدولة). ويوضح الجدول التالي عدد المستفيدين حسب بعد النوع الاجتماعي من هذه البرامج:

2017-2016		2016-2015		2015-2014		2014-2013		عدد المستفيدين
مجموع	أناث	مجموع	أناث	مجموع	أناث	مجموع	أناث	
113.429	65.544	108.749	61.789	129.260	55.077	132.344	54.220	الداخليات
1.033.874	504.615	1.090.218	528.502	1.194.179	581.778	1.212.628	594.113	المطاعم بالابتدائي
51.236	23.873	52.574	23.188	52.586	22.264	54.481	21.740	المطاعم بالثانوي الإعدادي
4.018.470	1.866.146	3.909.895	1.832.419	3.914.949	1.942.194	3.897.542	1.823.542	المبادرة الملكية "مليون محفظة"
182.577	84.613	147.357	63.425	123.111	54.144	89.216	40.283	النقل المدرسي
5.488.543	2.544.791	5.440.467	2.509.323	5.663.395	2.655.457	5.386.211	2533.898	مجموع

المصدر: قطاع التربية الوطنية، يوليوز 2017

توزيع عدد المستفيدين من برنامج إلزامية التعليم مع ضمان الإنصاف والجودة حسب الجنس

وفيما يخص برنامج "تيسير" بلغ عدد الأسر المستفيدة من هذا البرنامج 448.600 أسرة سنة 2016-2017. كما وصل عدد التلاميذ الذين استفادوا من هذا البرنامج إلى 716.350 سنة 2016-2017.

وتقدر الميزانية المخصصة لبرنامج الزامية التعليم مع ضمان الإنصاف والجودة، خلال سنة 2017، ب 3,4 مليار درهم (بدون احتساب كتلة الأجور). كما تحترم هاته الميزانية بعد النوع الاجتماعي حيث تمول البرامج التي تراعي بعد النوع الاجتماعي.

❖ برنامج التعليم التأهيلي وما بعد الثانوي للارتقاء بالفرد والمجتمع

يهدف هذا البرنامج إلى توسيع قاعدة التعليم الثانوي التأهيلي وما بعد البكالوريا مع مراعاة بعد النوع الاجتماعي وذلك بإعطاء أهمية خاصة للفتيات بالوسط القروي وتركيز الجهود على المناطق المعزولة والصعبة. وتقدر الميزانية المرصودة لهذا البرنامج، والتي تراعي بعد النوع الاجتماعي، خلال سنة 2017، بنحو 1,76 مليار درهم (دون احتساب كتلة الأجور). ولقد تضاعفت نفقات استثمار البرنامج، مقارنة بالسنة الماضية، حيث وصلت إلى 935 مليون درهم، أي ما يمثل 53% من ميزانية البرنامج. وتقدر نفقات المعدات والنفقات الأخرى بنحو 830 مليون درهم.

❖ برنامج التربية غير النظامية

يهدف هذا البرنامج إلى إعادة تدمرس وإدماج الأطفال الغير الممدرسين بهدف تقديم تربية أساسية للأطفال الغير الممدرسين من أجل إدماجهم في التعليم النظامي أو شعب التكوين بالتعلم والتكوين المهني. كما يهدف إلى وضع مقاربة وقائية من أجل إرساء نظام يقظة تربوية لمحاربة الانقطاع الدراسي والمواكبة الدراسية للمدمجين.

ووصل عدد المستفيدين من برنامج التربية غير النظامية، خلال سنة 2016-2017، بالوسطين شبه-حضري والقروي إلى 58.516 تلميذ، 43% منهم فتيات.

مجموع		قروي		حضري		البرامج
مجموع	فتيات	مجموع	فتيات	مجموع	فتيات	
28.856	13.946	19.943	7.120	15.913	6.826	برنامج اعادة التمدرس
29.660	11.200	12.062	4.600	17.598	6.600	برنامج الإدماج المباشر
58.516	25.146	25.005	11.720	33.511	13.426	مجموع

المصدر: قطاع التربية الوطنية، يوليوز 2017

عدد المستفيدين من برنامج التربية غير النظامية

وبلغ عدد المستفيدين من برنامج الإدماج المباشر 29.660 تلميذ سنة 2016-2017، 38% منهم فتيات (59% بالوسط الحضري و41% بالوسط القروي).

كما ساهم برنامج اعادة التمدرس في زيادة عدد المستفيدين من برنامج التربية غير النظامية، حيث بلغ عدد التلاميذ خلال سنة 2016-2017 حوالي 28.856 تلميذ، 48% منهم فتيات، و15.913 تلميذ مستفيد بالوسط الحضري (55%) و12.943 تلميذ بالوسط القروي (45%).

وقد سجل أكبر عدد من المستفيدين بالجهات التي تعرف أعلى نسب من الأمية. ويتعلق الأمر بجهة مراكش-آسفي (10.199 مستفيد)، تليها جهة فاس-مكناس (9.657 مستفيد)، وجهة الدار البيضاء-سطات (8.486 مستفيد)، وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة (6.097 مستفيد).

وتقدر الميزانية المخصصة لبرنامج التربية غير النظامية، خلال سنة 2017، والتي تراعي بعد النوع الاجتماعي، بنحو 62 مليون درهم (بدون احتساب كتلة الأجور). ولقد تضاعفت نفقات الاستثمار بنحو 2,5 مقارنة بالسنة الماضية حيث بلغت 44 مليون درهم، أي ما يمثل 71% من ميزانية البرنامج. وتقدر نفقات المعدات والنفقات الأخرى بنحو 18 مليون درهم.

• آلية التتبع والتقييم المرتبطة بالنوع: وضع مؤشرات النجاعة المستجيبة للنوع انسجاما مع القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية

ووفقا للمادة 39 من القانون التنظيمي لقانون المالية الجديد، يراعي تحديد مؤشرات فاعلية الأداء، والمتعلقة بتحقيق أهداف البرامج المذكورة أعلاه، بعد النوع الاجتماعي

ويبين الجدول أدناه تصنيف مؤشرات فاعلية الأداء المراعية لبعد النوع الاجتماعي والمتعلقة بأهداف البرامج.

البرامج	الميزانية (مليار درهم)	الأهداف	مؤشرات النجاعة المستجيبة للنوع	مشروع قانون المالية 2017	التوقع 2018
برامج الرامية التعليم مع ضمان الإنصاف والجودة	3,4	تدريس الأطفال ما بين 4 و 5 سنوات	النسبة الصافية للتمدرس (انات)	%41,2	%45,3
			نسبة التكافؤ اناث/ذكور	%84,2	%85,6
			النسبة الصافية للتمدرس	%96,8	%97
		تدريس جميع التلاميذ إلى غاية نهاية السلك الابتدائي وتمكينهم من المهارات اللازمة	نسبة المستفيدين من خدمات الدعم الاجتماعي (قروي)	%64,68	%65,02
			نسبة الانقطاع عن الدراسة (انات)	%7,8	%7,3
			نسبة الحصول على شهادة التعليم الابتدائي(انات)	%82,3	%84,6
			النسبة الصافية للتمدرس بالإعدادي (انات)	%61,8	%64,5
		تدريس أكبر عدد ممكن من التلاميذ بالتعليم الإعدادي وفقا لمستويات الكفايات المطلوبة	النسبة الصافية للتمدرس بالإعدادي بالوسط الحضري	%76,4	%77,5
			النسبة الصافية للتمدرس بالإعدادي بالوسط القروي	%38,5	%42,2
			نسبة المستفيدين من خدمات الدعم الاجتماعي بالإعدادي	تصنف حسب الجنس	
			نسبة الانقطاع عن الدراسة (انات)	%8,2	%7,4
			نسبة الحصول على شهادة التعليم الإعدادي (ذكور)	%48,1	%49,8
			نسبة الحصول على شهادة التعليم الإعدادي (انات)	%61,8	%62,7
وبرامج التعليم التأهيلي وما بعد الثانوي للارتقاء بالفرد والمجتمع	1,8	تمكين أغلب التلاميذ من مستويات الكفايات المطلوبة في نهاية التكوين الأساسي ومن الحصول على الشواهد المناسبة	النسبة الصافية للتمدرس اجمالي (ذكور)	%30,1	%31
			النسبة الصافية للتمدرس اجمالي (ذكور/حضري)	%45,8	%47,9
			النسبة الصافية للتمدرس اجمالي (ذكور/قروي)	%10	%11,3
			النسبة الصافية للتمدرس اجمالي (انات)	%37,6	%40,3
			النسبة الصافية للتمدرس اجمالي (انات/حضري)	%58,1	%61,2
			النسبة الصافية للتمدرس اجمالي (انات/قروي)	%11,5	%13,5
			نسبة المستفيدين من خدمات الدعم الاجتماعي	تصنف حسب الجنس	
			نسبة الانقطاع عن الدراسة (اجمالي)	%11,4	%11,1
			نسبة الانقطاع عن الدراسة (ذكور)	%12,5	%12,1
			نسبة الانقطاع عن الدراسة (انات)	%10,2	%9,9
			نسبة النجاح بالكالوريا	تصنف حسب الوسط	

		نسبة النجاح بالبكالوريا(ذكور)				
		نسبة النجاح بالبكالوريا(إناث)				
46%	56,4%	نسبة تلاميذ الشعب العلمية والتقنية (اجمالي)				
50,4%	50,5%	نسبة تلاميذ الشعب العلمية والتقنية (ذكور)				
49,6%	49,5%	نسبة تلاميذ الشعب العلمية والتقنية(إناث)				
12,3%	10,4%	نسبة استكمال الدراسة بالأسلاك الثلاثة بدون تكرار (اجمالي)				
7%	5,9%	نسبة استكمال الدراسة بالأسلاك الثلاثة بدون تكرار (ذكور)				
22,7%	19,2%	نسبة استكمال الدراسة بالأسلاك الثلاثة بدون تكرار(إناث)				
35,3%	33,6%	نسبة استكمال الدراسة بالأسلاك الثلاثة بالتكرار(اجمالي)				
24,9%	24%	نسبة استكمال الدراسة بالأسلاك الثلاثة بالتكرار (ذكور)				
49%	46%	نسبة استكمال الدراسة بالأسلاك الثلاثة بالتكرار(إناث)				
4,49%	2,65%	نسبة تلاميذ شعب البكالوريا الدولية				
تصنف حسب الجنس		نسبة متابعة الدراسة للحاصلين على البكالوريا بالأقسام التحضيرية للمدارس العليا		تعزيز الارتقاء الفردي والمجتمعي للشباب بعد التعليم التأهيلي		
تصنف حسب الجنس		نسبة النجاح في المباراة الوطنية لولوج المدارس العليا				
30000	30000	عدد الأطفال (15-8 سنة) المسجلين حسب نموذج إعادة التمدرس والإدماج في التعليم النظامي		0,062	ضمان التمدرس والدماج في التعليم النظامي للأطفال غير الممدرسين أو المنقطعين عن الدراسة (15-8 سنة) والراغبين بالالتحاق بالسلوك النظامي	برامج التربية غير النظامي
10800	10800	عدد الأطفال المدمجين في التربية النظامية والتكوين المهني				
تصنف حسب الجنس		نسبة الإدماج				
3700	3000	عدد الأطفال (18-13 سنة) المسجلين في برنامج بالإعداد للإدماج السوسيو-مهني				
2775	2250	عدد الأطفال المدمجين في التربية النظامية والتكوين المهني				
تصنف حسب الجنس		نسبة الإدماج				
تصنف حسب الجنس		عدد الأطفال غير الممدرسين المسترجعين خلال عملية قافلة				
تصنف حسب الجنس		عدد الأطفال المدمجين عبر عملية من الطفل إلى الطفل				
52%	52%	عدد التلاميذ المستفيدين من المواكبة التربوية (إناث)				

تصنيف مؤشرات النجاعة المستجيبة للنوع المواكبة لبرامج عمل القطاع

3.8. تحليل الفوارق المتعلقة بالنوع بقطاع التربية الوطنية

سجل النظام التربوي تقدما كبيرا في مجال تحسين نسبة التمدرس وتقليص الفوارق بين الجنسين وبين الوسط الحضري والقروي. إلا أن المكتسبات تظل هشة نتيجة استمرار اختلالات النظام التعليمي.

❖ تحسن ولوج الفتيات إلى مختلف مستويات التعليم

بفضل الجهود التي يبذلها قطاع التربية الوطنية بشراكة مع مختلف الفاعلين، سجلت نسبة تمدرس الفتيات تقدما ملحوظا، مما أدى إلى تقليص الفوارق في التعلم والتمدرس وخاصة لدى الفتيات بالوسط القروي. ولقد وصل العدد الإجمالي للفتيات المتدرسات في جميع مستويات التعليم الأساسي والعمومي والخاص إلى 3.268.102 فتاة، أي بارتفاعا قدر بنحو 3% مقارنة مع السنة الماضية.

وبلغ عدد الأطفال الممدرسين بالتعليم الأولي، خلال سنة 2016-2017، حوالي 726.917 طفل، 44% منهم فتيات، أي بنسبة تمدرس خاصة تقدر بنحو 49,5% على المستوى الوطني و45% عند الفتيات. وبالوسط القروي، وصلت هذه النسبة إلى 35,7% وإلى 26,4% عند الفتيات خلال نفس الفترة. وتقدر نسبة التأطير بالتعليم الأولي بنحو 17,9 طفل لكل مربي خلال سنة 2016-2017 (18,7) بالتعليم الأولي العصري و17,5 بالتعليم الأولي التقليدي).

ووصلت نسبة التمدرس الخاصة بالتلاميذ ما بين 6 و11 سنة خلال السنة الدراسية 2016-2017 إلى 99,1% على المستوى الوطني وإلى 98,5% عند الفتيات. وبالوسط القروي، وصل هذا المعدل إجمالا إلى 101,1% وإلى 100,3% عند الفتيات خلال نفس الفترة.

وفيما يخص التعليم الإعدادي، بلغت نسبة التمدرس الخاصة بالتلاميذ من 12 إلى 14 سنة 87,6% إجمالا و84,7% عند الفتيات سنة 2016-2017 مقابل 60,3% و52,7% على التوالي سنة 2000-2001. وفي الوسط القروي، وصلت هاته النسبة إلى 75,8% إجمالا و69,4% عند الفتيات مقابل 37,5% و27,9% على التوالي سنة 2000-2001.

وسجلت نسبة التمدرس الخاصة بالتلاميذ ما بين 15 و17 سنة تحسنا ملحوظا، حيث انتقلت من 37,2% سنة 2000-2001 إلى 66,6% سنة 2016-2017 إجمالا، ومن 32,2% إلى 63% لدى الفتيات. وبالوسط القروي، وصل هذا المعدل إجمالا إلى 40,6% وإلى 32% عند الفتيات خلال نفس الفترة.

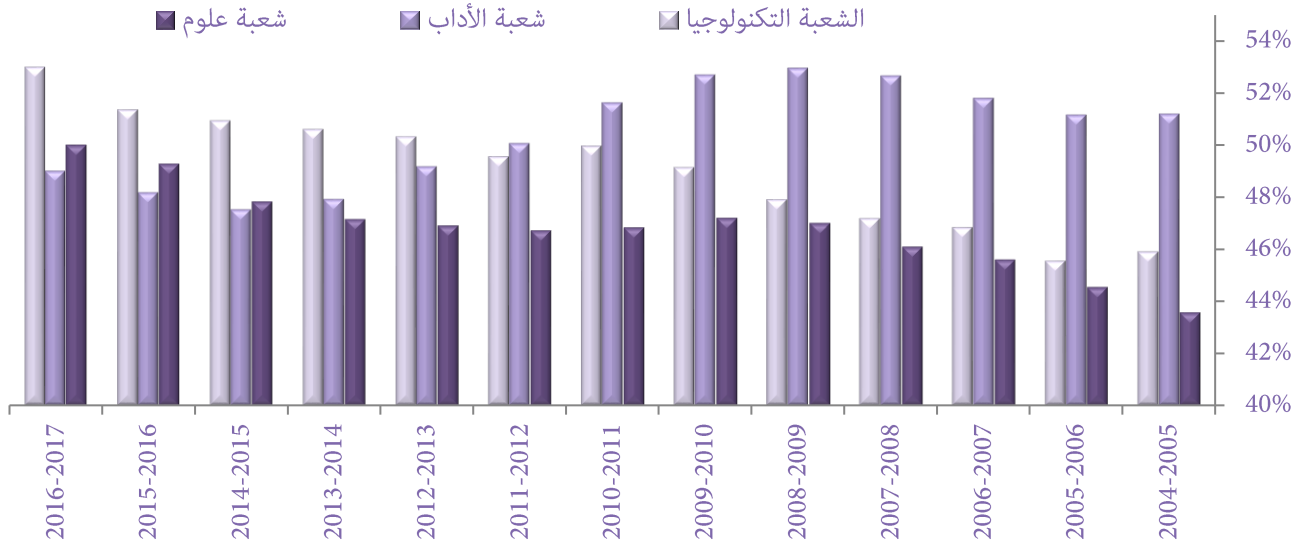
❖ انخفاض ملحوظ لمستويات الهدر المدرسي

ولقد سجل معدل الانقطاع عن الدراسة في التعليم الابتدائي انخفاضا تدريجيا خلال السنوات الأخيرة، حيث انتقل من 5,4% سنة 2007-2008 إلى 1,2% سنة 2016-2017، كما انخفض هذا المعدل أيضا لدى الفتيات ب4,3 نقطة خلال نفس الفترة ليصل إلى 1,7%.

وسجل معدل الانقطاع عن الدراسة لدى الفتيات في التعليم الثانوي الإعدادي أيضا انخفاضا حيث انتقل من 11,5% سنة 2007-2008 إلى 8% سنة 2016-2017. في حين لا يزال معدل الهدر المدرسي بالنسبة للأولاد مرتفعا (12% خلال سنة 2016-2017).

❖ تحسن في مؤشرات التوجه

يبين توجه التلاميذ بالتعليم الثانوي التأهيلي العمومي، خلال سنة 2016-2017، أن شعب العلوم والتكنولوجيا تستقطب حوالي 59% من مجموع التلاميذ، 50% منهم فتيات. ولقد عرف مؤشر التكافؤ بين الجنسين بشعب العلوم والتكنولوجيا تطورا كبيرا مما يؤكد مساواة فرص الولوج لهذا التعليم بين الفتيات والفتيان. وهكذا تصل نسبة الفتيات المسجلات في شعب التكنولوجيا والعلوم إلى 53% و50% على التوالي خلال سنة 2016-2017.

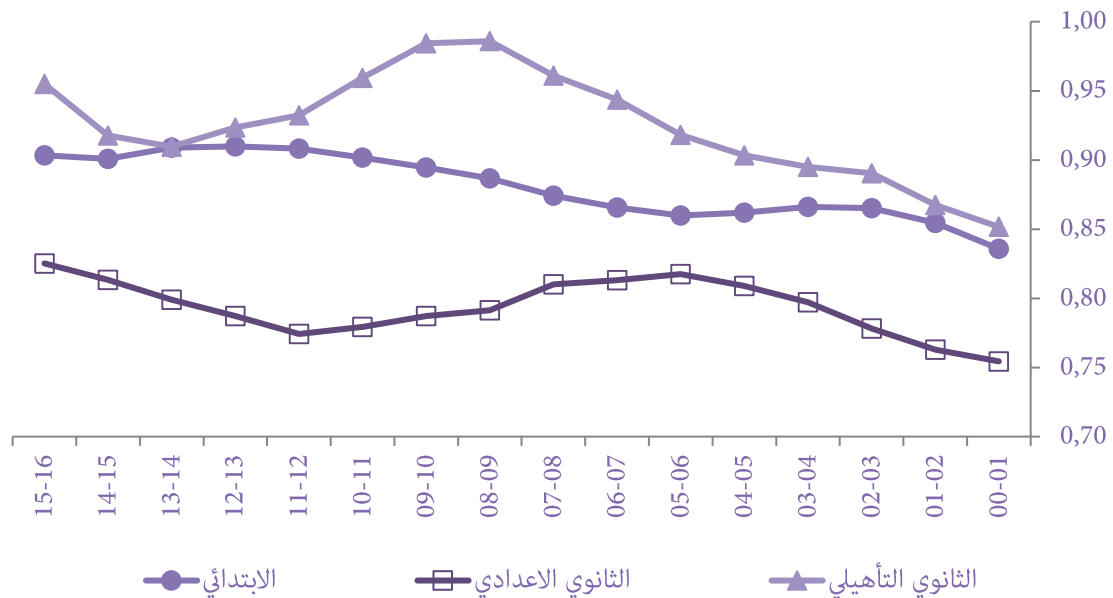


المصدر : وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي و البحث العلمي

مبيان 6 : نسبة الفتيات المسجلات في شعب التعليم الثانوي التأهيلي

❖ تطور مؤشرات التكافؤ بين الجنسين

عرف مؤشر التكافؤ بين الجنسين بالتعليم الابتدائي العمومي تطورا مهما على المستوى الوطني حيث انتقل من 0,84 سنة 2000-2001 إلى 0,90 (90 فتاة ممتدسة مقابل 100 ولد ممتدرس) سنة 2016-2017، أي بارتفاع يقدر ب9 نقاط مئوية، مما يؤكد مساواة فرص الولوج للتعليم بين الفتيات والفتيان. وخلال نفس الفترة، انتقل مؤشر التكافؤ بين الجنسين بالتعليم الثانوي الإعدادي العمومي من 0,75 إلى 0,84، مسجلا بذلك ارتفاعا يقدر ب9 نقاط مئوية. وانتقل مؤشر التكافؤ بين الجنسين بالتعليم الثانوي التأهيلي العمومي من 0,85 سنة 2000-2001 إلى 0,98 سنة 2016-2017 على المستوى الوطني، أي بارتفاع يقدر ب13 نقاط مئوية.



المصدر : وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي و البحث العلمي

مبيان 7 : تطور مؤشر التكافؤ بين الجنسين حسب المستويات على المستوى الوطني

9. الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية

من أجل رفع تحدي محاربة الأمية التي تسجل مستويات مرتفعة على الصعيد الوطني، لا سيما لدى النساء القرويات، تم وضع، تحت رعاية الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، خارطة الطريق لمحو الأمية تتعلق بالفترة 2017-2021 مع مراعات بعد النوع الاجتماعي.

1.9. استراتيجية عمل الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية

اعتمد المغرب، خلال الفترة 2017-2021، خارطة طريق لمحو الأمية تهدف إلى تقليص معدل الأمية، مع إعطاء الأولوية لمحو الأمية بين النساء والشباب، وخصوصا في المناطق القروية.

وتتمحور هذه الاستراتيجية حول أربعة مجالات للتدخل وهي: تحسين حكمة الوكالة، وتطوير هذه الأخيرة باعتبارها مركزا مهما للخبرات وهندسة محو الأمية، وتوسيع وتطوير الشراكة وأخيرا تطوير نهج التسويق وإضفاء الطابع المهني على وظيفة الاتصال. ووفقا لمحاور هذه الاستراتيجية، تم وضع مجموعة من البرامج تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجموعات المستهدفة.

2.9. الجهود المبذولة من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين

يشير تفعيل البرامج الموضوعة من أجل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية إلى هيمنة النساء. وتعتبر مراعاة خصوصيات السكان المستهدفين (خاصة الشباب والنساء بالوسط القروي) شرط أساسي لتحقيق الأهداف المسطرة والمتعلقة بالتقليص الملحوظ لنسبة الأمية على الصعيد الوطني.

1.2.9. الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين في تدبير الموارد البشرية داخل الوكالة

يشتغل بالوكالة الوطنية لمحاربة الأمية حوالي 48 موظفا، من بينهم 27 امرأة، مما يمثل 56% من مجموع الموظفين. وفيما يتعلق بولوج النساء إلى مناصب المسؤولية، تضم الوكالة ثلاث نساء رؤساء أقسام، واثنان مكلفتان بقطاع

2.2.9. البرامج والمشاريع المراعية لبعد النوع الاجتماعي

وفي إطار تفعيل اجراءات القانون التنظيمي الجديد للمالية، تم تنظيم ميزانية الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية حول محورين: الأول مرتبط بمهام الوكالة والثاني متعلق بالحكمة. ولقد تمت مصاحبة هذين المحورين بمجموعة من البرامج مستنبطة من استراتيجية عمل الوكالة.

ويتكون المحور الأول من ستة برامج وهي: برامج جماعية، وقطاعية، والشباب، والإدماج الاجتماعي، وللمستخدمين، والإدماج السوسيو اقتصادي. وتشمل هذه البرامج برنامجين رئيسيين: وهما برنامج محو الأمية وبرنامج ما بعد محو الأمية، واللذان يشكلان العمود الفقري للاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية.

ووصل عدد المستفيدين من برامج محو الأمية إلى 734.974 شخص سنة 2016-2017. وتمثل النساء ما يقارب 92% من مجموع المستفيدين مع الإشارة إلى أن 52% من المستفيدات تنحدرن من الوسط القروي. وهكذا، وصل العدد الإجمالي للمستفيدين من برنامج محو الأمية منذ سنة 2002-2003 إلى 9,4 مليون شخص.

وقد سجل أكبر عدد من المستفيدين بالجهات التي تعرف أعلى نسب من الأمية. ويتعلق الأمر بجهة درعة-تافالالت (13,8% من مجموع المستفيدين أي حوالي 101.602 مستفيد)، تليها جهة سوس-ماسة (12,48% أي حوالي 91.711 مستفيد) وجهة فاس-مكناس (11,33% أي حوالي 83.267 مستفيد).

كما بلغ عدد المستفيدين من برنامج ما بعد محو الأمية إلى 169.108 شخص سنة 2016-2017. وتمثل النساء ما يقارب 97% من مجموع المستفيدين و40% من المستفيدين بالوسط القروي. ويبين التحليل حسب الجهات أن جهة درعة-تافالالت تصدر قائمة المستفيدين من هذا البرنامج (13,39% من مجموع المستفيدين، أي حوالي 22.199 مستفيد)، تليها جهة فاس-مكناس (12,37%، أي حوالي 20.506 مستفيد) وجهة سوس-ماسة (12,3%، أي حوالي 20.309 مستفيد).

ولقد استفادت حوالي 812.000 امرأة من هذين البرنامجين، وهو ما يمثل نسبة مشاركة تصل إلى 92,37% خلال سنة 2017 مقابل 670.525 امرأة سنة 2016 بنسبة مشاركة تقدر بـ 90,66%.

وتجدر الإشارة إلى أن الميزانية المخصصة للبرامج المرتبطة بالمحور الأول لها تأثير مباشر على إنعاش المساواة بين الجنسين في الولوج لحق تعلم القراءة والكتابة مما يعني أن هذه النفقات مرتبطة بالنوع الاجتماعي.

ويضم المحور الثاني لاستراتيجية عمل الوكالة، برنامجين: وهما برنامج القيادة والدعم وبرنامج التنمية المؤسساتية والحكامة .

ولقد بلغت ميزانية الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، من ميزانية قطاع التربية الوطنية، حوالي 167,9 مليون درهم سنة 2017. وتصل نفقات استثمار إلى 123,1 مليون درهم، مما يمثل 73,4% من ميزانية الوكالة. وتستفيد كذلك الوكالة من موارد مالية على شكل دعم ميزانتي قطاعي يصل إلى 126,8 مليون درهم خلال سنة 2017.

➤ آلية التتبع والتقييم المرتبطة بالنوع الاجتماعي: وضع مؤشرات نجاعة الأداء حسب النوع الاجتماعي انسجاما مع القانون التنظيمي للمالية

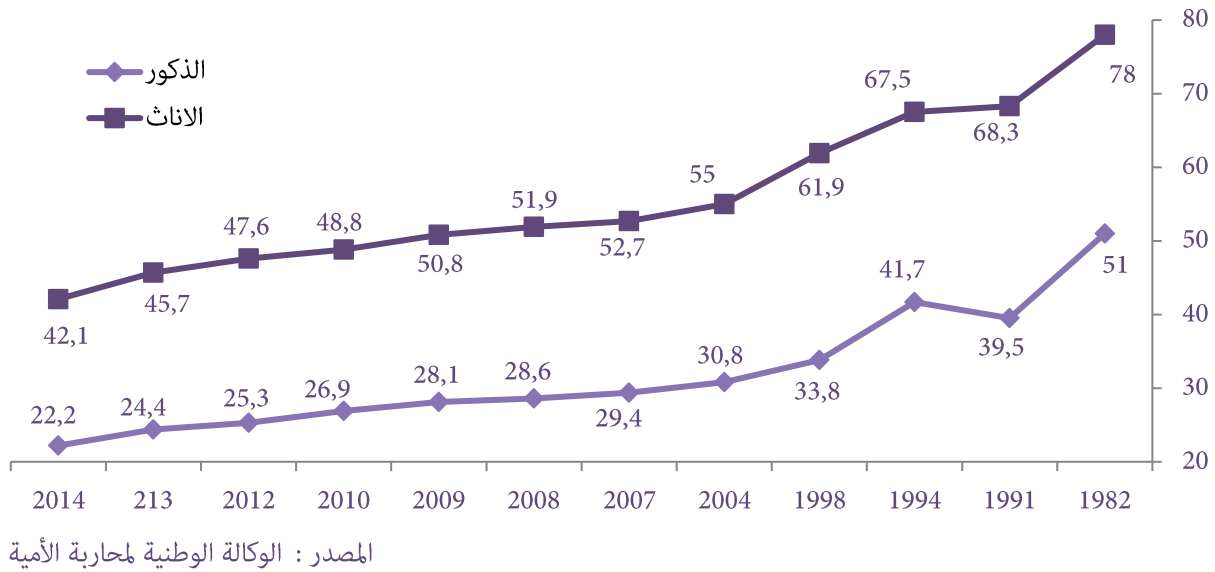
انسجاما مع مقتضيات القانون التنظيمي للمالية في مجال وضع مؤشرات فاعلية الأداء، تقوم الوكالة بطريقة منتظمة بمقارنة عدد النساء والشابات الأميات واللواتي يجدن القراءة والكتابة، مما يمكن من بلورة مؤشرات تتبع للأهداف المسطرة خاصة تلك المتعلقة بتقليص الفوارق بين الجنسين في مجال تعلم القراءة والكتابة.

وفيما يتعلق باختيار مؤشرات فاعلية الأداء، تجدر الإشارة إلى ضرورة بلورة مؤشرات متعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي. ويتعلق الأمر بالأساس بعدد الأشخاص المستفيدين من التكوين (نسبة النساء)، والعدد الإجمالي للمُسجلين (نسبة الفتيات والنساء)، وعدد المستفيدين من برنامج محو الأمية في المقاولات (نسبة النساء)، وعدد المستفيدين من برنامج القطاعات الحكومية (نسبة النساء)، وعدد المستفيدين من برنامج محو الأمية للجمعيات (نسبة النساء)، وعدد المستفيدين من برنامج محو الأمية العام فضلا عن معدل الأمية حسب الجنس.

3.9. تحليل أهم مؤشرات النتائج المتعلقة بالقطاع في ضوء الجهود المبذولة

وضعت الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية مجموعة من البرامج لمحو الأمية تهدف إلى ضمان التعليم للجميع، مما أدى إلى تحسن مستمر في مؤشرات محو الأمية. ولقد مكنت المجهودات المبذولة من طرف الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية بشراكة مع مختلف الفاعلين بالمغرب من تسجيل تراجع نسبي لمعدل الأمية خصوصا لدى النساء القرويات.

فحسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، بلغ معدل الأمية على الصعيد الوطني 32,2% مقابل 43% سنة 2004، أي بتراجع بـ 10,8 نقطة مئوية خلال 10 سنوات. وتعاني المناطق القروية من انتشار أكبر لهذه الآفة بمعدل يناهز 47,5% مقابل 22,6% في الوسط الحضري. كما تعاني النساء من هذه الآفة أكثر من الرجال، حيث بلغ معدل الأمية عند النساء على الصعيد الوطني 41,9% مقابل 22,1% عند الرجال. وفي المجال القروي، ما يقرب من 60,1% من النساء أميات مقابل 34,9% عند الرجال.



مبيان 8 : تطور معدل الأمية لدى البالغين 10 سنوات فما فوق حسب الجنس

وحسب الفئة العمرية، تراجعت نسبة الأمية لدى الشباب الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة. كما بلغت نسبة الأمية بين السكان البالغين ما بين 14-10 و 15-24 سنة 3,7% و 10,8% على التوالي خلال سنة 2014، مقابل 36% و 42% سنة 1994، أي بانخفاض يقدر بأكثر من 30 نقطة. ولا تزال الأمية مرتفعة نسبيا لدى الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 50 سنة فما فوق، ولا سيما لدى النساء. حيث قدرت بنحو 61% سنة 2014 (76,4% عند النساء مقابل 45,6% عند الذكور).

ويبين التحليل حسب الجهات أن جهة بني ملال-خنيفرة وجهة مراكش-آسفي تسجلان أعلى نسبة أمية على الصعيد الوطني بنسب تقدر بنحو 38,7% و 38% على التوالي، تليهما جهة فاس-مكناس بنسبة 35,2% و جهتا درعة -تافيلالت وسوس-ماسة بنسبة 34%. وتسجل جهة العيون-الساقية الحمراء أصغر نسبة أمية (20,3%) متبوعة بجهة الداخلة-وادي الذهب (23,9%).

وفيما يخص بقية الجهات، تصل نسبة الأمية فيها إلى أقل من ثلث سكانها الذين تبلغ أعمارهم 10 سنوات فما فوق وتتراوح بين 32,1% في الجهة الشرقية و 26,4% في جهة الدار البيضاء - سطات، مروراً بجهة كلميم وادي نون بنسبة 31,7%، وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة بنسبة 30,8% وأخيراً جهة الرباط-سلا-القنيطرة بنسبة 28,4%.

10. كتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني

يسهر قطاع التكوين المهني على تأهيل القوى العاملة التي تتوفر عليها بلدنا وذلك لتلبية متطلبات التنافسية الاقتصادية بشكل عام وحاجيات سوق الشغل بشكل خاص. ومن أجل تحقيق هذه المهمة، يشارك قطاع التكوين المهني عدة إجراءات بهدف تحديد احتياجات التكوين المهني لجميع شرائح الساكنة المستهدفة، وبمن فيهم النساء، بصرف النظر عن ظروفهن الاجتماعية والاقتصادية والإقليمية، الاستجابة لها بطريقة فعالة وكفئة.

1.10. مراحل تقدم استراتيجية عمل القطاع

تطبيقاً للمشاريع المدرجة في إطار الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني في أفق 2021، تم تنفيذ عدة إجراءات خلال الفترة 2015-2016 (انظر الجدول أسفله).

مجال العمل	الإنجازات الرئيسية
تطوير التكوين أثناء العمل	- وضع شبكة من 60 شباكاً للمساعدة على إنشاء المقاولات تغطي جميع جهات المملكة. وبهذا، فقد تم، خلال سنة 2016، تكوين 1340 مرشح على الروح المقاولاتية، مما سمح بإنشاء 374 مقالة مكنة من تشغيل 1735 شخص.
تحسين جودة التكوين	- إنجاز المراجع لـ 12 حرفة أو مهنة. - انطلاق إحداث 10 مراكز جهوية لتنمية المهارات. - إنجاز مرجع وطني للجودة. - اعتماد نظام موحد لتقييم إنجازات المتدربين. - تثمين الدورات التكوينية من طرف مؤسسات دولية وكذلك مهارات 1893 مدرب و 23 مؤسسة تكوينية تابعة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل.
تعزيز التعاون جنوب - جنوب في ميدان التكوين المهني	- منذ 2002، تم إبرام حوالي 54 اتفاقية-إطار ما بين مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل و35 دولة أفريقية تهم تكوين المدربين والأطر التقنية البيداغوجية والمتدربين. - إنجاز اتفاقية لإحداث التحالف الإفريقي لتنمية التكوين المهني (موقعة في أبريل 2017).

المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني، 2017

أهم منجزات قطاع التكوين المهني خلال الفترة 2015-2016

2.10. المجهودات المبذولة من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين

قامت كتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني بعدة إجراءات تهدف إلى إدماج بعد النوع الاجتماعي في استراتيجيات عملها. وقد ترجم هذا الاهتمام بإحداث وحدة النوع الاجتماعي سنة 2013 التابعة للكتابة العامة للقطاع. وتتكون هذه الوحدة من ممثلي مجموع مكونات قطاع التكوين المهني بالإضافة إلى فاعلين في ميدان التكوين المهني على الصعيد الوطني. وتتكلف هذه الوحدة بضمان مؤسسة المناصفة والمساواة بين الجنسين داخل منظومة التكوين المهني.

1.2.10. إدماج منظور النوع الاجتماعي في إدارة الموارد البشرية داخل القطاع

فيما يخص إدماج بعد النوع الاجتماعي في تسيير الموارد البشرية، فقد أصبحت نسبة التأنيث تناهز 42 بالمائة من مجموع موظفي القطاع برسم سنة 2017. أما فيما يخص معدل ولوج النساء لمناصب المسؤولية فقد سجل 33 بالمائة وهو مستوى أكبر من المعدل الوطني.

2.2.10. البرامج و المشاريع المراعية لمنظور النوع الاجتماعي

منذ تفعيل وحدة النوع الاجتماعي، تم تنفيذ عدة إجراءات من أجل مؤسسة وإدماج المساواة بين الجنسين في مجال عمل قطاع التكوين المهني (انظر الجدول أسفله).

أهم الانجازات	مجال الاشتغال
تم تطوير وإنجاز برنامج تكويني لفائدة الموظفين المكلفين بملف النوع الاجتماعي (وحدة النوع الاجتماعي، المراقبين ونقاط الاتصال) وكذلك موظفي القطاع والفاعلين في التكوين المهني. يهدف هذا البرنامج إلى تحسين انخراط موظفي قطاع التكوين المهني في عملية مأسسة إدماج المساواة بين الجنسين وإلى تحسين إدراكهم لاستعمال العناصر النظرية وآليات تحليل النوع الاجتماعي. وقد استفاد حوالي 200 شخص من عشر دورات تكوينية نظمت في هذا الإطار	وضع وتنفيذ برنامج للتكوين
إطلاق دراسة نوعية تتكون من خمس بحوث ميدانية نوعية تغطي خمس فاعلين في ميدان التكوين المهني، ويتعلق الأمر بمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، الفلاحة، الصيد البحري، الصناعة التقليدية والسياحة. وتهدف هذه الدراسة، التي هي في طور الإنجاز، إلى تحديد الفوارق والاختلالات من حيث ولوجية الذكور والإناث إلى جميع شعب ومستويات التكوين المهني الموفرة من طرف هذه القطاعات وكذلك الإدماج في سوق الشغل وذلك من أجل تحديد إجراءات مؤسساتية تمكن من رفع المعوقات التي تحد من إدماج خريجات دورات التكوين المهني.	إنجاز دراسة نوعية حول المساواة والمناصفة بين الجنسين في قطاع التكوين المهني
يقدم الإطار المرجعي مجموعة من الأدوات موجهة إلى كل من موظفي قطاع التكوين المهني والفاعلين في القطاع و مؤسسات التكوين وكذلك إلى المدربين والمؤطرين. وتهتم هذه الأدوات خصوصا:	وضع إطار مرجعي للمعايير والقيم في مجال المساواة بين الجنسين في نظام التكوين المهني
✓ المعطيات والمؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي؛ ✓ تحليل النوع الاجتماعي؛ ✓ الميزة المراعية لبعد النوع الاجتماعي؛ ✓ محاربة التمييز والصور النمطية؛ ✓ الإعلام والتوجيه المراعي لبعد النوع الاجتماعي؛ ✓ التمييز داخل الأقسام؛ ✓ بيداغوجية المناصفة. ويدعم تنفيذ هذا الإطار المرجعي خطة عمل تغطي الفترة ما بين 2017 و2019.	

المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني، 2017

وفيما يتعلق بترجمة ميزانيات هذه المشاريع المراعية لبعد النوع الاجتماعي، فإن استعراض ميزانية قطاع التكوين المهني لسنة 2017 لا تشمل هذه المشاريع، مما لا يسمح بتتبع الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع التكوين المهني الموجهة لتعزيز المساواة بين الجنسين.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، فإن ميزانية قطاع التكوين المهني تتفرع إلى ثلاث برامج وهي البرنامج المتعلق بإدارة وقيادة نظام التكوين المهني والبرنامج المتعلق بتطوير ودعم تنفيذ عرض التكوين المهني والبرنامج المتعلق بالدعم والخدمات المتعددة. وتجدر الإشارة إلى أن المشاريع الأفقية التي أعدتها وحدة النوع الاجتماعي لقطاع التكوين المهني، ينبغي إدراجها في الإجراءات المتخذة في إطار مجموع برامج القطاع (مكونات التكوين المستمر، تنفيذ عروض التكوين المهني، الدراسات والتخطيط....).

ولتصحيح هذا الوضع، ومن أجل الامتثال لمقتضيات الفصل 39 من القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، فيما يخص إدماج البعد الاجتماعي في برامج القطاعات الوزارية وخصوص إدماجها في مؤشرات الأداء، يبرز الجدول التالي اقتراحات لإدماج بعد النوع الاجتماعي في مؤشرات الأداء المتعلقة بالبرامج التي اعتمدها القطاع:

برنامج	ميزانية الدولة (مليون درهم)	الأهداف	مؤشر الكفاءة المرافق	مؤشرات الكفاءة المقترحة المراعية للنوع الاجتماعي
تسيير وقيادة منظومة التكوين المهني	188	ضمان التقارب ما بين الحاجة إلى الكفاءات و عرض التكوين	- عدد المستفيدين من التكوين المهني حسب نمط التكوين (عام، دائم، تناوبي، عن طريق التدرج) - تطور أعداد المتدربين في التكوين المهني الاولي في إطار الشراكة ما بين القطاع العام والخاص. -تطور عدد المستفيدين من التكوين المستمر	تصنيف المستفيدين من التكوين حسب الجنس
		توسيع الولوج للتكوين المهني للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة	-عدد السكان ذوي الاحتياجات الخاصة المستفيدين من التكوين المهني. - عدد المستفيدين من دعم الدولة في مصاريف التكوين لفائدة مؤسسات التكوين المهني المعتمدة و المؤهلة	تصنيف المستفيدين من التكوين حسب الجنس
		تحسين جودة التكوين و وكذا أداء الفاعلين في القطاع	-نسبة إدماج خريجي التكوين المهني	تصنيف المستفيدين من التكوين حسب الجنس
تنمية و دعم تنفيذ عروض التكوين المهني	115,4	تطوير قدرات الاستقبال والإقامة لجهاز التكوين المهني	-عدد المستفيدين من الإقامة في الداخلات	تصنيف المستفيدين من التكوين حسب الجنس
دعم و خدمات متنوعة	33,9	ترشيد تسيير الموارد البشرية	- نسبة كفاءة إدارة الموارد البشرية - نسبة كفاءة المكاتب	: استكمال ب - نسبة النساء المستفيدات من التكوين داخل الإدارة؛ - نسبة النساء اللاتي يشغلن مناصب المسؤولية في الإدارة

3.10. وضعية عدم المساواة بين الجنسين في القطاع في ضوء الجهود المبذولة

✓ التكوين داخل المؤسسات والتكوين بالتمرس المهني

يتوفر جهاز التكوين خلال الموسم 2015/2016 على 1.879 مؤسسة من بينها 547 مؤسسة تابعة للقطاع العام و1332 مؤسسة خاصة م ن بينها 455 مؤسسة معتمدة.

تمثل المتدربات من الإناث في منظومة التكوين المهني 39% من مجموع العدد الإجمالي للمتدربين في القطاعين العام والخاص. وتجدر الإشارة إلى أن الفتيات اللواتي يلتحقن بالتكوين المهني يحققن نتائج أفضل من الفتيان بحيث بلغت نسبتهن من المتخرجين نحو 41 في المائة لجميع أنماط التكوين.

وتمثل المتدربات نسبة كبيرة في الشعب التي تستقطب عادة الإناث والتي تهتم الصحة والنسيج والألبسة والحلاقة والتجميل والتسيير والتجارة والصناعة التقليدية كما تمثل أقلية في القطاعات الحديثة كصناعة الميكانيك والمعادن والإلكترونيك والصيد البحري والبناء والأشغال العمومية. وتجدر الإشارة إلى أن هناك توجه تدريجي نحو المناصفة في قطاعات التكنولوجيا والإعلاميات والاتصال والفندقة والسياحة.

✓ التكوين بالتدرج المهني

وفيما يتعلق بهذا النوع من التكوين، فقد بلغ العدد الإجمالي للمتدربين خلال الموسم 2015-2016 حوالي 30.457 متعلم. وتمثل الفتيات نسبة 46% من العدد الإجمالي. ويتمشى ذلك مع استثمار هذا النمط من التكوين من قبل الفتيات، حيث تضاعف نصيبهن بين عامي 2006 و2016 من 20 إلى 46%.

وتجدر الإشارة إلى أن الفتيات بدأن بالتوجه أكثر فأكثر نحو قطاعات السيارات والسياحة، حيث وصلت حصصهن إلى 88% و43% على التوالي وذلك على حساب قطاعات تستقطب تقليديا النساء (الخدمات- الصحة- التعليم- النسيج- الألبسة والجلد والصناعة التقليدية).

11. وزارة الشباب والرياضة

سجلت سنة 2017، تنفيذ وزارة الشباب والرياضة لمقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية فيما يخص اعتماد المخططات والبرامج التي تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع. وقد رافق هذه الإجراءات وضع ترسانة من مؤشرات الأداء المراعية لبعد النوع لضمان رصد وتقييم مستوى الالتزام بالمساواة. وتعد هذه الديناميكية توجيها للمجهودات المسترسلة للوزارة لأكثر من 10 أعوام اتخذت خلالها الوزارة بعد النوع بصورة منتظمة وممنهجة في ممارساتها للبرمجة.

1.11. مراحل تقدم استراتيجية عمل الوزارة

تهدف استراتيجية الوزارة إلى جعل تأطير الشباب رافعة للتنمية البشرية. وتحقيقا لهذه الغاية، تركز هذه الاستراتيجية على تشجيع الشباب مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لكل نوع. وفي نفس السياق، تبذل الوزارة مجهودات كبيرة لتحقيق المساواة والإنصاف بين الشباب بغض النظر على المستوى الاجتماعي أو النوع أو في ما يخص الاستفادة من البنيات التحتية والأنشطة الرياضية.

❖ تعزيز المشاركة الفعالة للشباب في الحياة الاجتماعية

وتتابع الوزارة تفعيل المبادرات التي تندرج في إطار الاستراتيجية المتكاملة للشباب من خلال تنفيذ عدة مشاريع، ويتعلق الامر :

✓ التكوين وإدماج الشباب في الحياة النشيطة والمهنية،

✓ تعزيز الأنشطة الثقافية،

✓ إدماج البعد النوع في البرامج سويو ثقافية،

✓ حماية الأطفال وإعادة تأهيلهم؛

✓ تعزيز الإجراءات التربوية للطفولة المبكرة،

✓ إعادة تأهيل المؤسسات سوسيو تربوية.

❖ تعزيز الولوج للأنشطة الرياضية

وفي هذا الصدد، تهدف الوزارة إلى تطوير ممارسات الرياضة من خلال العمل عن كثب مع الجمعيات والجماعات المحلية. وترتكز الاستراتيجية على 5 توجهات وهي كالتالي :

✓ تطوير الرياضة من خلال إنشاء آليات الحكامة الرشيدة،

✓ تعزيز ممارسة الرياضة المنظمة والرياضة النخبوية والرياضة ريفية المستوى،

✓ دعم شبكة البنى التحتية الرياضية،

✓ جعل الجهة محركا لتطوير الرياضة،

✓ جعل الرياضة كعامل للرفاهية مع تعزيز أنشطة برنامج أبطال الحي، والمدارس الرياضية، وممارسة الرياضة بالنسبة للنساء.

2.11. الجهود المبذولة في اعتماد المساواة في القطاع

وفي سياق تنفيذ سياسة النوع، تشجع التزامات الوزارة على تمكين المرأة من مناصب المسؤولية وتعزز مشاركتها في جميع البرامج والمشاريع.

1.2.11. مراعاة المساواة بين الجنسين في تسيير الموارد البشرية في الوزارة

وفيما يخص إرساء بعد النوع في تسيير الموارد البشرية، بلغ معدل تأنيث موظفي الوزارة 41%. ومع ذلك، فإن حصة النساء في مناصب المسؤولية (على المستويين المركزي والإقليمي) تتجاوز 15,1% (يوليو 2017). وتجدر الإشارة إلى أن 35,7% في المائة من النساء المسؤولات هن رؤساء مصالح على المستوى المركزي.

2.2.11. البرامج والمشاريع المراعية لبعء النوع

وفقا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية، تنقسم ميزانية الوزارة إلى 4 برامج تنقسم بدورها إلى 14 مشروعاً، 7 منها مشاريع تراعي بعد النوع الاجتماعي. ويبرز الجدول التالي هذه المشاريع السبعة، والميزانيات المخصصة لها.

البرنامج	مشروع يراعي بعد النوع	الميزانية المخصصة (ملايين الدرهم)	النسبة في الميزانية العامة للوزارة
الرياضة الجماعية	ديناميكية الحياة النشيطة للمرأة	0,95	0,04%
الشبيبة، الطفولة والمرأة	إدماج مقارنة النوع في البرنامج سوسيو ثقافية	130,62	5,09%
	التكوين وإدماج المهني للشباب في الحياة النشيطة والمهنية	13,39	0,71%
	تعزيز الأنشطة ما بين الثقافات	20,9	0,80%
	إعادة تأهيل المؤسسات	304,61	11,68%
	حماية و إعادة تأهيل الأطفال	26,31	1,01%
	تعزيز الأنشطة التربوية الأساسية لفائدة الأطفال الصغار	27,85	1,07%
	المجموع	531,63	20,39%

المصدر: مشروع نجاعة الأداء لوزارة الشباب والرياضة، قانون المالية 2017

تقديم ميزانية المشاريع التي تراعي بعد النوع

ومن ثم، تجدر الإشارة إلى أن نسبة 20,4% من ميزانية الوزارة تخصص مباشرة لتعزيز المساواة بين الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن البرنامج "رياضة النخبة" مشاريع من بين أهدافها تعزيز المساواة بين الجنسين. ونخص هنا بالذكر برنامج مصاحبة وتتبع الفيدراليات الرياضية وكذا المشاريع المتعلقة بالأداءات والنتائج المتحصل عليها في الرياضة رفيعة المستوى والذين خصص لهما، سنة 2017، على التوالي 41 مليون درهم و52,7 مليون درهم.

ومن حيث الإنجازات، يخول المشروع المتعلق بديناميكية الحياة النشيطة للمرأة، والذي يندرج ضمن برنامج "الرياضة للجميع"، مكانة فضلى للنساء وللفتيات كممارسات ومؤطرات في مجال الرياضة، مع التأكيد على ضرورة تعزيز قدرات ومهارات النساء في الرياضة وتمكينهم من المشاركة في التدريب الرياضي.

وتهدف الوزارة من خلال هذا المشروع إلى إشراك النساء في صنع القرار داخل الأندية والجمعيات والفدراليات الرياضية. وفي نفس السياق، تم إنشاء، بتاريخ 10 أكتوبر 2010، شبكة وطنية للنهوض بالرياضة النسائية. وقد تحولت هذه الشبكة سنة 2011 إلى لجنة وطنية للنهوض بالرياضة النسائية. ويلخص الجدول التالي أهم إنجازات هذا البرنامج خلال سنة 2017:

دورة تكوينية لفائدة الاطر النسوية الرياضية للوزارة	دورات تحسيسية في أهمية ممارسة الرياضة بالنسبة للنساء	الأنشطة الرياضية لفائدة النساء، النساء ذوي الاحتياجات الخاصة، والنساء الإفريقيات	
1	3	17	عدد الأنشطة برسم سنة 2017
20	770	19.115	عدد المستفيدين

المصدر : وزارة الشباب والرياضة

أهم إنجازات المشروع المتعلق بدينامية الحياة النشيطة للمرأة

وقد أظهرت مشاريع برنامج الشباب والأطفال والمرأة النتائج التالية:

❖ مشروع إدماج مراعاة النوع في البرامج السوسيو ثقافية : يندرج هذا المشروع في اختصاصات مديرية الطفولة والشباب والشؤون النسوية، والذي يهدف إلى تعزيز وحماية وإدماج المرأة والشابات في المجتمع، من خلال تطوير العديد من الأنشطة السوسيو تربوية الآتية:

✓ الأندية النسوية : توفر هذه الهياكل أنشطة اجتماعية وثقافية في إطار سياسة القرب لتعزيز وتنمية النساء والفتيات. وفيما يلي ملخص للإنجازات التي حققتها هذه الأندية خلال سنة 2017:

2017					
المجموع	الوسط القروي		الوسط الحضري		
	النسبة في المجموع	العدد	النسبة في المجموع	العدد	
302	%43,7	132	%56,3	170	عدد الأندية
2.239	%30,5	683	%69,53	1.556	عدد المستفيدات من برامج محو الامية – التعلم
68.760	89	61.200	11	7.560	عدد المستفيدات من برامج الإشعاع
11.205	%18,5	2.076	%81,5	9.129	عدد المستفيدات من الأنشطة الدائمة

المصدر : وزارة الشباب والرياضة، يوليوز 2017

أنشطة الأندية النسوية برسم سنة 2017

✓ مراكز التكوين المهني: تقدم هذه المراكز تكوينات تتوج بشهادات لفائدة الشابات، مع مصاحبتهم ودعمهم في إنشاء أنشطة مدرة للدخل.

2017					
المجموع	الوسط القروي		الوسط الحضري		
	النسبة في المجموع	العدد	النسبة في المجموع	العدد	
86	%2,3	2	%97,7	84	عدد المؤسسات
3.581	%0,3	11	%99,7	3.570	عدد المستفيدات

المصدر: وزارة الشباب و الرياضة، يوليوز 2017

أنشطة مراكز التكوين المهني برسم سنة 2017

❖ مشروع التكوين والإدماج المهني للشباب في الحياة النشيطة والمهنية : يستند هذا المشروع لتحقيق أهدافه على شبكة من مراكز الشباب، التي بلغ عددها الإجمالي سنة 2017، 621 مركز 43% منها الوسط القروي. وتشمل أنشطة هذه المراكز الأنشطة الفنية (الموسيقى والفنون التشكيلية والمسرح) فضلا عن الأنشطة المتعلقة بالتوعية بالأمراض المنتقلة جنسيا. وقد بلغ إجمالي عدد المستفيدين من الأنشطة الدائمة لهذه المراكز، في 2016، 2,85 مليون شاب.

❖ مشروع متعلق بالأنشطة التربوية لفائدة الطفولة المبكرة : يستند هذا المشروع على شبكة من المؤسسات تستقبل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 أشهر و6 سنوات، وخصوصا أولئك الذين ينتمون إلى الفئات الاجتماعية المتوسطة و الهشة. وعليه، تتوفر وزارة الشبيبة والرياضة على شبكة من مراكز ودور الحضانة ودور الأطفال، بلغ عددها 14.591 دار، منها 4.106 في الوسط القروي خلال سنة 2017. في حين تمثل الفتيات نسبة 48,2%.

✓ آلية الرصد والتقييم المراعية للنوع : وضع مؤشرات النجاعة المراعية للنوع تماشيا مع القانون التنظيمي للمالية.

ويشير تحليل مشروع نجاعة الأداء لوزارة الشباب والرياضة المرافق لقانون المالية لسنة 2017 إلى تطبيق القانون التنظيمي للمالية، من حيث تفعيل نهج الأداء الذي يدمج بعد النوع ليس فقط في تنفيذ المشاريع التي تراعي بعد النوع، ولكن أيضا من خلال تزكيته وإغنائهم بمؤشرات تراعي الفوارق بين الجنسين من أجل ضمان التنمية العادلة لكافة الشباب المغربي، بغض النظر عن الجنس والأصل والمستوى الاجتماعي... ويعكس الجدول التالي هذه الملاحظة، كما يشير إلى مقترحات جديدة لجعل ميزانية وزارة الشباب والرياضة تنسجم أكثر فأكثر مع مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية :

البرامج	المشاريع	الميزانية (ملايين الدراهم)	الأهداف	مؤشر النجاعة المراعي لبعد النوع	هدف 2017	هدف 2018
الرياضة الرفيعة المستوى	مواكبة وتتبع الجامعات الرياضية	41	تشجيع ممارسة النساء للرياضة	نسبة تمثيل النساء في الجامعات	%15	%20
	نجاعة أداء الرياضات الرفيعة المستوى	52,7	تطوير أداء الرياضات الرفيعة المستوى	نسبة النساء في رياضات النخبة	%24	%28
الرياضة الجماعية	خلق دينامية الحياة الرياضية النسوية	18,1	تشجيع ممارسة الرياضة	نسبة النساء الممارسات للرياضة	400.000	500.000
	تشجيع ممارسة الرياضة	0,95	زيادة عدد النساء الممارسات للرياضة	عدد التظاهرات المنظمة لفائدة النساء	200	270

210.000	200.000	عدد الشباب والأطفال في الوسط الحضري المستفيدين من المخيمات الصيفية	تنشيط وتأطير الشباب والأطفال والنساء	132,62	إدماج بعد النوع في البرامج السوسيو- ثقافية	الشباب، الطفولة والنساء
70.000	50.000	عدد الشباب و الأطفال في الوسط القروي المستفيدين من المخيمات الصيفية				
280.000	260.000	عدد المشاركات في الأنشطة التي تنظمها مؤسسات للشباب والأطفال والنساء				
5.500	5.000	عدد المستفيدات سنويا من التأهيل المهني	تعزيز التأهيل المهني للفتيات والفتيان وفق متطلبات سوق العمل	18,4	التكوين والإدماج المهني للشباب في الحياة النشيطة والمهنية	
تصنيف حسب جنس حاملي الأنشطة المدرة للدخل		زيادة عدد الأنشطة المدرة للدخل				
تصنيف حسب الجنس		عدد المستفيدين من رحلات تعلم اللغات	زيادة فرص الشباب لاكتشاف الحضارات والثقافات الأخرى	20,9	تشجيع الأنشطة الثقافية	
تصنيف حسب الجنس		نسبة الرضا من الرحلات الثقافية واللغوية المنظمة				
120	110	نسبة دور الشباب المجهزة والمعاد تأهيلها	تحسين الأجهزة والبنية التحتية	304,61	إعادة تأهيل المؤسسات	
55	50	عدد دور النساء المعاد تأهيلها				
تصنيف حسب الجنس		معدل الجانحين الذين تم إعادتهم إلى ذويهم	إعادة تأهيل الأحداث الجانحين والإندماج الاجتماعي والمهني	26,32	حماية الأطفال وإعادة تأهيلهم	
420	380	عدد دور الحضانة ودور الأطفال	تسهيل ولوج الأطفال للتعليم ما قبل سن التمدرس	27,8	تشجيع المبادرات الأساسية للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة	
تصنيف حسب الجنس		عدد المستفيدين من دور الحضانة التي تديرهم وزارة الشباب و الرياضة				

مؤشرات مقترحة	عدد النساء في مناصب المسؤولية على المستوى المركزي	تحسين الموارد البشرية	199,3	تحديث إدارة الموارد البشرية	القيادة والحكامة
	نسبة النساء في مناصب المسؤولية على المستوى الجهوي				

3.11. تحليل أهم مؤشرات النتائج المتعلقة بالقطاع

تشير بيانات البحث الوطني حول التشغيل لسنة 2014 التي أصدرتها المندوبية السامية للتخطيط، أن نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة تمثل تقريبا خمس السكان المغربية. وقد انخفض عددهم منتقلا من 6.09 مليون سنة 2004 إلى 6.03 مليون سنة 2014، أي 49,9% من الفتيان و50,1% من الفتيات. وتجدر الإشارة إلى أن 58,9% من هؤلاء الشباب يقيمون في المناطق الحضرية، و41,1% في المناطق القروية.

وتضم جهة الدار البيضاء الكبرى- سطات نحو خمس الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، أي 19,1%. وتأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد الشباب منطقة مراكش آسفي بنسبة 13,5%، تليها جهة الرباط سلا-القنيطرة بنسبة 13,2% فجهة فاس مكناس بنسبة 12,6%. وقد، سجلت جهة كلميم- وادي نون وجهة العيون-الساقية الحمراء وجهة الداخلة- وادي الذهب أدنى النسب، على التوالي 1,3% و1,1% و0,3% من إجمالي الشباب المغربية.

وبلغت نسبة الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و24 سنة اللواتي سبق لهن أن عقدن الزواج الأول 29,2% تقريبا سنة 2014، مقابل 3,8% للفتيان.

أما فيما يخص التعلم، بلغت نسبة الأمية في صفوف الشباب 11% سنة 2014 على المستوى الوطني مقابل 32,2% لمجموع السكان، حسب الجنس، 14,8% من الشابات هن أميات مقابل 7,2% من الذكور. ويتقلص فارق الأمية بين الشبان والفتيان بشكل ملحوظ حسب وسط الإقامة إذ يبلغ 15 نقطة في الوسط القروي مقابل 2,8 في الوسط الحضري.

إستفاد سنة 2014، 69,5% من الذكور من التكوين الثانوي أو العالي (مقابل 52,1% سنة 2004) و59% من الشابات (مقابل 39,1% سنة 2004). وتجدر الإشارة إلى أن 14% من الفتيات لا يتوفرن على أي مستوى تعليمي مقابل 6,1% من الذكور مقابل على التوالي 39,1% و18,1% سنة 2004. بالإضافة إلى كون 22,9% من الشباب الذكور مستواهم التعليمي إبتدائي (27,4% سنة 2004) مقابل 26,8% للفتيات (21,5% سنة 2004).

أما فيما يخص الإستفادة من الأنشطة، فقد انخفض معدل الشباب النشيطين ما بين 15 و24 سنة، بين سنتي 2004 و2014، منتقلا من 42,7% إلى 32,6%. ويبلغ هذا المعدل 43,7% في القرى (54,5% سنة 2004) مقابل 22,5% في المدن (32,4% سنة 2004)، ويبلغ 46,7% للفتيان (60,8% سنة 2004)، مقابل 17,9% للفتيات (24,9% سنة 2004)، أي بفارق النوع يقدر بنحو 25,5 نقطة مئوية.

IV. الاستفادة المتساوية من الحقوق الاقتصادية

يمر ولوج النساء العادل لحقوقهن الاقتصادية عبر تحسين الولوج إلى سوق الشغل وإلى الأنشطة المذرة للدخل، وكذا المساهمة في اتخاذ القرار. ويستعرض هذا المحور الجانب الأفقي للتشغيل قبل التطرق للفرص القطاعية التي تهتم الفلاحة والصيد البحري وتكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة والتجارة الخارجية والسياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.

1. وزارة الشغل والإدماج المهني

حقق المغرب تقدما كبيرا فيما يتعلق بالقضاء على الفوارق بين الجنسين بفضل المجهودات التي يبذلها والرامية إلى النهوض بالتنمية البشرية. وهكذا، عرف معدل التحاق الفتيات بالتعليم الابتدائي تحسنا، كما عرفت نسبة الفتيات على مستوى التعليم العالي العمومي ارتفاعا ملموسا. كما سجل تقدم ملحوظ في الولوج إلى الخدمات الصحية وفي الرفع من سن الزواج. ومن شأن هذه التطورات المقرونة بالتدابير المتخذة لتشجيع الخريجين الشباب على الشغل، بما فيهم النساء، أن تساهم في تزايد عدد النساء العاملات، وبالتالي تعزيز استقلاليتهن الاقتصادية.

غير أن هذا التقدم لم يساهم بشكل ملموس في ارتفاع معدل نشاط النساء، خصوصا بالمناطق الحضرية، حيث أن نسبة النساء النشيطات لا يتجاوز 25%.

1.1. الوضعية الحالية لاستراتيجية العمل التي تنهجها الوزارة

يعتبر محور التشغيل من المحاور الرئيسية لعمل الحكومة. فبالإضافة إلى الاستراتيجية الوطنية للتشغيل التي أطلقت سنة 2015، يسعى البرنامج الحكومي إلى تقليص البطالة وخفضها إلى 8,5 % من خلال التوجهات الاستراتيجية التالية :

- إنعاش الشغل اللائق عبر تحقيق نمو اقتصادي غني من حيث مناصب الشغل المحدثة واللائقة.
 - الرفع من مشاركة الشباب والنساء في سوق الشغل.
 - تعزيز المساواة في الولوج إلى الشغل والتقليص من التفاوتات المجالية في مجال التشغيل.
- ويمكن تحقيق هذه التوجهات من خلال تثمين الرأسمال البشري الذي يتطلب تعزيز القوة العاملة النسائية من خلال:
- تثمين القوة العاملة النسائية عبر تعزيز التكوين؛
 - وضع برنامج خاص من طرف المصالح المختصة بالوساطة في ميدان الشغل؛
 - تحسين ظروف الشغل والحد من التمييز على أساس النوع.
- وسيتبلور تنزيل هذه التوجيهات عبر وضع خطة وطنية لانعاش الشغل تعتمد المحاور التالية:
- دعم خلق مناصب الشغل؛
 - العمل على ملاءمة منظومة التربية والتكوين ومحو الأمية بالتشغيل؛
 - تكثيف برامج تحسين قابلية التشغيل ودعم التشغيل المأجور؛
 - تعزيز أنظمة الوساطة في سوق الشغل وتقريب خدماتها من المواطنين؛
 - وضع برامج جهوية لانعاش التشغيل؛
 - تحسين كيفية تسيير سوق الشغل وظروف العمل.

2.1. الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين

تساهم وزارة الشغل والإدماج المهني في تحقيق المساواة بين الجنسين. وتتجلى تدابير التمييز الإيجابي على مستوى الاستراتيجية الوطنية للشغل وعلى مستوى التوجهات الاستراتيجية للتشغيل. وتظهر هذه التوجهات، ولو بدرجة أقل، في ميزانية الوزارة.

1.2.1. مراعاة بعد النوع الاجتماعي في تدبير الموارد البشرية في وزارة التشغيل والادماج المهني

في إطار استراتيجيتها التي تسعى للنهوض بالمساواة بين الجنسين، قامت وزارة الشغل والإدماج المهني بالعديد من الأنشطة التي تهدف إلى دعم وتقوية القدرات، مع اعتماد بعد النوع الاجتماعي. وقد أدت هذه الإجراءات إلى الرفع من نسبة النساء بين موظفي الوزارة، لتبلغ 39,53%. وقد بلغ معدل التأنيث في المديريات المهنية للوزارة نسبة 46%. أما معدل النساء بالوظائف العليا فقد بلغ 18,18% سنة 2016. بالإضافة إلى ذلك، تم تنصيب ثلاث نساء على رأس مديريات في الإدارة المركزية من بين مجموع 8 مدراء. كما قامت الوزارة، بصفتها عضوا نشيطا في برنامج المساواة الحكومية، بإحداث "نقطة ارتكاز" داخل مديريةية الشغل لضمان التنسيق بين مختلف مكونات هذه الإدارة ومصالح وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، المسؤولة عن تتبع الخطة الحكومية مع الوزارات المعنية. ويمثل "نقطة ارتكاز" مسؤول بالمصلحة المكلفة بملف حماية حقوق المرأة في الشغل.

2.2.1. البرامج والمشاريع التي تراعي الفوارق بين الجنسين

وفقا لأحكام القانون التنظيمي الجديد للمالية، تم إعداد ميزانية الوزارة على شكل مشاريع. ويبرز الجدول أدناه المبالغ المخصصة للمشاريع التي تساهم في تحسين مكانة النساء في سوق العمل. وتسعى هذه المشاريع إلى الحد من حالات عدم المساواة التي تميز سوق الشغل.

البرامج	والمشاريع والإجراءات، أو العمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين	الميزانية المرصودة (ملايين الدراهم)	النسبة في الميزانية الكلية للوزارة
الشغل	حماية الفئات في وضعية صعبة في العمل	3,05	0,58%
تشغيل ورصد سوق الشغل	دعم الوساطة في سوق الشغل وتطوير البرامج النشطة للتشغيل	256,4	48,60%
مجموع		259,45	49,48%

تقسيم الميزانية المرصودة للمشاريع المتعلقة بالمساواة بين الجنسين التي وضعتها وزارة الشغل والادماج المهني برسم سنة 2017

وستمكن المشاريع المدرجة في الجدول أعلاه من تحقيق المساواة في سوق الشغل. ويخصص ما يقارب من 50% من ميزانية الوزارة للمشاريع التي تساهم في تحسين وضعية عدم المساواة بين الجنسين التي تميز سوق الشغل. ويقدم مشروع "حماية الفئات الهشة في سوق الشغل" الدعم للجمعيات العاملة على تحسين ظروف عمل المرأة، كما يدعم الجمعيات العاملة في مجال محاربة تشغيل الأطفال.

وفيما يتعلق بمشروع "دعم الوساطة في سوق الشغل وتطوير البرامج النشطة للتشغيل"، فإنه يدعم، بوجه خاص، الجمعيات من أجل توظيف الفئات الهشة. وتعمل هذه الجمعيات في عدة مجالات ضمنها مجال حماية حقوق المرأة في الشغل. كما تدعم الوزارة الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات من خلال تخصيص دعم مالي قدره 12 مليون درهم. وتهدف خطة التنمية التي وضعتها الوكالة للفترة 2016-2020 على وجه الخصوص، تسهيل الولوج إلى فرص الشغل، لا سيما لفائدة الشباب والنساء ودعم قابلية التشغيل لدى العاطلين عن العمل لفترات طويلة. كما تدعم الأشخاص ذوي مستوى التعليم الضعيف أو بدون شهادة. ويتم هذا الدعم من خلال "نشر عروض شغل ملائمة وذات جودة عالية لجميع فئات الباحثين عن عمل". وتجدر الإشارة إلى أن نسبة النساء

المستفيدات من خدمات هذه الوكالة بلغ 42%. كما تخصص الوزارة مبلغ 30 مليون درهم لفائدة الحساب المرصود "لصندوق النهوض بتشغيل الشباب".

وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر وزارة الشغل والاندماج المهني طرفا فاعلا في المخطط الحكومي الهادف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين. وتشمل هذه الخطة محورا يركز بوجه خاص على تعزيز حماية المرأة في الشغل من خلال التدابير التالية:

- مراقبة تطبيق الأحكام التنظيمية المتعلقة بحماية حقوق المرأة في العمل.
- دعم الجمعيات التي تنشط في مجال حماية حقوق المرأة في العمل.
- تعزيز ثقافة المساواة المهنية في المقاولة.

وموازا مع هذه التدابير، أطلقت الوزارة مشاريع مختلفة للنهوض بالمرأة من خلال شراكات مع منظمات دولية:

- مشروع «Promise Pathways» الذي يرمي إلى تخفيض عدد الفتيات القاصرات العاملات في البيوت، وهو المشروع الذي انتهى العمل به في أبريل 2017.
- مشروع "شباب في العمل"²⁶ الذي يهدف إلى تعزيز فرص العمل و تحسين قابلية التشغيل وتطوير روح المقاولة وتشجيع التشغيل الذاتي. وتتمثل أهداف هذا المشروع أيضا في تعزيز قدرات بعض الجهات الفاعلة في ميادين التدريب على تسيير المشاريع و الوساطة بسوق الشغل.
- "برنامج وضعيتي" الذي يهدف إلى تحسين ظروف ولوج النساء واستمرارهن في الوسط المهني
- مشروع "من أجلك"²⁷ الذي يسعى إلى تحسين ظروف العيش لدى النساء في المغرب عبر مساعدتهن على خلق المقاولة وإحداث أنشطة مذكورة للدخل. وقد تم تعميم هذا المشروع ليمتد إلى كافة التراب الوطني في مرحلته الثانية.
- مشروع "تشجيع عمل الشباب في المناطق القروية" الذي يرمي إلى تحسين ظروف عمل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 35 سنة والذين يوجدون في حالة البطالة أو في حالة الشغل الناقص بجهة فاس-مكناس وتازة وتوانات وصفرو.

3.1. الجهود المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين في قطاع الشغل

انخفض نشاط الإناث بشكل مطرد خلال السنوات الأخيرة من 28,1% سنة 2000 إلى 23,6% سنة 2016، ليصل إلى 23,4% في الربع الثاني من سنة 2017. وتعتبر وضعية عمل النساء أكثر إثارة للقلق بالنظر إلى ضعف نسبة النساء العاملات مقارنة مع الرجال، حيث يعمل 64,2% منهن في القطاع الزراعي، ومعظمهن كمساعدات لفائدة الأسرة في المناطق القروية (75,4%) أو عاملات في المناطق الحضرية (82,2%). وبالتالي، لا تساهم النسبة المرتفعة من النساء العاملات في المناطق القروية في تحسين وضعيتهن الاجتماعية والاقتصادية نظرا لكونهن يعملن بدون أجر.

وبالإضافة إلى ذلك، شكلت النساء 30,6% من العاطلين عن العمل سنة 2016، مع معدل بطالة قدره 10,9%، وهو أعلى بنقطتين من معدل بطالة الرجال (8,9%) على المستوى الوطني. ويظل هذا الفارق مرتفعا في المناطق الحضرية. أما في المناطق القروية، فلا يزال معدل البطالة بين النساء (2,4%) أقل من معدل البطالة لدى الرجال (5,0%). وقد ارتفع معدل تأنيث القوى العاملة العاطلة عن العمل بين الربع الثاني من سنة 2016 والربع الثاني من سنة 2017 ليصل إلى 8% و 13,2% على التوالي بعد 7,9% و 12,7% في الربع الثاني من سنة 2016.

ومن أجل مكافحة البطالة وتحسين إمكانية توظيف الخريجين الشباب، تم وضع أربعة برامج لتعزيز العمل. فبرنامج "إدماج" يهدف إلى تشجيع الشركات على توظيف الباحثين عن العمل من خلال اتفاقيات التدريب لفترة محددة لتمكينهم من اكتساب خبرة في العمل ورفع فرص توظيفهم، مما مكن من إدراج 75.653 شاب وشابة سنة 2016، منهم 48% من النساء.

²⁶ يتعلق الأمر بجهة سوس- ماسة -درعة والجهة الشرقية ومحور الدار البيضاء- القنيطرة.

²⁷ يغطي المشروع 6 جهات للمملكة (طنجة-تطوان-الحسيمة، الدار البيضاء، مكناس-تافيلالت، سوس-ماسة، مراكش-آسفي، والرباط-سلا والقنيطرة).

ومن أجل تحسين قابلية التشغيل لدى الباحثين عن العمل المؤهلين عن طريق اكتساب المهارات المهنية، تم تسجيل 16.542 مستفيد من برنامج "تأهيل" سنة 2016، منهم 65% من النساء.

وقد تمت مرافقة 1.904 من حاملي المشاريع سنة 2016 في إطار "برنامج الشغل الذاتي" لتشجيع إنشاء مشاريع صغيرة جدا منها 25% من النساء و848 مشروع ممول أو ذو تمويل ذاتي (21% من النساء). ومكنت هذه المشاريع من إحداث 1.835 منصب شغل. ويهدف برنامج "تحفيز" إلى تعزيز فرص العمل في المقاولات أو الجمعيات المنشأة حديثا. وقد حقق هذا البرنامج منذ بدايته حتى نهاية سنة 2016، إيداع 2.235 بروتوكولا حظيت بالموافقة لفائدة 2.235 مأجور و906 مقالة، منهم 34% من النساء.

إن مراعاة الاحتياجات الخاصة بالجنسين في جميع مستويات مسلسل الميزانياتية، ابتداء من البرمجة إلى التقييم، من شأنه أن يساهم في تحسين هذه المؤشرات وتعزيز وتمكين المرأة من تحقيق استقلال اقتصادي.

ومن ناحية أخرى، وضعت وزارة الشغل والإدماج المهني آليات وأدوات قد تساهم لتقليص الفوارق المذكورة أعلاه، حيث تتوفر الوزارة على دليل يحتوي على الحقوق الأساسية في الشغل، لا سيما حماية حقوق المرأة في العمل، تم إنجازه في إطار التعاون التقني مع منظمة العمل الدولية. وتتوفر أيضا على دراسة حول تنمية روح المقابلة لدى النساء وتوعية الشباب (حوالي ثلثهم من النساء) على أهمية المقابلة وإنشائها، وكذلك تعزيز القدرات وتدريب المستشارين والأساتذة العاملين في الكليات وفي مكاتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات. وقد تم تنفيذ هذه الدراسة في إطار مشروع "الشباب في العمل".

وتمكنت وزارة الشغل والإدماج المهني من إعداد أدوات لإنجاز مهام التدقيق التنظيمي الراعي لبعد النوع الاجتماعي على مستوى المقاولات والتقييم الذاتي لأساليب العمل وكذلك لإعداد مخططات العمل لتعزيز المساواة بين الجنسين داخل المقاولات الشريكة. كما تم وضع خدمة هاتفية لفائدة النساء العاملات لمعرفة حقوقهن المهنية. وللإشارة، فقد تم تحقيق مختلف هذه الإنجازات بفضل مشروع "وضعتي". كما استفادت 17.000 امرأة من حملة تحسيسية حول مبادرة تأسيس المقاولات، إضافة إلى إحداث 200 مقالة نسوية، منها 86 مقالة أحدثت في إطار برنامج "من أجلك".

2. قطاع الفلاحة

فضلا عن حصتها المهمة في الناتج الداخلي الخام، التي ناهزت 12,4% سنة 2016²⁸، تؤثر الفلاحة بشكل كبير على المجالين الاقتصادي والاجتماعي نظرا لتأثيرها على سلسلة القيمة الفلاحية وعلى الاستهلاك النهائي للأسر. وتمثل الفلاحة زهاء 74,5%²⁹ من مناصب الشغل على المستوى القروي. وبما أن الفلاحة تشكل عنصرا رئيسيا في تحسين مستوى عيش مختلف شرائح الساكنة القروية، يستوجب أخذ بعد النوع الاجتماعي بعين الاعتبار في استراتيجيات عمل القطاع من أجل تحقيق تنمية عادلة ومستدامة.

1.2. مراحل تقدم عمل استراتيجية القطاع

أولى مخطط المغرب الأخضر منذ انطلاسته، أهمية خاصة للتحفيز على الاستثمار من أجل تحقيق تحول هيكلي للقطاع الفلاحي. وقد تضاعفت قيمة الاستثمار في هذا الميدان بين 2008 و2016 لتنتقل من حوالي 7,1 مليار درهم إلى أكثر من 13,3 مليار درهم. وقد توج هذا المجهود بنتائج جد مشجعة تتمثل في تحقيق نمو فلاحى يناهز 6,4% خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2016 بالمقارنة مع نسبة 3,9% التي سجلها الاقتصاد الوطني في مجمله. وقد همت هذه الدينامية مختلف السلاسل الفلاحية، خاصة منها الزيتون بمعدل نمو قدره 7,2% خلال نفس الفترة والحوامض (10,2%) واللحوم الحمراء (4,6%).

وفيما يخص شمولية السياسة الفلاحية، استهدفت مشاريع الفلاحة التضامنية المدمجة في إطار الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر، غرس مساحة تفوق 284.000 هكتار لفائدة 738.000 فلاح صغير، الأمر الذي ساهم في تحسين الدخل الفلاحي ومستوى العيش وكذا محاربة الفقر في العالم القروي. وقد استفادت هذه المشاريع من تمويل عدة جهات مانحة ناهزت قيمة دعمها 3,7

²⁸ المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الحسابات القومية المؤقتة في 2016.

²⁹ المصدر: المندوبية السامية للتخطيط. المعطيات مستخلصة من تقرير وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، "الفلاحة المغربية بالأرقام في 2016".

مليار درهم، كما مكنت من الرفع من مستوى الدخل الفلاحي على المستوى القروي بنسبة 44%³⁰، مما ساهم في تحسين مؤشرات المغرب من حيث الأمن الغذائي مع تقليص العجز الغذائي من 39 كيلو سعرة حرارية في اليوم للفرد في الفترة 2007-2009 إلى حوالي 31 كيلو سعرة حرارية في الفترة 2014-2016³¹.

2.2. الجهود المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين في القطاع

وعيا منه بالدور الفعال الذي تلعبه المرأة في التنمية الفلاحية والقروية، اتخذ قطاع الفلاحة عدة تدابير لتعزيز مساهمتها في عملية التنمية. غير أن النتائج المحرزة تظل دون مستوى الأهداف المنشودة نظرا لضعف تمثيلية المرأة في تسيير الضيعات الفلاحية وعملها في الغالب كمساعدة عائلية دون أجر، مما يستلزم بذل مجهودات إضافية في هذا الصدد. وكرد على هذه الوضعية، شرع قطاع الفلاحة في عملية إدماج بعد النوع الاجتماعي في استراتيجية عمله، مع تعيين مديرية التعليم والتكوين والبحث كنقطة اتصال تتكلف بضمان إدراج هذا البعد وتتبعه.

1.2.2. مراعاة بعد النوع الاجتماعي في تسيير الموارد البشرية للقطاع

بلغت تمثيلية النساء على مستوى موظفي قطاع الفلاحة ما يقارب 32% في متم غشت 2017، حيث ناهزت 41% على المستوى المركزي و29% بالنسبة للمصالح الخارجية³². وتصل نسبة ولوج النساء لمناصب المسؤولية إلى 25%، مع تمثيلية أكبر في المصالح المركزية، بنسبة 36%، بالمقارنة مع المصالح الخارجية، والتي تعادل فيها نسبة 21%.

2.2.2. البرامج والمشاريع المراعية لبعد النوع الاجتماعي

التزم قطاع الفلاحة بتطبيق مقتضيات القانون التنظيمي الجديد للمالية منذ ثلاث سنوات. وتطبيقا لمقتضى إعداد الميزانية حسب البرامج، تبنى القطاع 6 برامج للعمل تنقسم إلى 19 هدفا، مرفوقا بعدة مؤشرات للنجاعة تلخص الإنجازات بالأرقام وكذا الأهداف المسطرة.

ميزانية الاستثمار (مليون درهم)	برامج قطاع الفلاحة
3 886	تنمية سلاسل الإنتاج
3 328	تطوير الري وتجهيز المجال الفلاحي
349	التعليم والتكوين والبحث
380	الحفاظ على الثروة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية للمواد الغذائية
246	تنمية المناطق القروية والجبلية
182	الدعم والخدمات متنوعة
8 372	المجموع

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

وتجدر الإشارة إلى أنه تمت المحافظة، خلال سنة 2017، على بند الاعتمادات المخصص لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى مخطط المغرب الأخضر، وذلك بقيمة 2 مليون درهم كما في السنة الماضية، وذلك في إطار الميزانية المخصصة لمديرية التعليم والتكوين والبحث. ويتوخى هذا البند تمويل الدراسات والمواكبة وتقديم الإرشادات للتمكن من مراعاة بعد النوع بصفة شاملة في مخطط المغرب الأخضر.

³⁰ المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية و المياه و الغابات، 2017.

³¹ المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، مؤشرات الأمن الغذائي لسنة 2016.

³² المصدر: قطاع الفلاحة، غشت 2017.

وفي هذا الإطار، أعدت الوزارة سنة 2016 دراسة تهدف إلى وضع استراتيجية لإدماج بعد النوع في برامج ومشاريع التنمية الفلاحية، كما سيتم إنجاز دراسة حول تعزيز روح المقاولة سنة 2017. وقد تم تنظيم دورات تكوينية لتعزيز القدرات في مجال التخطيط وميزانية النوع الاجتماعي لصالح نقط الاتصال على مستوى قطاع الفلاحة خلال سنتي 2016 و2017.

✓ آليات تتبع وتقييم تستجيب لبعد النوع : وضع مؤشرات للنجاح تراعي بعد النوع الاجتماعي انسجاما مع مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية

يشير تقييم مؤشرات النجاح المدرجة من طرف قطاع الفلاحة على مستوى مشروع النجاح المرافق للقانون المالي لسنة 2017 إلى غياب مؤشرات تراعي بعد النوع الاجتماعي، رغم أن التعديل الجديد قد طالب القطاعات الوزارية بإدماج هذا الأخير عند إعداد مؤشرات النجاح (المادة 39). وتبدو بعض مؤشرات الأهداف ملائمة بالنظر إلى المساواة بين الجنسين ومهام القطاع، حيث يتوخى مراعاتها لمسايرة مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية.

البرامج	الميزانية (مليون درهم)	الأهداف	مؤشرات النجاح	مقترحات تستجيب لبعد النوع
تنمية سلاسل الإنتاج	3886	تنمية الفلاحة التضامنية	العدد الإجمالي للمشاريع التضامنية المدرجة في إطار الدعامة الثانية	تحديد عدد المشاريع المنجزة من طرف النساء
		رفع عدد الفلاحين المؤطرين من طرف المرشدين الفلاحيين	عدد الفلاحين المؤطرين من طرف مرشد فلاح	تحديد حصة الفلاحات اللواتي تم تأطيرهن
التعليم والتكوين والبحث	349	توجيه تكوين الأطر العليا حسب حاجيات المهنيين	معدل إدماج خريجي مؤسسات التعليم العالي	تحديد معدل إدماج خريجات مؤسسات التعليم العالي
		تحسين جودة التعليم التقني و التكوين المهني الفلاحي	معدل تأطير المتدربين المكونين	معدل إدماج الخريجين
تنمية المناطق القروية والجبليّة	246	تقليل الفقر في منطقة تدخل برنامج تنمية المناطق القروية والجبليّة	معدل تقليص مؤشر الفقر عند الأسر المستفيدة من البرنامج	التفصيل حسب جنس المستفيد من المشروع
		تحسين ظروف عيش الساكنة المستفيدة من المشاريع	حصة الساكنة التي تتوفر على طريق أو مسار طوله أقل من 1 كيلومتر	إضافة بعض المؤشرات كمعدل تحسن دخل النساء و الرجال و معدل تحسن ولوج الفتيات للمدارس ومعدل تحسن ولوج الفتيات والنساء للخدمات الصحية
الدعم والخدمات متنوعة	182	تنمية كفاءات موظفي قطاع الفلاحة	عدد الأشخاص لكل يوم من التكوين	التفصيل حسب الجنس

ويتوجب على قطاع الفلاحة إغناء نظام معلوماته بمعطيات تستجيب لبعد النوع الاجتماعي من أجل ترسيخ قاعدة لتنفيذ آليات التخطيط وكذا التتبع والتقييم التي تراعي بعد النوع الاجتماعي.

وستمكن نتائج المشروع المتعلق بالسجل الوطني الفلاحي، الذي أعطيت انطلاقته سنة 2016، من تزويد بنك معلومات القطاع بمعطيات تهم ولوج المرأة ملكية الأراضي الفلاحية وخلق المقاولة في المجال الفلاحي، حيث سيضمّن هذا الإحصاء العام مجموعة من المعطيات، وكذا قاعدة لاستطلاع الرأي، بالإضافة إلى معلومات مفصلة حول القطاع الفلاحي والعاملين به.

3. قطاع الصيد البحري

يعتبر إدماج مقارنة المساواة بين الجنسين عنصرا حاسما للحد من الفقر وتحسين الأمن الغذائي وضمان الحكامة والتنمية المستدامة للموارد البحرية وتربية الأحياء المائية. ويعد تنفيذ هذا الإدماج على مستوى جميع مراحل الإنتاج أمرا ضروريا لترسيخ ممارسات مسؤولة بقطاع الصيد وتربية الأحياء المائية، وبالتالي ضمان التدبير المستدام للموارد واحترام أسس تواجد الساكنة.

1.3. مراحل تقدم عمل استراتيجية الوزارة

يشهد قطاع الصيد البحري خلال السنوات الأخيرة، دينامية إيجابية بعد التقدم الكبير الذي عرفته استراتيجية آليوتيس منذ انطلاقتها سنة 2009. ومن خلال هذه الدينامية بلغت فرص العمل في البحر 103 ألف فرصة و89 ألف فرصة عمل على اليابسة (2017).

ومن بين الإنجازات الرئيسية لاستراتيجية آليوتيس، نذكر تلك المتعلقة بمحور الاستدامة، حيث مكن تنفيذ مخططات تهيئة المصايد، استنادا إلى نظام تقسيم المناطق والراحة البيولوجية والحصص بالإضافة إلى نظام المراقبة، من التدبير المستدام لما يقرب 94% من الموارد السمكية الوطنية وذلك بهدف ضمان تكاثرها واستدامتها. وستعزز هذه الإجراءات بالالتزامات الصادرة عن الانخراط في مبادرة الحزام الأزرق التي انطلقت في نوفمبر 2016 خلال الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف COP22، والتي تهدف إلى الحفاظ على المحيطات والنظم الإيكولوجية البحرية.

وفيما يتعلق بتحسين أداء القطاع، تم بدل مجهودات لتعزيز البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية، بما في ذلك إنشاء أسواق للأسماك ونقاط التفريغ وغيرها من المرافق والمعدات المخصصة لتسويق واستغلال منتجات الصيد. وتجدر الإشارة إلى زيادة الاستثمار الخاص الموجه لخلق وحدات تثمين منتجات الصيد، حيث بلغت قيمته 2,1 مليار درهم خلال الفترة 2010-2016، منها 1,7 مليار درهم تتعلق بالرخص الجديدة (40 رخصة جديدة، اثنتان منها لصالح التعاونيات النسائية المتعلقة بتثمين المنتجات البحرية منحت سنة 2016 مقابل 10 سنة 2010).

ووعيا منها بأهمية نشاط تربية الأحياء المائية، اعتمدت وزارة الصيد البحري على تنمية قطاع تربية الأحياء المائية كأولوية في مخطط آليوتيس. وفي هذا الصدد، عملت الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية منذ إنشائها على إطلاق مخطط عمل يهدف إلى بلورة الأسس الضرورية لإدماج القطاع في السياق الاقتصادي والبيئي على المستوى الوطني والجهوي. ويتعلق هذا المخطط بالإطار القانوني لتربية الأحياء المائية والتخطيط لمناطق مؤهلة لتربية الأحياء المائية وإعداد عروض الاستثمار لفائدة الفاعلين المهنيين وإعطاء الانطلاقة لأول مشاريع تربية الأحياء المائية وكذا تفعيل العديد من المشاريع النموذجية.

ولقد كان لمختلف الإجراءات المتخذة في إطار مخطط آليوتيس وقعا إيجابيا على المؤشرات الرئيسية لقطاع الصيد البحري والتي تشير إلى زيادة ملحوظة في الإنتاج والصادرات البحرية الوطنية. وبالتالي، انتقل الإنتاج الوطني للموارد البحرية من 950 ألف طن سنة 2011 إلى 1,46 مليون طن سنة 2016، وهو ما يمثل 88% من الهدف المسطر في إطار استراتيجية آليوتيس في أفق 2020. كما حققت الصادرات المغربية من المنتجات البحرية زيادة سنوية قدرها 8% خلال الفترة 2010-2016 مخولة بذلك بتحقيق 69% من الهدف المحدد في أفق سنة 2020 وفقا لاستراتيجية آليوتيس.

2.3. الجهود المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين

تعد وزارة الصيد البحري من بين القطاعات الحكومية السباقة لاتخاذ إجراءات تتعلق بتشجيع المساواة بين الجنسين على مستوى الوزارة والقطاع، حيث تم خلق وحدة النوع الاجتماعي والتنمية (UGED) التابعة للكتابة العامة للوزارة والمسؤولة عن تتبع إدماج بعد النوع في مخططات عمل الوزارة. وقد تم تحقيق العديد من الإنجازات في هذا الاتجاه، غير أنه لا تزال هناك حاجة إلى معالجة تحديات تخص الإدماج المستمر لمقاربة النوع على مستوى البرمجة بالوزارة بالنظر إلى خصوصيات نشاط الصيد البحري بالمغرب.

1.2.3. مراعاة مقارنة النوع في تدبير الموارد البشرية داخل الوزارة

ومن أجل تنفيذ استراتيجية عملها، تتوفر وزارة الصيد البحري، برسم سنة 2017، على 1.214 موظفا بتمثيلية نسائية تقدر بنحو 24% (حوالي 38% على المستوى المركزي و17% على مستوى المصالح الخارجية). وتصل حصة النساء اللواتي التحقن بمناصب المسؤولية 16% على الصعيد الوطني (31% على المستوى المركزي و4% على مستوى الخدمات الخارجية).

وفي هذا الصدد، تم تعيين وزيرة الدولة المكلفة بالصيد البحري لتعزيز بذلك عدد النساء اللواتي يشغلن مناصب المسؤولية في هذا القطاع (الكتابة العامة لوزارة الصيد البحري، ومديرة المكتب الوطني للصيد البحري ومديرة الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية والكتابة العامة للمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري).

2.2.3. البرامج والمشاريع المراعية لبعد النوع

اتخذت وزارة الصيد البحري، خلال سنة 2017، عدة تدابير تتعلق بمواكبة وتعزيز القدرات، وأخرى تخص المساعدة التقنية للتعاونيات النسائية.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى الاستمرار في عملية التشخيص حسب النوع الاجتماعي التي بدأت سنة 2016 بسبع مواقع للصيد على مستوى الساحل القروي وتحديدًا بمقاطعات سيدي أفني وأكادير وآسفي والجديدة حيث تتواجد تجمعات نسائية تمارس جمع المحار، وكذا جمع وتجفيف الطحالب.

ومن أجل توعية ومساعدة هذه الفئات من النساء على تنظيم أنفسهن في إطار تعاونيات، نظمت خمس دورات تحسيسية حول القانون الجديد 112-12 والمتعلق بالتعاونيات وذلك في إطار الشراكة بين وزارة الصيد البحري ومكتب تنمية التعاون. ونتج عن هذا العمل إنشاء 4 تعاونيات نسائية و5 تعاونيات أخرى مختلطة تنشط في ميادين جمع وتجفيف وتسويق الطحالب.

وفيما يتعلق بتشجيع التكوين المستمر داخل المقاولات، استفادت قرابة 447 امرأة عاملة في ميدان الصناعة التحويلية للمنتجات البحرية من برامج التكوين. وبالإضافة إلى ذلك، استفادت 124 عاملة من برنامج محو الأمية الوظيفي (مع اعتماد 50 عاملة).

- آليات المتابعة والتقييم المراعية للنوع الاجتماعي: وضع مؤشرات الأداء المراعية للنوع تماشيا مع مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية

وفقا لمقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، اعتمدت وزارة الصيد البحري في إطار ميزانيتها، على ثلاث برامج مترجمة إلى عدة مشاريع. وتجدر الإشارة إلى أن بعد النوع الاجتماعي لا يزال غائبا عن الأهداف والمؤشرات التابعة للبرامج والتي اعتمدتها الوزارة، وذلك بالرغم من تنفيذ عدة مشاريع ترمي إلى تعزيز دور المرأة في قطاع الصيد البحري. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه تم تعديل النص المتعلق بإنشاء الحساب المرصود الخاص بصندوق تنمية الصيد البحري أثناء إعداد القانون التنظيمي للمالية 2017 ليشمل الإجراءات المتعلقة بمقاربة النوع الاجتماعي. ويبرز الجدول أسفله المقترحات المتعلقة بتطبيق مقاربة النجاعة المراعية

البرامج	المشاريع	الميزانية [مليون درهم]	الهدف المتعلق بالمهام	مؤشرات الأهداف	إمكانية إدماج مقاربة النوع الاجتماعي
البرنامج 1: القيادة والحكمة	- تهيئة و تجهيز الإدارة	249,14	- تحسين تجهيز وتسيير المصالح - تعزيز كفاءات الموارد البشرية	- متوسط تكلفة التسيير الحالية لكل عامل سنوياً	- الفئة المستهدفة حسب الجنس
	- دعم المصالح الخارجية			- نسبة الفعالية الإدارية	
	- التكوين المستمر			- نسبة فعالية تدبير الموارد البشرية	
البرنامج 2: تنمية الصيد وتربية الأحياء المائية وتثمين المنتجات البحرية	- حماية الموارد البحرية و تطوير الصيد و تربية الأحياء المائية	389,83	- حماية و استدامة الموارد البحرية و محاربة الصيد الغير قانوني - دعم التثمين و القدرة التنافسية و التنمية الصناعية لشركات معالجة المنتجات البحرية	- معدل إنجاز المشاريع المندمجة لتطوير الصيد التقليدي	- الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المختلفة للفئات المستهدفة
	- مراقبة الصيد				
	- تثمين المنتجات البحرية				
	- مشاريع مدمجة لتطوير الصيد التقليدي				
البرنامج 3: التأهيل السوسيو مهني وحماية عمال البحر	- دعم مؤسسات التكوين البحري	37,03	- توفير عاملين مؤهلين للقطاع الصيد البحري - الرفع من قدرة تجاوب الأجهزة المعنية بالبحث والإنقاذ بالبحر	- معدل إنجاز البرامج التي تم اعدادها وفقاً لمقاربة الكفاءة في مؤسسات التكوين البحري	- عدد المستفيدين حسب الجنس - معدل إدماج الخريجين حسب الجنس
	- الترقية السوسيو مهنية لقطاع الصيد البحري			- معدل إدماج خريجي المعاهد 6 أشهر بعد استلامهم شهادات التخرج	
	- البحث وانقاذ الأرواح البشرية في البحر			- نسبة المستفيدين من التكوين المفعلة ونسبة التعاونيات المؤطرة في السنة	

ووعيا منها بضرورة تطبيق منهجية النجاعة التي تراعي الفوارق بين الجنسين بهدف الامتثال لمقتضيات القانون التنظيمي الجديد للمالية (المادة 39)، نظمت وزارة الصيد البحري يوما توعويا بشأن إدماج بعد النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة المالية. وقد استهدف هذا الإجراء المسيرين من المستويين العالي والمتوسط لهيئات حكمة القطاع وكذا المسؤولين عن البرامج والمنسقين والمكلفين بالميزانية.

وعلى نفس النهج، عقدت وحدة النوع الاجتماعي للتنمية بتنسيق مع المصالح المالية اجتماعات تحسيسية مع كل مديريات الوزارة على هامش إعداد ميزانية 2018. وتهدف هذه الاجتماعات إلى تحديد إمكانيات إدماج بعد النوع الاجتماعي على مستوى كل برنامج على حدة، ورصد الإجراءات التي تراعي الفوارق بين الجنسين واعتمادها برسم السنة المالية 2018. وفي هذا الصدد، حظيت الوزارة بمواكبة من طرف مركز الامتياز للميزانية المراعية للنوع الاجتماعي.

وعلى اثر هذه الأشغال المتعلقة بالتحسيس والمواكبة، أعدت وزارة الصيد البحري في إطار تهييء البرمجة على مدى ثلاث سنوات 2018-2020، خطة عمل لخلق الظروف اللازمة لمأسسة بعد النوع الاجتماعي وتنفيذها. وفيما يلي المحاور الرئيسية لهذه الخطة

:

- توعية جميع المتدخلين في عملية تخطيط الميزانية وبرمجتها ؛
- وضع آليات تنظيمية لتوجيه وتتبع لمأسسة إدماج مقارنة النوع الاجتماعي في قطاع الصيد البحري. وقد تم تعيين منسقين رئيسيين على مستوى كل مديرية ؛
- التدريب ودعم كفاءات اللجان المعنية والموظفين نساء ورجالا. وتحقيقا لهذه الغاية، تم اعتماد برنامج للتكوين المستمر بالوزارة برسم سنة 2018 يتعلق بالمساواة بين الجنسين، وبالميزانية المراعية للنوع الاجتماعي، وكذا بالتخطيط الذي يأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين ؛
- إعداد قاعدة معلومات تراعي الفوارق بين الجنسين وكذا استراتيجية لمأسسة إدماج بعد النوع بدعم من مركز الامتياز المعني ببرمجة الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي ؛
- إعداد خطة التنفيذ والشروع في تفعيل الاستراتيجية.

4. المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر

بالنظر إلى الدور المهم الذي تلعبه النساء، في مجال التنمية الغابوية، واصلت المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، في إطار استراتيجيتها المتبعة، تعزيز المساواة من خلال تعزيز الحضور الكمي والنوعي في الإدارة الغابوية وكذا باعتبارها طرفا مستفيدا من مشاريع تنمية القطاع الغابوي.

1.4. وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية

تهدف إستراتيجية المندوبية السامية للمياه والغابات المحافظة على النظم الإيكولوجية للغابات وحمايتها، كما تركز على عدة دراسات ومخططات قطاعية تهتم بمكافحة التصحر والمحافظة على الطبيعة، التشجير، تهيئة وتنمية الغابات، والحفاظ على المحميات.

وقد تميزت سنة 2017، بالإنطلاقة الفعلية للبرنامج العشري الجديد للفترة 2015-2024، ويتضمن هذا البرنامج عشر مشاريع على مستوى التراب الوطني وفق مقارنة مندمجة وتشاركية. ويهدف هذا البرنامج إلى تجديد اشجار الأرز والبلوط، وخفض استهلاك خشب النار، ومحاربة الخروقات، وتقديم الدعم للجمعيات والتعاونيات التي تحمي المجال الغابوي. وتتم بلورة أولويات هذا المخطط في شكل برامج على مدى ثلاث سنوات، يعهد بإنجازها إلى المصالح الجهوية في إطار تعاقد سنوي، مبني على مفهوم جديد للتدبير يركز أساسا على النتائج.

2.4. الجهود المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين داخل القطاع

1.2.4. مراعاة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

فيما يخص إدماج بعد النوع الاجتماعي ضمن تسيير الموارد البشرية وإتخاذ القرارات، لا تتجاوز حصة النساء في مناصب المسؤولية سقف 7%. وتنتمي النساء المسؤولات بالمندوبية، خصوصا إلى فئة المهندسين (82%).

1.2.4. البرامج والمشاريع المراعية للنوع الاجتماعي

تطبق المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، منذ سنة 2014، مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية. وهكذا قامت المندوبية بهيكلتها حول برامج وتوزيعها حسب أربعة برامج : برنامج المساندة والمصالح المتعددة الوظائف، وبرنامج مكافحة التصحر والمحافظة على الطبيعة، وبرنامج تهيئة وتنمية الغابات وبرنامج الحفاظ على الملك الغابوي وتأمينه.

كما تم إعداد مشروع نجاعة الأداء الذي يتضمن الأهداف التي تصاحب البرامج والمؤشرات المتعلقة بها، وقد أبان فحص مؤشرات نجاعة الأداء لسنة 2017 الخاصة بالمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، أنها لا تراعي بعد النوع الاجتماعي، وذلك بالرغم من أن المندوبية تتوفر على ميكانزمات ستمكن من مأسسة النوع الاجتماعي ضمن إستراتيجيتها بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية.

وانسجاما مع مقتضيات المادة 39 من القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، المتعلقة بدمج بعد النوع الاجتماعي في برمجة الميزانيات، يتضمن الجدول أسفله مقترحات لجندرة مؤشرات الأداء لمختلف برامج المندوبية.

البرامج	الأهداف	المؤشرات
برنامج ا لحفاظ على الملك الغابوي حمايته وتأمينه	تقليص تدهور المجالات الغابوية	نسبة الساكنة المستفيدة من عمليات التشجير،(نسبة النساء)
برنامج تهيئة وتنمية الغابات	إعادة تأهيل النظم الغابوية التنمية المستدامة للمجالات الغابوية عبر تعميم مخططات التهيئة	نسبة الساكنة المستفيدة من عمليات التهيئة للمجال الغابوي، (نسبة النساء)
برنامج مكافحة التصحر والمحافظة على الطبيعة	الحفاظ و إعادة تشكيل الموارد الطبيعية و التنوع البيولوجي	نسبة الساكنة المستفيدة من البرامج السنوية لمخططات التهيئة، و تسيير المساحات المحمية (نسبة النساء)
برنامج المساندة والمصالح المتعددة الوظائف	خلق الظروف الملائمة لتنفيذ البرامج المهنية	- مرافقة عدد أيام التكوين المخصصة لوظائف الإنتاج بعدد المستفيدين حسب الجنس من التكوين المخصص لوظائف الإنتاج - نسبة النساء في مراكز المسؤولية ضمن الإدارات

مقترح مؤشرات مستجيبة للنوع الاجتماعي

5. قطاع الصناعة والتجارة

يعتبر التحسن النوعي والكمي لمشاركة النساء كمقاولات أو كعاملات في قطاعي الصناعة والتجارة أمرا أساسيا لتحقيق الإمكانيات الكاملة للقطاعات الصناعية والتجارية، وتحقيق نمو مستدام وشامل على النحو الذي يهدف إليه مخطط تسريع التنمية الصناعية واستراتيجية رواج. ففي هذا الصدد، اتخذت وزارة الصناعة والتجارة عدة تدابير وإجراءات لتعزيز وجود المرأة في القطاعين الصناعي والتجاري.

1.5. مراحل تقدم عمل استراتيجية القطاع

❖ مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014 - 2020

انخرط المغرب في تنفيذ مخطط تسريع التنمية الصناعية للفترة الممتدة ما بين 2014-2020. ويرتكز هذا المخطط، الذي يأتي عقب الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي، على ثلاث محاور أساسية. ويتعلق المحور الأول من التدابير بإنشاء منظومات صناعية بهدف تقليص التشتت القطاعي وتأسيس صناعة أكثر اندماجا. أما المجموعة الثانية من التدابير فتتعلق بإنشاء أدوات دعم تنسجم مع النسيج الصناعي (صندوق التنمية الصناعية بغلاف مالي قدره 20 مليار درهم، دعم القطاع البنكي، إعداد الأراضي الصناعية...). وتهدف المجموعة الثالثة من التدابير إلى تحسين موقع المغرب على الصعيد الدولي (الرصد الدقيق لاتفاقيات التجارة الحرة، تشجيع الاستثمار الأجنبي...).

ومن حيث الإنجازات، تم إنشاء ما يقارب 54 نظاما صناعيا لصالح 14 قطاعا صناعيا، بالاشتراك مع الاتحادات المهنية المعنية. وتهدف عقود الأداء المتعلقة بهذه النظم إلى خلق ما يناهز 485.450 منصب شغل بحلول سنة 2020، منها 173.000 منصب شغل تم إحداثها أو يجري إحداثها بموجب اتفاقيات الاستثمار الموقعة بين سنتي 2014 و2016. وبلغ الدعم المالي للمنظومات الصناعية

52% من التمويلات التي قدمها صندوق التنمية الصناعية. وينقسم الباقي بالتساوي بين المشاريع الاستراتيجية ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وفيما يتعلق بالعقار الصناعي، تم وضع نحو 563 هكتارا رهن إشارة الفاعلين الصناعيين، بالإضافة إلى عدد من التدابير المتخذة لإلغاء القيود المفروضة للولوج للعقار. ويشمل ذلك تنفيذ برنامج المحطات الصناعية المندمجة المتاحة للإيجار، ووضع قانون متعلق بمناطق الاستقبال الصناعي وتنفيذ مشروع "إنتاجية العقار الصناعي" بشراكة مع وكالة تحدي الألفية، الذي يهدف إلى دعم مختلف الفاعلين في تنمية المناطق الصناعية ونشر أفضل الممارسات في هذا المجال.

❖ مخطط رواج للتجارة الداخلية

تمثل وحدات الأعمال التجارية التقليدية 58% من القيمة المضافة في قطاع التجارة، و36% من العمالة، و80% من نقط البيع سنة 2016. وتجدر الإشارة إلى أن المجمعات التجارية ونقط البيع العصرية عرفت ارتفاعا ملحوظا في السنوات الأخيرة، حيث يتوفر المغرب على 941 شبكة تجارية من أصل 4.716 نقطة بيع، مسجلة بذلك نموا سنويا بلغ نحو 5% منذ سنة 2005.

ولضمان تنمية القطاع، تبنى المغرب الاستراتيجية الوطنية لتحديث وتطوير قطاع التجارة والتوزيع (خطة رواج). وترتكز هذه الاستراتيجية أساسا على الدعم المالي للمشاريع من أجل تحديث التجارة المحلية ودعم الأبطال الوطنيين.

وفي إطار هذه الاستراتيجية، استفاد أكثر من 25.780 تاجر من برنامج دعم مشاريع عصرنة تجارة القرب على مستوى مختلف مناطق المملكة سنة 2016. ويمكن هذا البرنامج³³ من خلق ما يقارب 10.000 منصب شغل غير مباشر والرفع من متوسط العائدات الشهرية للتجار المستفيدين بحوالي 4.000 درهم، أي 1,5 مليار درهم من العائدات الإضافية للقطاع وكذا خلق قيمة مضافة قدرها 1,8 مليار درهم.

2.5. الجهود المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين

تشكل تسهيل وتعزيز ولوج النساء إلى مناصب شغل لائقة ومستقرة في قطاعي الصناعة والتجارة، بالإضافة إلى دعم روح المقاولات النسائية، عوامل رئيسية لتحسين إنتاجية القطاعين، وفي الاستخدام الكامل لإمكاناتهما التنافسية، وكذا في إرساء أسس نمو اقتصادي مستدام وشامل. في هذا الصدد، انخرط العديد من الفاعلين الوطنيين والدوليين في برامج تهدف إلى دعم وتعزيز فرص الشغل وتنظيم المقاولات النسائية في قطاعي الصناعة والتجارة.

1.2.5. مراعاة بعد النوع في تسيير الموارد البشرية داخل القطاع

يبلغ عدد موظفي الوزارة على صعيد الموارد البشرية، 905 موظف من بينهم 38,34% من النساء. وفيما يخص الولوج إلى مناصب المسؤولية، يبلغ عدد النساء في مناصب المسؤولية 55 امرأة، أي ما يمثل 30,2% من مجموع مناصب المسؤولية.

2.2.5. البرامج والمشاريع المستجيبة للنوع

انخرطت وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، إلى جانب وكالة المغرب للمقاولات الصغرى والمتوسطة والعديد من الفاعلين في مجموعة من التدابير والأنشطة لدعم وتعزيز وجود المرأة في القطاعين الصناعي والتجاري كعامل وكمقاول.

❖ تحسين ولوج النساء المقاولات إلى الخدمات المالية

صندوق الضمان "إليك": أنشأ صندوق الضمان المركزي سنة 2013، آلية الضمان "إليك" لتشجيع خلق المقاولات النسائية من خلال منح ضمان بنسبة 80% من قيمة القرض البنكي. وقد استفادت من هذه الآلية (بنسبة 100%) المقاولات النسائية التي هي في طور الإنشاء أو الحاملة لمشروع استثماري يستلزم قرضا لا يتجاوز مليون درهم. وقد تمت مراجعة هذه الآلية، في يونيو 2017، لتشمل المقاولات ذات أغلبية نسائية وإدراج قروض بنكية قصيرة الأجل مع ضمان معدل عمولة يصل إلى 0,5%.

<http://www.mcinet.gov.ma/~mcinetgov/fr/content/programme-de-modernisation-du-commerce-de-proximit%C3%A9>³³

بالإضافة إلى ذلك، وبغية زيادة عدد المقاولات النسائية التي تستفيد من آلية الضمان "إليك"، تم الانتقال إلى التبادل الإلكتروني للبيانات بين صندوق الضمان المركزي والأبنك التجارية.

وللإشارة، فمُنذ إنشاء صندوق الضمان "إليك" في مارس 2013 إلى غاية شتنبر 2017، تم اعتماد 480 ملف ضمان "إليك" ورفع 157 مليون درهم من القروض البنكية، خاصة في قطاعات الصحة والعمل الاجتماعي (36%)، والتجارة (27%)، والخدمات (16%) والفنادق والمطاعم (6%) والصناعة (5%) والتعليم (4%).

❖ إحداث نظام المقاولات الذاتية وتعزيز روح المبادرة

نظام المقاولات الذاتية: من بين أهداف هذا المخطط، تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة. وقد مكن اعتماد هذا النظام، من إنشاء 31.234 مقاولات ذاتية بين سنتي 2015 و2016، منها 40% نسائية.

❖ دعم ومواكبة ريادة الأعمال النسائية

وضعت وكالة المغرب للمقاولات الصغرى والمتوسطة أدوات لدعم ومواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة، في إطار تنفيذ مخطط تسريع التنمية الصناعية. وتقدم هاته الآليات الدعم للمقاولات بما فيها النسائية من حيث الاستثمار والإبداع والتنمية والمساعدة التقنية، يذكر من بينها:

برامج دعم الاستثمار في النمو/ امتياز/ استثمار-غو	يهدف هذا البرنامج إلى مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة في القطاع الصناعي لتحقيق مشاريعها التنموية من خلال تقديم منحة للاستثمار تعادل 20% من إجمالي الاستثمارات، في حد أقصى لا يتجاوز عشرة ملايين درهم في كل مشروع تنموي، وتقديم منحة للاستثمار لفائدة المقاولات الصغرى تعادل 30% من التكلفة الإجمالية في حد أقصى لا يتجاوز 2 مليون درهم.
برنامج الدعم التقني ومساندة المشاريع المبتكرة ومشاريع التنمية المشتركة	وضعت وكالة المغرب للمقاولات الصغرى والمتوسطة برنامجا جديدا لدعم الإبداع والتنمية المشتركة يهدف إلى تعزيز النماذج الاقتصادية من خلال دعم يعادل 50% إلى 80% من نفقات الابتكار والتنمية المشتركة لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة في القطاع الصناعي، لا سيما في قطاعات النسيج والسيارات والطيران.

وفي هذا الصدد، فإن "وكالة المغرب للمقاولات الصغرى والمتوسطة" مطالبة بإنتاج معطيات مصنفة حسب النوع، تخص أيضا مالكي ومدراء المقاولات الصغرى جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة التي تستفيد من برامج دعم روح المبادرة.

أما بالنسبة للبرامج المنفذة في إطار مخطط رواج، فينبغي أن تستفيد كل من النساء والرجال العاملين في هذا القطاع من هذه البرامج. وفي غياب بيانات مصنفة حسب الجنس للمستفيدين من البرنامج المدرجة في خطة رواج، لا يمكن تحديد دور هذا المخطط في تعزيز المساواة بين الجنسين في القطاع التجاري.

❖ برامج التعاون الدولي المتعلقة بتمكين المرأة اقتصاديا

تشرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على تنفيذ مشروع "تعزيز تمكين المرأة من أجل تنمية صناعية شاملة ومستدامة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، بتمويل من الحكومة الإيطالية. ويهدف هذا المشروع إلى تحسين المشاركة الاقتصادية للمرأة، وبالتالي تهيئة الظروف لتحقيق النمو الشامل والمستدام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال تقديم المساعدة التقنية لست جمعيات وطنية محلية في البلدان المعنية، ويتعلق الأمر بجمعية النهوض والتنمية الكلية للمرأة (اوتاد، مصر)، وجمعية نادي صاحبات الأعمال والمهن عمان (BPWA، الأردن)، والجمعية اللبنانية للتنمية (المجموعة، لبنان)، وجمعية النساء المقاولات في المغرب (AFEM، المغرب)، ومنتدى سيدات الأعمال فلسطين، وجمعية القادة النساء للتنمية المستدامة (تونس)، بالإضافة إلى وزارات الصناعة بالدول المعنية. ويهدف هذا البرنامج، على وجه الخصوص، إلى دعم إنشاء وتطوير المشاريع التي تقودها النساء، وتحسين مناخ ريادة الأعمال لدى النساء، وإلى تعزيز قدرات الجمعيات النسائية المهنية الوطنية لتكون قادرة على تقديم خدمات ذات جودة أعلى على الصعيدين الوطني والإقليمي.

• آلية التتبع والتقييم المرتبطة بالنوع الاجتماعي: وضع مؤشرات الأداء حسب بعد النوع الاجتماعي انسجاما مع القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية

على الرغم من تنفيذ العديد من الإجراءات الرامية إلى تمكين المرأة اقتصاديا وتعزيز روح المبادرة لدى المرأة في القطاعين الصناعي والتجاري، لا يوجد أي مشروع أو إجراء مراعى لبعد النوع الاجتماعي ضمن ميزانية قطاع الصناعة والتجارة برسم سنة 2017 .

وقد اعتمد قطاع الصناعة والتجارة، وفقا لمقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، ثلاثة برامج في إطار ميزانية القطاع برسم سنة 2017. وتشمل هذه البرامج، برنامج "الصناعة" بغلاف مالي يبلغ 1.981,45 مليون درهم، وبرنامج "التجارة والتوزيع" بميزانية قدرها 401,04 مليون درهم، وبرنامج "قيادة و تنفيذ من السياسات " بقيمة 325,25 مليون درهم.

ويعرض الجدول أدناه مقترحات مؤشرات تراعى بعد النوع الاجتماعي للبرامج المتعلقة بالقطاع، وذلك بهدف الاستجابة لمقتضيات المادة 39 من القانون المذكور:

البرنامج	المشروع	الميزانية بملايين الدرهم	الأهداف	اقتراحات إدراج مؤشرات الأداء معنية بالنوع الاجتماعي
الصناعة	تطوير المنظومات الصناعية والتعويضات الصناعية	1.981,45	الأهداف العامة للبرنامج في أفق 2020 هي: -إحداث نصف مليون منصب شغل، مستمدة بنسب متساوية، من الاستثمار الأجنبي المباشر ومن تحديث النسيج الصناعي الوطني؛ - زيادة حصة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9 نقاط مئوية، من 14% إلى 23% سنة 2020؛ -تحسين توازن الميزان التجاري.	عدد مناصب الشغل النسائية التي تم إحداثها
	اليات وأدوات دعم تنكيف مع النسيج الصناعي			عدد مناصب الشغل النسائية التي تم إحداثها (قطاع السيارات)
				عدد مناصب الشغل النسائية التي تم إحداثها (قطاع الطيران)
	تحسين إشعاع المغرب الدولي			عدد مناصب الشغل النسائية التي تم إحداثها (قطاع النسيج)
				متوسط نسبة الدعم الحكومي/ مناصب الشغل النسائية المحدثة
				عدد المقاولات النسائية في قطاع الصناعة التي تمت مواكبتها في إطار مجهودها للانتقال من القطاع الغير منظم إلى القطاع المنظم
				عدد المقاولات النسائية في قطاع الصناعة المستفيدة من برامج الدعم (امتياز- نمو ومساندة)
				عدد المقاولات النسائية في قطاع الصناعة المستفيدة من برامج الدعم
				نسبة المقاولات الصغرى النسائية في قطاع الصناعة التي

تستفيد من عروض الإيجار الخاصة بفضاءات الاستقبال				
عدد مناصب الشغل النسائية التي تم إحداثها في قطاع التجارة والتوزيع	تتعلق الأهداف العامة لهذا البرنامج ب: -مكافحة الهشاشة في المناطق الحضرية واحتواء القطاع الغير منظم ؛ -تحديث قطاع التوزيع كمحرك للاقتصاد الوطني	401,04	الشركات الرائدة بين القطاعين العام والخاص لتجارة الجملة	التجارة والتوزيع
عدد المقاولات النسائية التي تمت مواكبتها في إطار جهودها للتطوير			التدابير المتكاملة لتحديث تجارة التجزئة	
نسبة البائعات المتجولات المستفيدات من برنامج إعادة تنظيم الباعة المتجولين			المشاريع الرائدة لتنظيم التجار المتجولين	
			إحداث سوق للمواد الغذائية بالجملة في منطقة الرباط سلا زمور زعير	
نسبة الموظفين بالقطاع الوزاري للصناعة والتجارة، المستفيدات من حصص تكوينية	يساهم البرنامج على نحو أفقي في تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج المعتمدة وينظم مهام الدعم للقطاع الوزاري من أجل تحسين الحكامة ومن أجل أداء وكفاءة أمثل للموارد البشرية والمالية.	325,25	تنمية الموارد البشرية	قيادة وتنفيذ السياسات
نسبة الميزانية المخصصة للتكوين المستمر للموظفات بالقطاع الوزاري للصناعة والتجارة			تطوير نظم المعلومات	
نسبة الموظفين في مناصب المسؤولية داخل القطاع الوزاري للصناعة والتجارة			تطوير العقارات التابعة للقطاع الوزاري	
إدماج مقارنة النوع في الدراسات المتعلقة بقطاع الصناعة			الدراسات والإحصاءات والرصد	
إدماج مقارنة النوع في الدراسات المتعلقة بقطاع تجارة القرب				

توزيع ميزانية القطاع (دون احتساب قطاعي التجارة الخارجية والاقتصاد الرقمي) واقتراح مؤشرات أداء تراعي بعد النوع الاجتماعي

3.5. تحليل أهم مؤشرات النتائج المتعلقة بالقطاع

تطور تشغيل النساء في القطاع الصناعي والتجاري

على الرغم من توجه النشاط الإنتاجي الوطني نحو القطاعات الإنتاجية غير الزراعية الأكثر إنتاجية، لا سيما المهنة العالمية للمغرب (السيارات، الطيران، خدمات الترحيل، إلخ)، فإن توزيع التغيرات المتعلقة بنسبة تشغيل المرأة في القطاعات الاقتصادية تظهر أن المرأة لا تزال تعمل أساسا في ثلاثة قطاعات منخفضة الإنتاجية وهي صناعة النسيج والصناعات الغذائية والزراعة والخدمات الاجتماعية.

2015	2005	
41,4	37,9	الزراعة، الصيد، الغابات
28,9	30,6	الصناعات الغذائية، المشروبات والتبغ
46,3	58,1	صناعة النسيج والألبسة الجاهزة
10,0	9,0	أنشطة صناعية أخرى
10,4	8,3	الكهرباء، الغاز والماء
1,0	0,8	البناء والأشغال العمومية
22,8	17,3	الفنادق والمطاعم
26,9	29,4	الخدمات البنكية، التأمين، والأنشطة التجارية
33,0	37,1	الخدمات الشخصية والمنزلية
44,9	37,1	الخدمات الاجتماعية المقدمة للمجتمع
18,8	17,7	الإدارات العمومية
18,8	29,0	أنشطة مبهمه
26,8	27,5	المجموع

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، "المرأة المغربية بالأرقام، اتجاهات التطور والمميزات الديمغرافية والسوسيو مهنية" 2016

نسبة تأنيث التشغيل (بنسبة مئوية) حسب القطاع الاقتصادي: المستوى الوطني

ويظل تشغيل النساء في القطاع الصناعي³⁴ متمركزا في قطاع النسيج، حيث بلغ عدد النساء العاملات بالقطاع 108.791 امرأة سنة 2015، وهو ما يعادل نسبة تأنيث تبلغ 66,5%. ويبلغ عدد النساء العاملات في قطاع الصناعات الغذائية ما مجموعه 76.411 امرأة بنسبة تأنيث تصل إلى 49,3% سنة 2015. كما بلغ عدد النساء العاملات في قطاع الكهرباء والإلكترونيات 41.146 امرأة بمعدل التأنيث يصل إلى 52%. وفيما يخص الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية، والصناعات الميكانيكية والمعدنية، فقد بلغ مجموع النساء العاملات بها سنة 2015، 47.238 امرأة و13.941 امرأة على التوالي، وهو ما يعادل نسب تأنيث تبلغ 20% و16% على التوالي.

وتجدر الإشارة إلى أن النساء العاملات في القطاع الصناعي يواجهن صعوبة القطاع الغير منظم. ويظهر البحث الوطني حول القطاع غير المنظم³⁵ إلى أن 20% من النساء في القطاع الغير منظم، أي واحدة من كل خمس نساء، يعملن في الأنشطة الصناعية، بالإضافة إلى ذلك، تدير النساء 23% من الوحدات الصناعية الغير منظمة.

ويشير البحث إلى أن النساء العاملات في القطاع الغير منظم تتعرضن للعديد من الصعوبات بسبب غياب التغطية الصحية (98% من العاملين في القطاع الغير منظم لا يتوفرون على التغطية الصحية)، وتدني مستوى الأجور وعدم الاستقرار (أكثر من 97% من العاملين في القطاع الغير منظم لا يتوفرون على صيغة مكتوبة لعقود العمل).

وفيما يتعلق بالقطاع التجاري، على الرغم من أن عدد النساء العاملات في القطاع يبقى ضعيفا نسبيا، إلا أن النساء يتجهن إلى الأنشطة التجارية والخدمات، حيث بلغت نسبة تأنيث القطاع المهني "التجار والوسطاء التجاريون والماليون" 5,9% سنة 2015، مقابل نسبة تأنيث 4,7% سنة 2005.³⁶

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الأنشطة التجارية تساهم بنسبة 34,7% في القطاع الغير منظم، و69,8% من حجم مبيعات الأنشطة الغير منظمة، و46,9% من التشغيل الغير منظم، بما في ذلك تشغيل النساء.³⁷

³⁴ البحث السنوي حول الصناعات التحويلية (طبعة 2015) المنجز من طرف وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي.

³⁵ المندوبية السامية للتخطيط، "تقديم نتائج البحث الوطني حول القطاع غير المنظم 2014/2013"، 12 أكتوبر 2016

³⁶ المندوبية السامية للتخطيط، "المرأة المغربية بالأرقام، اتجاهات التطور والمميزات الديمغرافية والسوسيو مهنية" 2016.

³⁷ المندوبية السامية للتخطيط، "تقديم نتائج البحث الوطني حول القطاع غير المنظم 2014/2013"، 12 أكتوبر 2016.

ولوج النساء إلى ريادة الأعمال

تبلغ نسبة تأنيث الحالة المهنية "مستقلون" 14,3% سنة 2015 مقابل 11,6% سنة 2005. كما ارتفعت نسبة تأنيث الحالة المهنية "مشغلون" من 6,5% سنة 2005 إلى 7,1% سنة 2015.

الحالة المهنية	2005	2015
مستأجرون	22,7	20,4
مستقلون	11,6	14,3
مشغلون	6,5	7,1
مساعدون عائليون	51,6	60,8
متعلمون	10,5	10,0
أعضاء تعاونيات وشركاء	9,0	8,5
حالات أخرى	50,0	62,3
المجموع	27,5	26,8

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط "المرأة المغربية بالأرقام، اتجاهات التطور والمميزات الديمغرافية والسوسيو مهنية"، 2016

نسبة تأنيث التشغيل حسب الحالة المهنية على المستوى الوطني (بنسبة مئوية)

بالإضافة إلى ذلك، أظهرت نتائج دراسة "تقييم ريادة الأعمال النسائية في المغرب"³⁸، التي أنجزتها جمعية النساء المقاولات في المغرب ما بين سنتي 2014 و2015³⁹، أن 56% من النساء المقاولات يعملن في قطاع الخدمات، و23% في قطاع الصناعة، و21% في القطاع التجاري. كما أن، ثلاث أرباع المقاولات النسائية المعنية بالتقييم، تتواجد على صعيد الدار البيضاء (63%) والرباط (12%). وعلاوة على ذلك، تشير نتائج الدراسة إلى أنه، بالمقارنة بالنتائج التي أسفرت عنها دراسة استقصائية أجريت سنة 2004، أصبح نشاط المقاولات التي تديرها النساء أكثر استقرارا. حيث أن المقاولات التي يتعدى نشاطها أكثر من 10 سنوات أصبحت تمثل 50% من مجموع المقاولات النسائية مقابل 44% سنة 2004.

كما أن غالبية النساء المقاولات اللاتي شملهن الاستطلاع لهن مستوى تعليم عالي (92%)، وهن الدافع الأساسي لخلق المقاولات في 72% من الحالات، أي بزيادة أربع نقاط مقارنة مع 2004. كما أن غالبية النساء اللواتي شملهن الاستطلاع كن، قبل الولوج إلى ريادة الأعمال، يعملن في مقالة أخرى (73%)، كمسير أو إطار أو كمستخدم.

غير أن الدراسة أبرزت العديد من الصعوبات التي تواجهها النساء المقاولات. ووفقا للنساء المقاولات اللواتي شملهن الاستطلاع، فإن الصعوبات الرئيسية التي تواجهها المرأة خلال مرحلة خلق المقولة هي الولوج إلى الأسواق وتوفر الموارد البشرية (33% و32% على التوالي). كما يبرز الاستطلاع صعوبات أخرى تتعلق بالإجراءات الإدارية (29%) أو بالحصول على التمويل (29%). وتجدر الإشارة إلى أن العوامل المرتبطة بهيمنة العقلية الذكورية لها أيضا دور كبير في عرقلة تطور المقاولات النسائية (20%).

في هذا السياق، سلطت النساء المقاولات اللواتي شملهن الاستطلاع، الضوء على المحاور ذات الأولوية التي يتعين الانكباب عليها لتطوير ريادة الأعمال النسائية، من بينها:

- تقديم الاستشارات في مجال إدارة الأعمال (50% مقابل 40% سنة 2004).
- تسهيل الحصول على التمويل (44% مقابل 59% سنة 2004).
- تبسيط الإجراءات الإدارية (25% مقابل 56% سنة 2004).
- تحسين فرص الحصول على المعلومات (23% مقابل 31% سنة 2004).

³⁸ "تقييم ريادة الأعمال النسائية في المغرب"، تقرير النتائج، أبريل 2015.

³⁹ استهدفت الدراسة، التي أنجزت ما بين نونبر 2014 وأبريل 2015، عينة ضمت 400 امرأة رئيسة مقولة، وفق معايير شملت حجم المقولة، والانتماء الجغرافي والأنشطة المزاول.

6. مجال التكنولوجيات الجديدة

في ظرفية تتسم بتطور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والثورة الرقمية، بات من الضروري التساؤل حول مساهمتها في تعزيز المساواة بين الجنسين. ولذلك، يتعين مراعاة الاحتياجات المتباينة لمختلف الفئات المستهدفة (الرجال والنساء والشباب ومكان الإقامة...) في إعداد وتنفيذ وتبعية/تقييم الاستراتيجيات الخاصة بتطوير هذا القطاع المبتكر.

1.6. مراحل تقدم استراتيجية عمل القطاع

أطلق المغرب، بعد الانتهاء من خطة "المغرب الرقمي 2013" في يوليوز 2016، استراتيجية جديدة "المغرب الرقمي 2020" تهدف إلى إدماج البلاد في الاقتصاد الرقمي وتعزيز مكانته كمركز رقمي إقليمي. وتهدف هذه الاستراتيجية الجديدة، في أفق 2020، إلى رقمنة نصف الإجراءات الإدارية وربط 20% من المقاولات الصغرى والمتوسطة المغربية وتقليص الفجوة الرقمية بـ 50% ولتحقيق هذه الأهداف، تركز هذه الاستراتيجية على خمس أعمدة رئيسية لا سيما التحول العميق للإدارة العمومية وإعادة تنشيط دينامية الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والحكامة الرقمية وإدماج واستعمال مشترك لأنظمة المعلومات والقدرة التنافسية للمقاولات الصغرى والمتوسطة من خلال تكنولوجيا المعلومات.

ولضمان تفعيل هذه الاستراتيجية، تم إنشاء⁴⁰ وكالة للتنمية الرقمية خاصة بالاقتصاد الرقمي والحكومة الإلكترونية. وتتمثل مهامها الرئيسية في ضمان المتابعة الفعالة لتنفيذ "المغرب الرقمي 2020".

2.6. الجهود المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين

تمت مواصلة المشاريع الرئيسية التي تم إطلاقها في إطار خطة "المغرب الرقمي 2013" خلال سنة 2016 في إطار الاستراتيجية الجديدة "المغرب الرقمي 2020"، ولا سيما تلك المتعلقة بتحقيق مهام الخدمة الشاملة (باكت، جيني، مشروع "رامد" وبرنامج إنجاز) ورقمنة الإدارة العمومية وتعزيز إنتاجية المقاولات الصغرى والمتوسطة⁴¹.

❖ **برنامج تحقيق الخدمة الأساسية:** يشمل، على العموم، تغطية المناطق البيضاء وتوسيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم العمومي من خلال:

- **برنامج باكت:** يهدف إلى نشر خدمات الهاتف والإنترنت على مستوى 9.263 جماعة قروية، التي تم تشخيصها كمناطق بيضاء. ومن حيث النتائج، مكن هذا البرنامج من تغطية ما يقرب من 8.806 جماعة، وهو ما يمثل نسبة إنجاز تناهز 95%. وقد استفاد هذا البرنامج من مساهمة صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات بمبلغ 1,67 مليار درهم خلال الفترة 2010-2015.
- **مشروع تحديد المستفيدين من المساعدة الطبية الأساسية "رامد":** هذا المشروع، الذي تقوده الوكالة الوطنية للتأمين الصحي بشراكة مع وزارة الصحة والوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، والتي يساهم صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات في تمويله بـ 60 مليون درهم، يهدف إلى استخدام البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية في نظام المساعدة الطبية "رامد" بدلا من بطاقة رامد الحالية. كما يهدف إلى إنشاء قاعدة بيانات لتتبع هذا البرنامج من قبل مختلف الشركاء.
- **برنامج جيني:** مكن من تجهيز 9.997 مؤسسة تعليم وربط 838.2 مؤسسة بشبكة الإنترنت، وإنشاء المختبر الوطني للموارد الرقمية وإنشاء بوابة إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم وكذا تكوين 146.608 فاعل (المدرسون والجهاز الإداري). وخلال الفترة 2006-2015، استفاد هذا البرنامج من 1,04 مليار درهم من صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات و390 مليون درهم من ميزانية الدولة. ومنحت لجنة تدبير الخدمة الأساسية للاتصالات، ميزانية إضافية قدرها

⁴⁰ اعتمد مجلس النواب في 16 غشت 2017 مشروع القانون 61-16 تحدث بموجبه وكالة التنمية الرقمية.

⁴¹ تجدر الإشارة إلا أنه لم يتم إدراج هذه البرامج في مشروع نجاعة الأداء لوزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي المرافق لقانون المالية 2017.

90 مليون درهم. وتهم العمليات المنجزة إلى متم مايو 2017، بمبلغ قدره 693,9 مليون درهم، اقتناء المعدات الرقمية والتكوين المصادق عليه لفائدة الهيئات البيداغوجية والإدارية ووضع البنيات التحتية الملائمة لتكنولوجيات المعلومات.

- **برنامج إنجاز:** يهدف هذا البرنامج، الذي انتهى سنة 2016، إلى تجهيز الطلبة بحزمة مكونة من حاسوب محمول مع خدمة الاشتراك لسنة في شبكة الإنترنت المتنقل من الجيل الثالث، وذلك بدعم 85% من التكلفة الإجمالية من طرف الدولة والمحدودة في 3.600 درهم. وقد استفاد 107.000 طالب من البرنامج. وساهم صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات خلال فترة 2010-2015 لفائدة البرنامج ب 307 مليون درهم.
- **برنامج E-sup:** يهدف هذا البرنامج إلى تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم العالي لتسهيل الولوج للمعلومة وذلك من خلال اقتناء الموارد الرقمية والتربوية من أجل توفير بيئة عمل ملائمة. وتبلغ الميزانية التي خصصها صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات مقابل هذا البرنامج 120 مليون درهم.
- **برنامج "Net-U":** ويهدف هذا البرنامج، الذي يتم تمويله من صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات، إلى التغطية المجانية لجميع المؤسسات والأحياء الجامعية الوطنية بالإنترنت ذات الصبيب العالي. وتهدف المرحلة الأولى لهذا البرنامج إلى تغطية ما بين 100 و150 مؤسسة وحي جامعي، بميزانية قدرها 124 مليون درهم.

❖ برنامج رقمنة الإدارة: يهدف إلى تقريب الإدارة من احتياجات المتعاملين معها من خلال:

- **برنامج الحكومة الإلكترونية:** بالإضافة إلى 69 خدمة إلكترونية مفعلة، عرفت سنة 2016 تحقيق مشاريع جديدة، لاسيما، إحداث قاعدة الربط البيني بين الإدارات، والنشر الإلكتروني للإشعارات القانونية ووضع منظومة لتدبير الأسئلة البرلمانية وتطوير تطبيقات للهاتف المحمول لتتبع خدمات الحكومة الإلكترونية. ومن المقرر اتخاذ إجراءات إضافية خلال سنة 2017، بما في ذلك تنسيق برنامج الحكومة الإلكترونية في إطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وتعزيز التعاون على المستوى الدولي، خاصة نقل مشاريع الحكومة الإلكترونية لفائدة الدول الإفريقية.

❖ برنامج تعزيز إنتاجية المقاولات الصغرى والمتوسطة من خلال ثلاثة برامج: مساندة وانفتاح، ومشروع رواج لتكنولوجيا المعلومات للشركات الصغيرة جدا. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء صندوق المغرب الرقمي منذ 2010 بمثابة محفز للمقاولات الناشئة ذات الإمكانيات القوية الساعية إلى احتلال المناصب الريادية في قطاعها.

- **برنامج مساندة:** وقد استفادت من هذا البرنامج منذ انطلاقه سنة 2010 إلى يونيو 2016، 783 شركة لمواكبة 991 مشروع لتحسين وتبسيط العمليات الأساسية لتدبير مواردها أو لقيادة استراتيجية التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع عرض متكامل جديد لدعم المنظومات وتشمل دعم الاستثمار الذي يعزز النمو والإبداع والمساعدة التقنية لإعادة الهيكلة وتحسين الأداء والولوج إلى الأسواق وفتح الرأس المال.
- **برنامج انفتاح:** يعتمد على تحسيس المقاولات الصغيرة جدا لاستخدام تكنولوجيا المعلومات، وقد استفاد من هذا البرنامج 6.400 مستفيد مما يشكل 64% من الهدف المسطر. ومن أجل تعزيز روح المبادرة النسائية ورفع نسبة مشاركة المقاولات المسيرة من طرف النساء بالبرنامج من 7% إلى 20%، أطلق برنامج "انفتاح من أجلها" في نهاية 2012 لفائدة النساء رئيسات المقاولات واللواتي استفدن من 810 رخصة رقمية.

- **مشروع رواج لتكنولوجيا المعلومات للشركات الصغيرة جدا:** يهدف إلى دعم ومرافقة 1000 نقطة بيع مستفيدة من برنامج رواج للتحديث ولتحسين الأرباح باقتناء حزمة تكنولوجيا المعلومات. وتمول هذه الحزمة بنسبة 75% بسقف 12.000 درهم.

- **صندوق المغرب الرقمي:** وهو صندوق مؤسساتي تم إنشاؤه، سنة 2010، من طرف الدولة وصندوق الإيداع والتدبير ومجموعة من البنوك المغربية وتتولى تدبيره الشركة المغربية لتكنولوجيا المعلومات. وتبلغ قيمة هذا الصندوق 100 مليون درهم مخصصة لمقاولات قطاع التكنولوجيات الحديثة. ويمكن تخصيص جزء من الاستثمار لقطاعات أخرى أكثر شمولية مثل التكنولوجيا الأيكولوجية أو التكنولوجيا الحيوية أو أي قطاع آخر غير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد فحص هذا الصندوق أكثر من 400 ملف منذ تأسيسه إلى سنة 2016 واستثمر في 17 شركة ناشئة.

يتكون المستفيدون المباشرون من هذه البرامج من المواطنين والتلاميذ والطلبة وكذا المقاولين... ومع ذلك، ولضمان التطبيق الجيد لأحكام القانون التنظيمي للمالية (المادة 39)، ينبغي إنشاء نظام لتتبع ولتقييم فوائد هذه البرامج يتضمن معطيات حول الولوج المتكافئ والاستفادة المتساوية بين النساء والرجال والطلاب والطالبات والفتيات والفتيان، وكذا المقاولين والمقاولات. ولذلك، من المهم أن تقوم السلطات المسؤولة عن تنفيذ الاستراتيجية الجديدة من إنشاء نظام معلومات يراعي بعد النوع الاجتماعي ويضم العديد من المعطيات لاسيما، معدل ولوج المرأة لخدمة الهاتف النقال حسب الوسط (حضري/قروي) ومعدل ولوج المرأة لخدمة الهاتف الثابت حسب الوسط (حضري/قروي)، ومعدل ولوج المرأة لخدمة الانترنت حسب الوسط (حضري/قروي)، والتصنيف حسب النوع لعدد المستفيدين من برامج الخدمة الشاملة (جيني وإنجاز) ومن برامج تعزيز انتاجية المقاولات الصغرى والمتوسطة (مساندة وانفتاح ومشروع رواج لتكنولوجيا المعلومات للشركات الصغيرة جدا...) والتصنيف الجهوي لبرامج Net-U و E-SUP ومعدل النساء التي تحتل مناصب المسؤولية في المؤسسات الخاصة بالقطاع.

3.6. جرد حصيلة الفوارق بين الجنسين في القطاع على ضوء الجهود المبذولة

يعرف معدل الولوج إلى الهاتف النقال نموا مهما، كما يتضح ذلك من خلال معدل الاستخدام الذي يصل إلى 120,66% في نهاية يونيو 2017، ومن خلال معدل التجهيز عند الفئة العمرية التي تتراوح بين 12 و 65 سنة الذي وصل إلى 95% سنة 2016 مقابل 94,4% سنة 2015. إلا أن معدل التجهيز يخفي فوارق بين الوسط الحضري والقروي بفارق يقدر بنحو 7 نقط (97,6% في الوسط الحضري مقابل 90,7% في الوسط القروي). وعلاوة على ذلك، بلغ معدل التجهيز بالهواتف المحمولة الذكية سنة 2016 عند فئة المراهقين والشباب (فئة 12-24 سنة) مستويات عالية جدا تقدر بنحو 85,9% مقابل 80% سنة 2015. وفي المناطق القروية، عرف معدل التجهيز بالهواتف المحمولة الذكية ارتفاعا ملحوظا بحيث انتقل من 42,5% سنة 2015 إلى 56% سنة 2016. وحسب النوع، يفوق معدل تجهيز الرجال سنة 2016 معدل النساء (69,5% مقابل 64,5%)⁴².

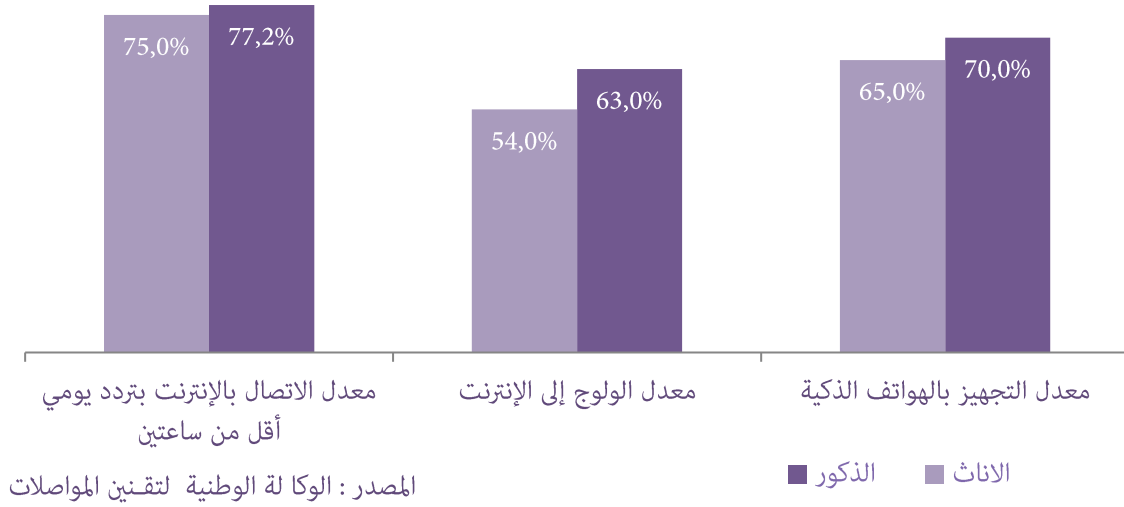
وفيما يخص قطاع الهاتف الثابت، عرف بدوره نموا ضئيلا حيث لم يتجاوز معدل استخدامه 5,9% في يونيو 2017. كما تراجع معدل تجهيز المنازل من 26% سنة 2013 إلى 24% سنة 2014 و 22,3% سنة 2015 و 21,8% سنة 2016. وفي الوسط الحضري، يبلغ هذا المعدل 31,7% سنة 2016 مقابل 2,4% في الوسط القروي.

وفيما يخص الإنترنت، حافظ من جانبه، على وتيرة نمو قوية بحيث سجل المغرب 19,243 مليون مشترك في نهاية يونيو 2017 مما رفع معدل الاستخدام إلى 55,21% مقابل 44% في نفس فترة السنة السابقة. وحسب النوع، تسجل نسبة الرجال مستخدمي الإنترنت 63,1% مقابل 53,5% بالنسبة للنساء، فيما بلغت نسبة الأسر المتوفرة على الإنترنت في المنازل 68,5% مع تسجيل تفاوت بين المناطق الحضرية والقروية (77,2% من الأسر في المناطق الحضرية يلجؤون إلى الإنترنت مقابل 51,3% في المناطق القروية). وانتقلت نسبة الأسر المجهزة بالإنترنت المتنقل من 65% سنة 2015 إلى 66,5% سنة 2016.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستعمال اليومي لخدمة الإنترنت عند الرجال أكبر من النساء، حيث 77,2% من الرجال يستعملون الإنترنت أقل من ساعتين يوميا مقابل 74,7% بالنسبة للنساء، وفق البحث الوطني السنوي حول مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عند الأسر والأفراد التي أجرتها الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات سنة 2016.

فيما بلغ معدل تجهيز الأسر بمعدات الحاسوب و/أو اللوحة الرقمية 54,9% سنة 2016 من بينها 69,2% في المجال الحضري و 26,6% في المجال القروي.

⁴² البحث الميداني السنوي لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأسر والأفراد، الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، 2017.



مبيان 9 : استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب النوع

7. قطاع التجارة الخارجية

يعتبر منظور المساواة بين الجنسين في السياسة التجارية خطوة ضرورية لوضع سياسة متماسكة وشاملة تراعي الاحتياجات المختلفة لجميع المعنيين بالتجارة الخارجية.

1.7. مراحل تقدم عمل استراتيجية القطاع

ينشط حاليا في قطاع التصدير حوالي 5.000 مصدر، بما في ذلك 100 مقالة، تمثل 80% من الصادرات. وخلال السنوات الأخيرة، اتخذ المغرب سلسلة من التدابير لدعم قطاع التصدير. وهكذا، أنشأت الحكومة منذ سنة 2013 برنامج دعم إنشاء اتحادات التصدير. وقد استفاد منذ إنشائه 17 اتحادا للتصدير تضم 88 مقالة مصدرة .

وتتضمن الصيغة الجديدة "Export Synergy" التي اعتمدت سنة 2017، والتي تهدف إلى جمع المقاولات حول نفس الرؤية الاستراتيجية وفي نفس القطاع عدة تحسينات، على غرار تبسيط إجراءات الدعم وتخفيض الحد الأدنى من خمسة كيانات لتشكيل اتحاد إلى ثلاثة كيانات.

وبالإضافة إلى برنامج دعم إنشاء اتحادات التصدير، أعد قطاع التجارة الخارجية عقودا لتنمية الصادرات مع تحمل تكاليف أنشطة التسويق والترويج في الأسواق الخارجية. ويخص هذا البرنامج الشركات التي يتراوح رقم معاملاتها بين 5 ملايين درهم و500 مليون درهم خلال السنوات المالية الثلاث الأخيرة. وفيما يتعلق بالنسخة الرابعة من البرنامج، يعتزم القطاع دعم 100 مقالة للفترة 2017-2019.

كما أحدث قطاع التجارة الخارجية برنامجا جديدا لدعم الصادرات "برنامج دعم المصدرين المبتدئين" يهدف إلى تمويل تكاليف تشخيص وإعداد استراتيجية تطوير الصادرات، وتكاليف التكوين، وتكاليف تأطير وتتبع خطة عمل المقاولات فيما يخص سياسة التصدير. ويغطي البرنامج أيضا النفقات المتصلة بأنشطة التنقيب والتسويق والولوج إلى الأسواق. وهكذا من المقرر أن تستفيد قرابة مائة مقالة من إجراءات هذا البرنامج ، خلال الفترة 2017-2018.

2.7. الجهود المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين داخل القطاع

يتعين على قطاع التجارة الخارجية البدء بإجراءات /مشاريع في إطار برنامج عملها تراعي الفوارق بين الجنسين من أجل تنزيل أحكام القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، لا سيما المادة 39 منه.

1.2.7. مراعاة بعد النوع في تسيير الموارد البشرية

يشغل قطاع التجارة الخارجية 246 من الموظفين والأعوان، منهم 121 نساء، أي ما يمثل 49,2%. وفي ما يخص نسبة النساء في مناصب المسؤولية، فقد بلغت 27,5% سنة 2017.

2.2.7. البرامج والمشاريع التي تراعي مقارنة النوع الاجتماعي

امثالاً لأحكام القانون التنظيمي المتعلق بقانون المالية، ولا سيما المادة 39 منه، يتعين على قطاع التجارة الخارجية دمج المشاريع في إطار برامج عملها تراعي الفوارق بين الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القطاع مدعو إلى تصميم مؤشرات الأداء تراعي مقارنة النوع من أجل تأمين المتابعة/ التقييم في هذا المجال.

ومن الضروري إدماج بعد النوع، على وجه الخصوص، في آليات وطرائق دعم الشركات المصدرة. وتجدر الإشارة إلى أن البرنامج الجديد لدعم المصدرين المبتدئين يتوافق تماماً مع اعتماد مؤشرات مناسبة تستهدف مشاريع المقاولات التي تديرها أو تملكها النساء (أنظر الجدول أدناه).

الأهداف	مؤشرات مقترحة تراعي مقارنة للنوع
انعاش التجارة الخارجية	عدد المؤسسات التي تستفيد من برنامج دعم الصادرات: يرفق هذا المؤشر مع مؤشر آخر يتعلق بعدد المقاولات المستفيدة من دعم اتحادات التصدير والتي تملكها أو تديرها نساء
إدارة وتقييم الموارد البشرية للقطاع	- عدد المستفيدين من التكوين المستمر: يرفق هذا المؤشر مع مؤشر آخر يتعلق بعدد النساء المستفيدات من التكوين؛ - عدد النساء في مناصب المسؤولية.

8. قطاع السياحة

تعتمد استراتيجية القطاع السياحي على أسس التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمستدامة. من هذا المنطلق، تسعى هذه الاستراتيجية إلى الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المختلفة لجميع مكونات الفئات المستهدفة بالنشاط السياحي. ووعياً بأهمية دور المرأة في تنمية القطاع السياحي، تسهر هذه الاستراتيجية على تعزيز التواجد النسوي في الأنشطة السياحية من خلال تحسين ظروف عيش الساكنة المحلية عن طريق خلق فرص الشغل وتكوين اليد العاملة. وفي هذا الصدد، تعمل مجموعة من البرامج السياحية، خاصة منها التي تستهدف تنمية المجال القروي، على تشجيع بروز المرأة كفاعل اقتصادي واجتماعي في إطار عدة تعاونيات وكذا في مبادرات أخرى مدرة للدخل.

1.8. مراحل تقدم استراتيجية القطاع

بفضل مساهمته في التوازنات الماكرواقتصادية، يحتل القطاع السياحي مكانة مميزة ضمن القطاعات الاقتصادية في البلاد، حيث سجلت حصته في الناتج الداخلي الخام 6,5% برسم سنة 2015، ويوفر 515.000 فرصة عمل ويذر مداخيل بالعملية الصعبة تناهز 64,2 مليار درهم، أي ما يعادل 42% من صادرات الخدمات، برسم سنة 2016.

ويؤكد تحليل النتائج المحلية لقطاع السياحة قدرته على مواجهة التحديات المرتبطة بالظرفية الدولية المتقلبة. إلا أنه يبرز أيضاً الاختلالات الهيكلية التي يواجهها القطاع بكافة المتدخلين فيه والتي تحذر من إمكانية عدم تحقيق طموحات رؤية 2020.

وفي هذا السياق، ووفقاً للظرفية الحالية للسياحة الوطنية، تظل آفاق نمو هذا القطاع جد واعدة، خلال سنة 2017، بالنظر لارتفاع عدد السياح الوافدين بنسبة 8,1% عند نهاية يوليو 2017 نتيجة لتوافد السياح الأجانب (+13,5% بحصة 51% من إجمالي عدد السياح الوافدين) المرتبط بانتعاش الأسواق التقليدية (+6% من إسبانيا و+5% من فرنسا) إلى جانب المنحى الإيجابي الذي سجلته

الأسواق الناشئة (406% للصين⁴³ و46% لليابان و47% للبرازيل)، وكذا استمرار ثقة المغاربة المقيمين بالخارج (3%). كما ارتفعت ليالي المبيت بنسبة 17,2% عند نهاية يوليو 2017 (21% لغير المقيمين و9% للسياحة الداخلية بحصة 31% من إجمالي ليالي المبيت) فيما ارتفعت عائدات السفر بنسبة 5% متم غشت 2017.

كما أثر تراجع القدرة الاستثمارية للفنادق ذات العلامات التجارية الرئيسية، وكذا تدهور هوامش الربح لمنظمي الرحلات السياحية سلباً، على العرض الوطني للسياحة ذات الجودة العالية. فعلى سبيل المثال، ارتفعت الطاقة الاستيعابية للفنادق المصنفة بنسبة 5,2% في المتوسط عند نهاية سنة 2016 لتبلغ 242.707 سرير (2,2 نقاط أقل من المنحى المحدد لتحقيق أهداف رؤية 2020)، مما يشكل عجزاً قدره 31.747 سرير مقارنة بالهدف المرحلي لرؤية 2020.

ويشهد على تراجع جاذبية القطاع، تباطؤ توافد السياح الذي بلغ عددهم 10.33 مليون سنة 2016، أي بزيادة قدرها 1,8% في المتوسط بين سنتي 2010 و2016 (5,4 نقاط أقل من المنحى المحدد لتحقيق أهداف رؤية 2020)، مما يشكل عجزاً قدره 3,75 مليون سائح مقارنة بالهدف المرحلي لرؤية 2020.

إلا أن الاهتمام الخاص الذي توليه السلطات العمومية للقطاع مع تحسن في أوضاع التسويق والظرفية الدولية قد يمكن من تدارك الوضع بالعودة إلى المنحى المسطر لرؤية 2020 مما سيمكن من استقطاب 13,6 مليون سائح عند متم الاستراتيجية (+3,9% في المتوسط، أي بفارق 6,7 مليون سائح مقارنة مع هدف سنة 2020)، وذلك في أفق انتعاش (+5,3% بالنسبة لفرنسا) وتعزيز (+7,4% بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج و+9,8% للمملكة المتحدة) الأسواق التقليدية القصيرة المدى بين سنتي 2017 و2020، إلى جانب تدعيم (+14,1% بالنسبة للشرق الأوسط) والانفتاح (الولايات المتحدة وروسيا والصين، ...) على الأسواق المتوسطة والطويلة المدى.

2.8. الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين

قام قطاع السياحة بمجموعة من التدابير من أجل تعزيز مكانة المرأة في المجال السياحي. إلا أن هذه الجهود لا تترجم بطريقة منهجية في مخططات عمل القطاع. مما يستوجب مجهودات إضافية حتى يتمكن القطاع من تطبيق المادة 39 من قانون المالية الجديد.

1.2.8. مراعاة بعد النوع الاجتماعي في تسيير الموارد البشرية داخل القطاع

يتوفر قطاع السياحة حالياً على 1.335 إطاراً وعوناً، منها 621 امرأة، أي ما يعادل نسبة 47% من مجموع الموظفين. وتمثل نسبة النساء داخل الإدارة المركزية نسبة أكبر تقدر بـ 50%. ويعزى ذلك إلى عمليات التوظيف التي أنجزت خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغت نسبة النساء 60% برسم سنة 2016.

وبخصوص مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار داخل قطاع السياحة، يبلغ عدد مناصب المسؤولية التي تحتلها المرأة 23 منصباً، أي ما يعادل 27% من مجموع المسؤولين. إلا أن هذه النسبة تتفاوت بين الإدارة المركزية والجهوية:

- 43% من مجموع مسؤولي الإدارة المركزية ؛
- 20% من مجموع مسؤولي المندوبيات ؛
- 9% من مجموع مسؤولي مؤسسات التكوين.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن قطاع السياحة يضم بين موظفيه السامين امرأة كاتبة دولة وامرأة كاتبة عامة وامرأة مديرة مركزية.

وفيما يخص التكوين المستمر، بلغت نسبة النساء 40% من مجموع المستفيدين.

⁴³ إذا تم الحفاظ على هذا المعدل إلى نهاية 2017، سيصبح السوق الصيني بنفس أهمية السوق الإيطالي والألماني من السياح الأجانب بما يقارب 240.000 زائر مقابل 42.844 سنة 2016.

2.2.8. مراعاة بعد النوع في برامج ومشاريع القطاع

من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين في قطاع السياحة، تم وضع عدد من المشاريع، وأخرى في طور الإعداد، تتعلق بإمكانية تشغيل المرأة في المجال السياحي وتكييف العرض السياحي للحاجيات الخصوصية للمرأة.

❖ التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة عن طريق السياحة بالمغرب

على هامش اليوم المغربي للسياحة المستدامة والمسؤولية الذي نظم بالرباط، في 25 و26 يناير 2016، تم التوقيع على مذكرة تفاهم متعلقة بالتمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة من خلال السياحة بالمغرب، وذلك من طرف كل من قطاع السياحة والمنظمة العالمية للسياحة والكنفدرالية الوطنية للسياحة.

ويظل الهدف الرئيسي من هذا المشروع هو النهوض بالاستقلالية الاجتماعية والاقتصادية للنساء من أجل تعزيز الأثر الإيجابي للتنمية السياحية على حياتهن والمساهمة في المساواة بين الجنسين في المجالات التالية:

- تعزيز تشغيل النساء في المقاولات السياحية وفي الأنشطة المذرة للشغل ذات الصلة بالسياحة،
 - مضاعفة الفرص لصالح المرأة من خلال إحداث مقاولات صغرى خاصة بها وعبر التمويل الصغير،
 - النهوض بمشاركة المرأة على المستوى المحلي في مراحل التخطيط والتدبير وأخذ القرار في مجال السياحة.
- وسيتم تصنيف هذا المشروع إلى مخططات عمل تهم أربع جهات نموذجية، تم اختيارها وفق مؤهلاتها في التنمية السياحية، يتعلق الأمر بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة وجهة فاس-مكناس وجهة مراكش-آسفي وجهة بني ملال-خنيفرة.

❖ برنامج التنمية المندمجة للسياحة القروية والطبيعية

من أجل توفير عرض متنوع وغني للسياحة القروية على مستوى التراب الوطني، تم إطلاق برنامج التنمية المندمجة للسياحة القروية والطبيعية للفترة 2014-2025، والذي يقترح مجموعة من المشاريع السياحية المدرة للدخل في مجال الاستقبال والمعلومة والمدارات والتنشيط والإيواء. ويعد هذا البرنامج الذي يستهدف الفئات الهشة والمعزولة في العالم القروي بمثابة فرصة لتحسين فرص الشغل للنساء في المجال القروي، حيث تقدر فيه نسبة البطالة في صفوف النساء بنحو 63,4% حسب إحصائيات سنة 2015.

❖ الميثاق المغربي للسياحة المسؤولة

جعلت استراتيجية التنمية السياحية بالمغرب "رؤية 2020" الاستدامة من أهم روافعها البنيوية، حيث خصصت لها ورشا خاصا (من بين ستة أورايش رئيسية في الرؤية)، يهدف إلى إدماج الإستدامة طوال مراحل حياة المنتج السياحي (التخطيط والتصميم والاستثمار والاستخدام والترويج والتقييم). وفي هذا الإطار وأمام الاهتمام الدولي المتزايد بالإشكالات المتعلقة بالتنمية المستدامة⁴⁴، أكد قطاع السياحة التزامه بالسياحة المستدامة من خلال إعادة صياغة الميثاق المغربي للسياحة المسؤولة، والذي كان يعرف بالميثاق المغربي للسياحة المستدامة⁴⁵. ويأخذ الميثاق الجديد حاليا بعين الاعتبار كل هذه التطورات ويبلورها على شكل التزامات واضحة لكل الفاعلين (مؤسستين وسياح ومهنيين ومستثمرين ومواطنين)، على اعتبار المبادئ التأسيسية الأربعة للسياحة المستدامة والمتمثلة في:

- حماية البيئة والتنوع الحيوي ؛
- الحفاظ على الثقافة والتراث ؛
- إعطاء الأولوية للتنمية المحلية واحترام المجتمعات المضيفة ؛

⁴⁴ التوقيع على معاهدة باريس.

⁴⁵ تم تبنيه سنة 2006 في إطار رؤية 2020.

• تبني مبادئ الإنصاف والأخلاقيات والمسؤولية الاجتماعية.

كما يهدف الميثاق المغربي للسياحة المستدامة إلى توعية الأطراف المعنية بالسياحة بمسألة المساواة بين الجنسين، حيث ينص عليها في المبدأ الرابع المتعلق بالإنصاف والاخلاقيات والمسؤولية الاجتماعية، على مستوى الالتزام بتعزيز بعد النوع الاجتماعي في جميع أشكال التنمية والإنعاش السياحيين.

❖ القانون 14-80 المتعلق بالمؤسسات السياحية وباقي أشكال الإيواء السياحي:

بهدف ملاءمة العرض السياحي الوطني للمعايير الدولية وإدماج الممارسات الجيدة فيما يخص الجودة والأمن والنظافة والتنمية المستدامة، تم خلال شهر يوليوز 2015 المصادقة على القانون 14-80 المتعلق بالمؤسسات السياحية وباقي أشكال الإيواء السياحي. ومن أجل إدماج بعد النوع الاجتماعي ضمن معايير استقبال السياح، سيعتمد هذا القانون الجديد على جداول التصنيف التي تبرز ضرورة وضع تجهيزات منفصلة للنساء والرجال، خاصة في الحمامات والصونا وغرف تبديل الملابس.

وفيما يتعلق بميزانية قطاع السياحة، يتضح من خلال تقسيمها غياب بعد النوع الاجتماعي في البرامج. وبالتالي، لا تأخذ مؤشرات الأداء بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي كما ينبغي، اعتمادا على المادة 39 من قانون المالية التي تنص على إدماج هذا البعد في مؤشرات الأداء التي يتم إعدادها من طرف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية.

وفي هذا الإطار، وباتباع النهج التدريجي لإدماج النوع الاجتماعي في برمجة الاستراتيجية والميزانية لقطاع السياحة، نقترح فيما يلي بعض المؤشرات الممكن إدراجها في الجدول أسفله:

البرنامج	الميزانية (مليون درهم)	الأهداف	مؤشرات الأهداف	اقتراحات لمؤشرات تراعي مقارنة النوع الاجتماعي
دعم وحكامة وقيادة استراتيجية	99,33	مرافقة القطاع السياحي من خلال القيام بدراسات وتحاليل ملائمة	نسبة الدراسات التي تدمج مقارنة النوع الاجتماعي (مؤشر مقترح)	
		بلورة اتفاقيات تعاون وتشارك ثنائية ومتعددة الأطراف	-نسبة إنجاز اتفاقيات التعاون الدولية الموقعة	-نسبة الاتفاقيات الموقعة التي تتناول مقارنة النوع الاجتماعي في المجال السياحي
تنافسية واستدامة سلسلة القيم السياحية	26,9	تحديث وملاءمة الإطار القانوني للمهن السياحية	-نسبة إعداد النصوص القانونية والتنظيمية -نسبة إنجاز مراجع تلائم متطلبات التنمية المستدامة	-نسبة نشر مراجع للسياحة المستدامة والمسؤولية، الأخذ بعين الاعتبار مقارنة النوع الاجتماعي، في أوساط المهنيين السياحيين والسياح
		الإشراف والمراقبة والدعم لصالح المؤسسات السياحية والجمعيات المهنية	-نسبة التقدم في دعم مؤسسات الإيواء السياحية في إطار إعادة صياغة نظام التصنيف -نسبة الانخراط في المنصات الالكترونية للأنشطة السياحية -نسبة تأطير التمثيليات المهنية	-نسبة النساء المالكات/المديرات للمؤسسات السياحية -نسبة النساء المالكات/المديرات للمؤسسات السياحية الحاصلة على الدعم -نسبة النساء في التمثيليات المهنية الخاصة بالمهن السياحية

نسبة مشاركة النساء في دورات اليوم المغربي للسياحة المستدامة والمسؤولية	نسبة المشاركة في دورات اليوم المغربي للسياحة المستدامة والمسؤولية	قيادة الاستدامة وتوجيه القطاعات والمبادرات		
نسبة مشاركة النساء في دورات اليوم المغربي للسياحة المستدامة والمسؤولية	معدل نمو الترشيحات لسياحة المستدامة بالمغرب	وتتضمن		
نسبة النساء المستفيدات من التكوين المهني	التكوين المهني لصالح الموارد البشرية لمؤسسات التكوين الفندقية والسياحية (معدل بلوغ هدف التكوين)	تكوين الموارد البشرية لمؤسسات التكوين الفندقية والسياحية	26,6	تطوير الرأس مال البشري
نسبة النساء المستفيدات من التأطير البيداغوجي	معدل التأطير البيداغوجي (تقني وإجمالي)	تحسين نسبة التأطير البيداغوجي		
نسبة النساء المستفيدات من التأطير البيداغوجي	نسبة النساء المستفيدات من التأطير البيداغوجي في إطار التكوين في المهن السياحية			

3.8. جرد حصيلة الفوارق القائمة على النوع في القطاع السياحي على ضوء المجهودات المبذولة

حسب المنظمة العالمية للسياحة، تتشكل اليد العاملة السياحية من غالبية نسوية. إلا أن النساء تحتل في أغلب الأحيان مناصب شغل ثانوية وبرواتب هزيلة، بالإضافة إلى أن عدد كبير من النساء تقوم بأعمال غير مدفوعة الأجر داخل المشاريع السياحية الأسرية.

ووعيا منه بأهمية النهوض بالمساواة بين الجنسين في المجال السياحي بالمغرب، عمل قطاع السياحة على وضع مجموعة من التدابير الهادفة إلى توعية فاعلي القطاع. إلا أن النتائج تبقى دون مستوى التطلعات.

وبحسب معطيات قطاع السياحة، ناهزت نسبة الفتيات من مجموع الخريجين 43% برسم سنة 2016. وتعد هذه النسبة مهمة أكثر بالمعهد العالي الدولي للسياحة بطنجة حيث تفوق عتبة التكافؤ (55%).

وفي إطار المنظومة الوطنية للتكوين⁴⁶ في مجال السياحة، تفوق نسبة الفتيات نصف العدد الإجمالي للخريجين، أي 56% برسم سنة 2015، بما يوافق 1.239 خريجة، منها 65% تقنيات و18% تقنيات مؤهلة و16% تقنيات متخصصة.

إلا أن وضعية التكافؤ في دورات التكوين المهني في مجال السياحة لا تنعكس على مستوى سوق الشغل. إذ تعتبر نسبة النساء العاملات في المجال السياحي من بين الأدنى مقارنة مع باقي المجالات الاقتصادية، بما يوافق 22,8% سنة 2015. وتصل نسبة النساء في الساكنة النشيطة العاملة في المجال السياحي بالمحيط الحضري إلى 23,8% سنة 2015 مقابل 16,6% بالمحيط القروي.

مما يبرز ضرورة مراعاة بعد النوع الاجتماعي في نظام المعلومات الخاصة بالقطاع السياحي وذلك من أجل أخذ التدابير اللازمة لتحسين التواجد النوعي والكمي للنساء (المشاركة في جميع المراحل التديرية للقرار).

⁴⁶ معطيات قطاع التكوين المهني.

9. الوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة

تواصل الوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة مجهوداتها لأجل إدماج بعد النوع الاجتماعي ضمن ميكانيزمات تسيير الموارد البشرية، وكذا وضع إطار مقنن يهدف إلى تعزيز حضور النساء داخل هيئات الحكامة التابعة للمؤسسات العمومية.

1.9. مراحل تقدم استراتيجية عمل الوزارة

تنبثق الخطة التي اعتمدها الوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة، من التوجيهات السامية لصاحب الجلالة ومن مقتضيات الدستور وكذا من الخطة الحكومية. حيث قام الوزارة وبالتنسيق مع منظمة التعاون الدولي والتنمية الاقتصادية بوضع رؤية استراتيجية جديدة. وتهدف الرؤية إلى خلق دينامية تنموية تركز على أربع محاور رئيسية:

- إصلاح نظام المقاصة مع حماية القدرة الشرائية،
 - تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني،
 - تحسين حكمة السياسات العمومية،
 - مواكبة الإصلاحات الهيكلية والبرامج الاستراتيجية، عن طريق تنسيق وتتبع الشراكة مع الهيئات والمنظمات الدولية.
- وفي هذا الصدد، تم إتخاذ عدة إجراءات خلال سنة 2016، تهدف بالأساس إلى تعزيز التكامل بين السياسات العمومية، وتحسين نجاعة الإجراءات، وتحسين الحكامة العمومية، من أجل تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015.

2.9. الجهود المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين داخل القطاع

تعمل الوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة على تعزيز تواجد النساء داخل أجهزة الحكامة التابعة للوزارة والمؤسسات العمومية.

1.2.9. مراعاة بعد النوع الاجتماعي في إدارة الموارد البشرية للوزارة

فيما يخص الموارد البشرية، تتوفر الوزارة على 191 موظف، حيث بلغت نسبة التأنيث حوالي 45,5%، فيما تبلغ حصة النساء في مراكز المسؤولية 55%، مما يبين أن الوزارة قد ربت رهان المساواة. وتجدر الإشارة إلى أن 73% من مناصب رؤساء أقسام تشغلها النساء، مما يعكس دورهن في التأطير وتطبيق استراتيجية الوزارة.

2.2.9. البرامج والمشاريع المراعية للنوع الاجتماعي

وفي إطار التدابير المتخذة لتعزيز حكمة السياسات العمومية، قامت الوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة، بتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بوضع برنامج "تنسيق وتقييم السياسات العمومية" الذي يهدف إلى إنشاء وتجريب الآليات التي تمكن من التنسيق وتقييم السياسات العمومية، وكذا تتبع مهام كل الفاعلين، خلال مسلسل خلق ووضع الميزانية، وتطبيق وتقييم السياسات العمومية ومراعاة بعد النوع الاجتماعي وتمكين النساء.

وفي هذا الصدد، ومن أجل الخروج بتوصيات عملية، قامت الوزارة بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بإطلاق دراسة تهدف إلى تحليل النصوص القانونية والتنظيمية من منظور النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى إنجاز مقارنة دولية وكذا إقتراح توصيات لمواكبة وتعزيز المساواة بين الجنسين داخل هيئات الحكامة واتخاذ القرار.

وفي هذا الإطار، تم في فبراير 2017، عقد ورشة مشاورات حول المساواة في الولوج إلى هيئات الحكامة التابعة لكبرى الشركات العمومية والخاصة، وقد خصصت هاته الورشة لتقديم ومناقشة النتائج الأولية للدراسة. وقد شارك ممثلين عن القطاعات الحكومية المعنية، وهيئات التسيير التابعة للشركات العمومية والخاصة، والشركات المتداولة في البورصة وكذا الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

وفي نفس السياق، تسهر الوزارة على تتبع المخطط الإطار للأمم المتحدة للمساعدة على التنمية للفترة الممتدة من 2017 إلى 2021. كما أن الوزارة تنتمي إلى مجموعة التأثير الأولى "الحكامة الديمقراطية والجهوية الموسعة"، والتي تهدف إلى تقديم الدعم لمختلف

الشركاء والمجتمع المدني خلال تنزيل الجهوية الموسعة ومبادئ الحكامة الديمقراطية التشاركية، المستجيبة للنوع الاجتماعي، والمرتكزة على حقوق الإنسان، وفقا للدستور، وللالتزامات الدولية للمغرب.

شاركت الوزارة في أشغال مجموعة التأثير "السياسات العمومية والإستراتيجيات الوطنية والجهوية من أجل خفض التفاوتات الاجتماعية والإقتصادية وكذا تلك المرتبطة بالنوع."

❖ آليات التتبع والتقييم المراعية للنوع: وضع مؤشرات الأداء المستجيبة للنوع انسجاما مع القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية:

انخرطت الوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة في تطبيق مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، حيث تم توزيع الميزانية المخصصة حسب برنامجين: برنامج الدعم والقيادة وبرنامج الحكامة والقدرة الشرائية والتعاون.

وتنقسم هاته البرامج إلى خمسة مشاريع، لكن الوزارة لا تراعي مقتضيات المادة 39 من القانون التنظيمي لقانون المالية، والذي ينص على إدماج بعد النوع الاجتماعي ضمن مؤشرات الأداء. وفي هذا الإطار، يشير الجدول أسفله، إلى مقترحات جندرة بعض مؤشرات الأداء، بالنظر إلى استراتيجية الوزارة، وتعزيز المساواة بين الجنسين:

البرامج	المشاريع	الميزانية	الأهداف	مؤشرات الأداء	مؤشرات مقترحة
الحكامة، القدرة الشرائية والتعاون	تحسين حكمة السياسات العمومية	2,7	تحسين حكمة السياسات العمومية	عدد الآليات التي تم وضعها للتنسيق بين السياسات العمومية والتي تعنى بالنوع الاجتماعي	- عدد الآليات التي تم وضعها للتنسيق بين السياسات العمومية والتي تعنى بالنوع الاجتماعي
	تقوية التعاون الدولي مع شركاء التنمية (البنك الدولي، منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية...)	0	وضع إطار شراكة استراتيجية مع البنك الدولي وتقوية التعاون مع باقي هيئات التنمية	عدد إتفاقيات القروض والهبات المبرمة في السنة	عدد المشاريع المنجزة والتي تهتم بعد النوع الاجتماعي
الدعم والقيادة	تحسين ظروف العمل وتنمية القدرات وتعزيز النظام المعلوماتي للوزارة	28,6	عقلنة الموارد البشرية	معدل أيام التكوين لكل موظف سنويا	- حصة النساء المستفيدات من التكوين المستمر - حصة النساء في مناصب المسؤولية

مقترح مؤشرات مستجيبة للنوع الاجتماعي

10. كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي

يسعى الاقتصاد الاجتماعي إلى إنعاش الاقتصاد المحلي والشغل اللائق عن طريق دعم تمكين وتحرير المرأة والمجتمعات المحلية. ويمكن تطوير الاقتصاد الاجتماعي أيضا من القضاء على الفقر، كما يساهم في تحقيق نمو اقتصادي مندمج وشامل ومستدام. وفيما يخص الصناعة التقليدية، فإن المغرب يتوفر على خبرة وثروة معرفية كبيرة راكمها في هذا المجال ستساهم تنميتها في الحد من الفوارق بين الجنسين ودعم تمكين المرأة. ويساهم قطاع الصناعة التقليدية، في المجال الماكرو اقتصادي، في رفع تحديات العولمة والتبادل الحر والتنمية المستدامة. ولا يمكن لهذه الأهداف أن تتحقق بشكل فعال دون مراعاة بعد النوع الاجتماعي عند صياغة الأهداف المرتبطة بالبرامج ومؤشرات النتائج.

1.10. مراحل تقدم عمل استراتيجية القطاع

تعمل كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي تحت إشراف وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي. وتتلخص مهمتها الأساسية في دعم الاقتصاد الاجتماعي وتطوير الصناعة التقليدية.

قطاع الصناعة التقليدية

التزم قطاع الصناعة التقليدية بتنفيذ استراتيجيته في أفق 2015. وتتمثل المحاور الرئيسية لهذه الاستراتيجية في خلق دينامية بنسج المقاولات عبر :

- بزوغ المقاولات الكبيرة؛
- تطوير المقاولات الصغرى والمتوسطة المهيكلة؛
- تحسين مداخل الصناعات التقليدية؛
- تطوير جودة المنتجات وتأقللها مع حاجيات السوق؛
- وضع نظام للتكوين ذي جودة؛
- وضع نظام للتغطية الصحية؛
- تطوير آلات وأدوات جديدة لتمويل أنشطة القطاع.

ويتم حاليا إعداد الاستراتيجية الجديدة لقطاع الصناعة التقليدية ما بعد 2015 والتي ستضم إضافة إلى الصناعة التقليدية ذات محتوى ثقافي مهم، جميع حرف الصناعة التقليدية.

الاقتصاد الاجتماعي

في إطار الاستراتيجية الوطنية لتطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (2010-2020)، يهدف برنامج العمل الأفقي إلى دعم الفاعلين في القطاع، ودعم تسويق المنتجات وتشجيع النساء والشباب على وجه الخصوص على العمل التعاوني من أجل تحسين ولوجهم للأنشطة المدرة للدخل وإلى التشغيل الذاتي. وترتكز هذه الاستراتيجية على رافعتين و7 محاور:

- الرافعة الأولى: دعم الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي وتشجيع التكامل بين مختلف مكوناته.
 - الرافعة الثانية: تحسين الحكامة والمناخ العام للقطاع.
- وتجدر الإشارة، إلى أن القانون الإطار الجديد للاقتصاد الاجتماعي والذي يهدف إلى تحسين تنظيم هذا القطاع هو في مرحلة الإعداد، وسيتمكن القطاع من :
- توضيح مجالات التدخل.

- تعزيز الدور السوسيو اقتصادي للاقتصاد الاجتماعي.
- العمل من أجل تحقيق الإدماج والتنسيق والالتقائية في برامج مختلف الفاعلين بالقطاع.
- تطوير نجاعة وحدات القطاع (التعاونيات والجمعيات والتعاضديات...) من خلال عمليات التشبيك والتجميع.

2.10. الجهود المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين داخل القطاع

1.2.10. مراعاة المساواة بين الجنسين في تسيير الموارد البشرية داخل القطاع

يبلغ عدد موظفي كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي حوالي 1.039 شخص، منهم 43% من النساء. وتصل حصة النساء من الأطر العليا 47% و30% من الأطر المتوسطة.

وتبلغ حصة النساء من مناصب المسؤولية 25% أي ما يعادل 33 امرأة، غالبيةهن رؤساء مصالح مركزية (45% من مجموع المصالح المركزية)، في حين تتقلد امرأة واحدة فقط منصب مدير مركزي من أصل 5 مناصب كما تمثل النساء 7% من مناصب المدراء الترابيين.

2.2.10. مراعاة بعد النوع في برامج ومشاريع القطاع

تنقسم ميزانية قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، وفق مقتضيات القانون التنظيمي 130-13 المتعلق بقانون المالية، إلى 3 برامج و12 مشروعاً.

وتجدر الإشارة، إلى أن جميع النفقات هي ذات طابع عام ولا تعكس الجهود المبذولة في مجال تقليص الفوارق بين الجنسين في قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، خصوصاً تلك الموجهة نحو تشجيع استفادة النساء من البرامج المذكورة.

وسيمكن وضع أهداف ومؤشرات تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي المقررة في القانون التنظيمي المتعلق بقانون المالية من تصحيح هذه الاختلالات ودعم تمكين المرأة.

ويبرز الجدول التالي مشاريع القطاع والميزانيات المخصصة لها، كما يبين بوضوح مساهماتها الضمنية في تشجيع النساء بقطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.

البرامج	مشاريع تأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين	الميزانية المخصصة (بالملايين)	الحصة في الميزانية الإجمالية للوزارة
الصناعة التقليدية	دعم الإنتاج والتسويق	163	26%
	- إحداث علامات تجارية، وإصدار شهادات، وابتكار - مواصلة مشاريع حساب تحدي الألفية	10,4	1,7%
	دعم مشاريع الصناعة التقليدية: - المساهمة في ميزانية استثمار دار الصنعة - مواصلة مشاريع حساب تحدي الألفية	93,4	15%
	التكوين الأولي	55,4	8,9%
	- تعلم القراءة والكتابة الوظيفية - مواصلة مشاريع حساب تحدي الألفية	3	0,5%
الاقتصاد الاجتماعي	دعم الاقتصاد الاجتماعي	16,3	2,6%
المجموع		341,6	55%

المصدر: كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي

التصنيف الميزانتي للمشاريع المنفذة من طرف كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي لسنة 2017، والتي تستجيب ضمناً لبعده النوع

تخصص كتابة الدولة المكلّفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي 55% من ميزانيتها لمشاريع يغيب عن عناوينها وأهدافها إدماج بعد النوع الاجتماعي رغم الحضور الجلي للنساء في قطاعاتها.

➤ مراعاة بعد النوع في برامج ومشاريع قطاع الصناعة التقليدية

يعد تطوير بنيات الإنتاج والتسويق حلقة مهمة في تحقيق التنمية السوسيو اقتصادية وخلق مناصب شغل بقطاع الصناعة التقليدية. وتجدر الإشارة، إلى أن التنمية المستدامة للقطاع وإدماجه في الحلقة الاقتصادية والتجارية رهين بتوفير فضاءات إنتاج وتسويق ملائمة.

❖ دار الصنعة

يوفر دار الصنعة مساحات للإنتاج بالنسبة للصناعات التقليدية القرويات، كما يمكنهم من عرض منتجاتهن وتسويقها إضافة إلى توفير الوسائل التقنية لرفع المردودية وتحسين ظروف الإنتاج. وقد تم إحداث 54 دارا للصنعة ما بين 2012 و2016 لفائدة 2.830 امرأة تزاوّل أنشطة في مجال مهن الزراي والطرز والخياطة.

❖ إحداث علامات تجارية وإصدار شهادات ابتكار

مكن المشروع "إحداث علامات تجارية وإصدار شهادات ابتكار" من إحداث 25 علامة تجارية خاصة بالصناعة التقليدية لفائدة الصناعات التقليدية، أي ما يناهز 50% من مجموع العلامات التجارية المحدثّة بالقطاع. وقد ساهم إحداث هذه العلامات التجارية في إصدار شهادات لوحات الإنتاج، 35% منها تسيرها نساء.

ومن جهة أخرى، ارتفع عدد النساء الحاصلات على "الجائزة الوطنية لأحسن صانع" من 7 إلى 10 ما بين 2013 و2016 وانتقلت حصتها من مجموع الجوائز من 46% إلى 66%.

❖ دعم الجمعيات المهنية النسائية

منحت كتابة الدولة المكلّفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، في إطار مشروع دعم الجمعيات المهنية، إعانات لما يقارب 30 جمعية مهنية نسائية خلال الفترة 2012-2016. وبين الجدول التالي تطور عدد الجمعيات المهنية النسائية المستفيدة من هذا الدعم.

المجموع	2016	2015	2014	2013	2012	جمعيات مهنية نسائية
30	9	5	6	3	7	

المصدر: كتابة الدولة المكلّفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي

عدد الجمعيات المهنية النسائية المستفيدة من دعم كتابة الدولة المكلّفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي

➤ مراعاة بعد النوع في برامج ومشاريع قطاع الاقتصاد الاجتماعي

تستفيد النساء بشكل كبير من بعض مشاريع قطاع الاقتصاد الاجتماعي التي تدعمها كتابة الدولة المكلّفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي عن طريق إنعاش وتسويق المنتجات وتتبع المشاريع المدرة للدخل.

❖ المعارض الوطنية والجهوية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني

تشكل هذه المعارض فضاء لعرض وترويج منتجات وخدمات التعاونيات والجمعيات، وللتوعية حول مشاريع الاقتصاد الاجتماعي وللتشجيع على الشراء التضامني. وتشكل هذه المعارض أيضا فرصة للتبادل والحوار والتشاور بين مختلف الفاعلين في مجال الاقتصاد الاجتماعي. وتقوم مشاركة النساء بهذه المعارض 60%.

❖ الأسواق المتنقلة

تم تنظيم 30 سوقا متنقلا عرفت مشاركة 1.900 تعاونية وجمعية بمعدل 60 تعاونية مستفيدة لكل نسخة. وتساهم هذه الأسواق المتنقلة في ترويج منتجات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، كما تمكن من مواكبة أصحاب المشاريع المدرة للدخل ومن تأطير التعاونيات والجمعيات لتحسين جودة المنتجات وتقديمها. وتفوق مشاركة النساء بهذه الأسواق المتنقلة نسبة 70%.

❖ التكوين

تنظم كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، على هامش معارض الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ورشات تكوينية لفائدة الجمعيات والمقاولات الاجتماعية. وترتكز هذه الدورات التكوينية على التسيير والمحاسبة، وتقنيات التسويق وإدارة الجودة. وتهدف هذه الدورات التكوينية/التحسيسية إلى تعزيز قدرات إنتاج وابتكار ممثلي التعاونيات والجمعيات من أجل تحسين الحكامة والشفافية في تسيير المشاريع. وقد استفاد أكثر من 2.000 ممثل جمعية أو تعاونية من هذه الورشات التكوينية مع مشاركة نسائية فاقت 70%.

❖ "مرافقة"

تم إطلاق برنامج مرافقة سنة 2011 من أجل مواكبة التعاونيات في طور الانطلاقة لرفع التحديات المتعلقة بضعف المهارات في التسيير وفي تقنيات التسويق. ويستهدف هذا البرنامج 500 تعاونية جديدة كل سنة مع إعطاء الأولوية للنساء والشباب وللمشاريع المبتكرة.

وقد تم تمديد مدة البرنامج بثلاث سنوات (المدة الأصلية للبرنامج 2011-2015) مما سيمكن من مواكبة 2.000 تعاونية جديدة خلال الفترة 2015-2018.

➤ آلية تتبع وتقييم المستجيبية لبعث النوع الاجتماعي في التخطيط و البرمجة

البرامج	المشاريع	الميزانية (ملايين الدراهم)	الأهداف	مؤشرات النجاح التي تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي	اقتراح مؤشرات النجاح التي تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي
الصناعة التقليدية	دعم الإنتاج والتسويق	131,4	تنمية الجودة والابتكار وتعزيز جودة منتجات الصناعة التقليدية	عدد المستفيدين من الفعاليات المنظمة	تقسيم المستفيدين حسب الجنس
			تحسين ظروف إنتاج وتشغيل الفاعلين بالقطاع	عدد المستفيدين من الدعم المقدم للصناعة التقليدية	تقسيم المستفيدين حسب الجنس
			تكوين وتعزيز قدرات الفاعلين بالقطاع	عدد المستفيدين من البنيات التحتية التي تم إنشاؤها أو تطويرها	تقسيم المستفيدين حسب الجنس
				معدل إدماج الخريجين من المعهد	تقسيم المستفيدين حسب الجنس
الاقتصاد الاجتماعي	تنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	22,7	تنمية التعاونيات	نسبة مواكبة التعاونيات	تحديد التعاونيات النسائية والأخرى المختلطة

3.10. تحليل أهم مؤشرات النتائج لقطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي

➤ قطاع الصناعة التقليدية

تم إحراز تقدم مهم، بعد عشر سنوات من تفعيل استراتيجية القطاع، حيث ارتفعت قيمة معاملات القطاع بأكثر من الضعف لتصل إلى 22,46 مليار درهم سنة 2015. وارتفع عدد المقاولات الصغرى والمتوسطة للصناعة التقليدية إلى 910 سنة 2016 وحدة مقابل 120 وحدة عند انطلاق الاستراتيجية. كما تم إحداث 70.820 منصب شغل ذات المحتوى الثقافي المهم ما بين 2006 و2015 في الصناعة التقليدية مقابل 115.000 منصب متوقع.

ومن جهة أخرى، سجلت صادرات الصناعة التقليدية نسبة نمو تقدر ب 6% مقارنة مع سنة 2014. وتصل هذه النسبة إلى 11% بالنسبة للصادرات الموجهة إلى أوروبا.

➤ قطاع الاقتصاد الاجتماعي

يضم النسيج التعاوني بالمغرب 15.730 تعاونية (مقابل 4.827 تعاونية فقط سنة 2003)، تضم 484.129 منخرطا يتوزعون بين 22 قطاعا و117 فرعا للنشاط وتدر رأسمالا يناهز 6,47 مليار درهم. ويتميز النسيج التعاوني بهيمنة قطاع الفلاحة والصناعة التقليدية التي تمثل 83% من مجموع التعاونيات. وتمثل صادرات القطاع 1,5% من الناتج الوطني الخام.

وتنخرط النساء بشكل متزايد في التعاونيات للقيام بأنشطة مدرة للدخل. كما تهتم أيضا بقيادتها، حيث وصل عدد التعاونيات التي ترأسها امرأة 2.280 تعاونية. وعرفت عدد التعاونيات النسوية ارتفاعا متزايدا، حيث شهدت قفزة نوعية خلال السنوات الأخيرة، منتقلة من 738 تعاونية سنة 2008 إلى 2.280 سنة 2015. إلا أن هذه التعاونيات لا تمثل سوى 14% من مجموع التعاونيات. وتشغل 43,3% من التعاونيات النسوية بالصناعة التقليدية و33,5% بالفلاحة و12% بقطاع الأركان.

وسيمكن الأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي من تحقيق تنمية أكبر للمقاولات النسائية من خلال التعاونيات وكذا الرفع من تمكين المرأة ومن إدماجها الاقتصادي

خاتمة عامة

تبين التحاليل المعتمدة من خلال هذا العدد من تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع الاجتماعي، أن الوزارات تعتمد تدريجيا النهج الذي رسمه القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية على مستوى مراعاة بعد النوع الاجتماعي في إطار ممارساتها في مجال البرمجة والتخطيط والرصد والتقييم.

ويقتضي هذا الأمر تعزيز وتسريع مسلسل مواكبة وزارة الاقتصاد والمالية لكل الوزارات لرفع التحدي المتمثل في الملاءمة الفعالة لأحكام القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، وبالتالي، خلق آليات عملية لجعل المساواة بين الجنسين واقعية، وضمان المساواة بين النساء والرجال دون أي تمييز فيما يخص الولوج للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

ولتحقيق النتائج المتوقعة، تتطلب عملية التحسين المستمر هذه، انخراط كل الوزارات في تطبيق مبادئ التدبير القائم على النتائج والمراعي لبعد النوع الاجتماعي المنصوص عليه في القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية ودورية رئيس الحكومة (رقم 2017/7). ويرتكز هذا الانخراط على متطلبات تنظيمية وعملية، والتي تعتبر ضرورية في هذا الصدد. وتتجلى في إشراك جميع الهياكل التابعة لكل وزارة فضلا عن جندرة النظم المعلوماتية الخاصة بها كشرط مسبق لتوفير الأدوات اللازمة لإنجاح عملية تقييم العمل الحكومي من منظور النوع الاجتماعي.

المراجع

- Ministère de l'Economie et des Finances, « Morasses budgétaires, 2017 ».
- Ministère de l'Economie et des Finances, « Note de présentation de la Loi de Finances 2017 ».
- Ministère de l'Economie et des Finances, « Rapport sur le budget axé sur les résultats et tenant compte de l'aspect genre », éditions, 2014, 2015, 201, 2017.
- Enquête Nationale sur le Niveau de vie des Ménages 2006/2007, HCP.
- Les indicateurs sociaux 2010 et 2011, 2013, 2014, HCP.
- HCP, Rapport annuel détaillé sur l'emploi éditions 2010, 2011, 2012, 2013.
- HCP : Femmes en chiffres, 2016
- HCP, Enquête emploi, 2015.
- HCP, Activité, emploi et chômage, premiers résultats (annuel), 2014 et 2015.
- HCP, Résultats l'Enquête Nationale sur l'Emploi du Temps au Maroc 2011-2012.
- Etude « égalité de genre, politiques publiques et croissance économique au Maroc », Direction des Etudes et des Prévisions Financières, OCP Policy Center, mars 2017.

Accès équitable aux droits Civils et Politiques

Ministère de la Justice

- Contribution au Rapport Genre 2018, Ministère de la Justice, Juillet 2017 : « Rapport genre pour l'année 2018 : Ministère de la Justice »

Ministère des Habous et des Affaires Islamiques

- Contribution du Ministère des Habous et des Affaires Islamiques au Rapport Genre 2018, Aout 2017.
- www.habous.gov.ma

Direction Générale des Collectivités Locales

- Contribution au Rapport Genre 2018, la Direction Générale des Collectivité Locale, juillet 2017.
- Termes de références de l'appel à proposition pour « le renforcement des capacités en matière de gouvernance locale sensible au genre et de leadership féminin » dans le cadre du nouveau partenariat signé entre la Direction Générale des Collectivités Locales et l'ONU Femmes pour la promotion de la gouvernance territoriale sensible au genre (2017-2020).
- Termes de références relatifs pour l'évaluation finale externe du projet de partenariat entre la Direction Générale des Collectivités Locales et l'ONU Femmes pour la promotion de la participation des femmes à la gestion des affaires locales et le renforcement de la gouvernance territoriale sensible au genre (2014-2017).
- Fiche-projet de la convention de partenariat entre la DGCL et l'ONU femmes relative à la « promotion de la participation des femmes à la gestion des affaires locales et le renforcement de la gouvernance territoriale sensible au genre », juin 2014-juin 2016.
- Rapport du Conseil Economique, Social et Environnemental sur « les dimensions sociales de l'égalité entre les femmes et les hommes : constats et recommandations », mai 2016.
- Termes de références relatifs à la consultation pour l'appui à la mise en place d'une unité de l'égalité de genre au niveau de la DGCL et le renforcement des capacités des points focaux genre, 2014.
- Ministère de l'intérieur, guide juridique des collectivités locales, 2010.

Ministère délégué chargé des Relations avec le Parlement et la Société Civile

- Contribution au Rapport Genre 2018, Ministère Délégué Chargé des Relations avec le Parlement et la Société Civile
- Projet de Performance du MDCRPSC relatif à la Loi de Finances 2017
- Mot du Ministre délégué auprès du Chef du gouvernement chargé des relations avec le parlement et la société civile, Porte-parole du gouvernement / « les réalisations du Ministère au cours de l'année 2016 »
- Site : <http://lof.finances.gov.ma>

Ministère de la Famille, de la Solidarité, de l'Egalité et du Développement Social

- Le Projet de performance du Ministère de la solidarité, de la femme, de la famille et du développement social
- La contribution du Ministère de la solidarité, de la femme, de la famille et du développement social
- Morasses Budgétaires du Ministère de la solidarité, de la femme, de la famille et du développement social
- le rapport de l'Unicef "Progress for children with equity in the Middle East and north Africa"
- L'étude du Haut-Commissariat au Plan sur la pauvreté multidimensionnelle des enfants 2001-2014

Ministère délégué chargé la Réforme de l'Administration et de la Fonction Publique

- Rapport d'activité du Ministère chargé de la Fonction Publique et de la Modernisation, année 2016.
- Rapport sur les Ressources Humaines dans la Fonction Publique, 2015.
- Fonctionnaires civils dans les administrations publiques, 2016.
- Projet de Performance PDP du MRAFP.
- Site internet du MRAFP : www.mmsp.gov.ma.
- Site internet du MRAFP : www.ogfp.ma.

Ministère de l'Economie et des Finances

- Contribution du Centre d'Excellence pour la Budgétisation Sensible au Genre (CE-BSG), Septembre 2017.
- Projet de Performance au titre de la LF 2017, Ministère de l'Economie et des Finances.
- Les ressources humaines du MEF (Recueil statistique), Ministère de l'Economie et des Finances.

Ministère des Affaires Etrangères et de la Coopération

- Contribution du Ministère des Affaires Etrangères et de la Coopération au Rapport Genre 2018, juillet 2017.
- Ministère de l'Economie et des Finances, « Morasses budgétaires LF 2016 ».

Ministère délégué chargé des Marocains Résidant à l'Etranger et des Affaires de la Migration

- United Nations, Department of Economic and Social Affairs (2015). Trends in International Migrant Stock: Migrants by Destination and Origin (United Nations database, POP/DB/MIG/Stock/Rev.2015).
- United Nations, Department of Economic and Social Affairs (2015). Trends in International Migrant Stock: Migrants by Age and Sex (United Nations database, POP/DB/MIG/Stock/Rev.2015).
- Haut-Commissariat au Plan, Recensement Général de la Population et de l'Habitat, 2014.
- Fondation européenne pour la formation, « Mesures de soutien aux migrants en matière d'emploi et de compétences (MISMES) : Maroc », mai 2015.
- Site officiel de la Chambre des Représentants : www.chambre-des-representants.ma
- Site officiel du Ministère Chargé des Marocains Résidant à l'Etranger et des Affaires de la Migration : www.marocainsdumonde.gov.ma
- Site officiel de l'organisation des Nations Unies : www.un.org

Département de la Communication

- Rapport « Qui fait l'info ? », Haute Autorité de de la Communication Audiovisuelle (HACA), 2017
- Rapports du Département de la Communication sur les efforts de promotion de la liberté de la presse 2012, 2013, 2014, 2015 et 2016
- Note de présentation de la loi de finances 2017
- www.mincom.gov.ma

► Accès équitable aux droits Sociaux et Culturels

Initiative Nationale pour le Développement Humain

- Contribution au Rapport Genre 2018, Coordination Nationale de l'INDH.
- Rapport de l'Observatoire Nationale du Développement Humain (ONDH) sur l'INDH « acquis et enseignements : 2005-2014 ».
- Ministère de l'intérieur et la Banque Mondiale, atelier international sur « les politiques publiques et la lutte contre la pauvreté et l'exclusion », organisé à l'occasion de la célébration du 11ème anniversaire du l'INDH, mai 2016.
- Coordination Nationale, rapport d'activités 2013, « bilan des réalisations de l'INDH », mai 2014.
- ONDH, synthèse du rapport sur l' « Evaluation des réalisations de la première phase de l'INDH (2005-2010) et de leurs effets sur les populations cibles. », avril 2013.
- Plate-forme INDH 2011-2015.
- Site de l'INDH : (www.indh.gov.ma).

Département de l'Energie

- Ministère de l'énergie, des mines et du développement durable: www.mem.gov.ma
- Projet de performance du Ministère de l'énergie, des mines, de l'eau et de l'environnement, projet de Loi de Finances 2018
- Agence Nationale pour le Développement des Energies Renouvelables et de l'Efficacité Energétique : www.aderee.ma

Département du Développement Durable

- Projet de performance du Secrétariat d'Etat chargé du développement durable, projet de loi de finances 2017
- Stratégie nationale de développement durable (SNDD) 2016-2030, résumé exécutif
- <http://www.environnement.gov.ma/fr/>

Département de l'Habitat

- Projet de performance SEH, Loi des Finances 2017.
- Contribution du Ministère de l'Habitat et de la Politique de la Ville au rapport Genre 2018.
- Evaluation de l'impact du programme d'appui à la résorption de l'habitat insalubre et des bidonvilles au Maroc, Groupe Al Omrane et l'Agence française de Développement (AFD), 2014.
- Données statistiques issues de la Direction du Trésor et des Finances Extérieures, Ministère de l'Economie et des Finances, 2016.
- Site du Ministère de l'Habitat, de l'Urbanisme et de l'Aménagement de l'Espace : www.mhuae.gov.ma.

Ministère de l'Equipement, du Transport, de la Logistique et de l'Eau

- Ministère de l'Equipement, du Transport, de la Logistique et de l'Eau, « Contribution au rapport genre 2018 accompagnant le projet de loi de finance 2016 », Août 2016.

- Ministère de l'Équipement, du Transport, de la Logistique et de l'Eau, « LE METL EN CHIFFRES 2015 ».
- Ministère de l'Équipement, du Transport, de la Logistique et de l'Eau, « Projet de Performance du Ministère de l'Équipement, du Transport et de la Logistique - Loi de Finances 2017 »
- Ministère de l'Économie et des Finances, Rapport sur « les dépenses du budget général 2017 », volume 2/3.
- Ministère de l'Équipement, du Transport, de la Logistique et de l'Eau, « Discussion du budget sectoriel du METLE à la chambre des représentants au titre de l'année 2017 », la commission des Infrastructures, Énergie, Mines et Environnement », 10 Mai 2017
- The World Bank Morocco « Second Rural Roads Project: P094007 - Implementation Status Results » Report: Sequence 22 (English), June 20, 2017
- Agence Marocaine de Développement de la logistique «La stratégie logistique au Maroc : bilan et perspectives de développement », juin 2016
- Office National des Chemins de Fer « Rapport annuel 2016 »

Département de l'Eau

- Ministère de l'Économie et des Finances, « Morasse budgétaire 2017 » ;
- Secrétariat d'Etat chargé de l'Eau et ONU Femmes, « Stratégie d'Institutionnalisation de l'Intégration du Genre dans le Secteur de l'Eau » ;
- Ministère de l'Économie et des Finances, « Rapport genre LF 2017 » ;
- Plan National de l'Eau, 2014 ;
- Sites de l'Office Nationale de l'Electricité et de l'Eau Potable (www.onep.org.ma), du Secrétariat d'Etat chargé de l'Eau (www.water.gov.ma) ;
- Ministère de l'Économie et des Finances, « Projet de loi de Finances pour l'année 2016 : Projet de Performance 2016 » ;
- Parlement, « Evaluation du programme d'approvisionnement groupé en eau potable des populations rurales (PAGER), 2016 » ;
- Parlement, « rapport de la Commission des secteurs des infrastructures, énergie, mines et environnement sur le budget sectoriel du Ministère de l'Équipement, du Transport, de la Logistique et de l'Eau pour l'année budgétaire 2017 ;
- Haut-Commissariat au Plan, « La femme marocaine en chiffres : tendances d'évolution des caractéristiques démographiques et socioprofessionnelles, 2016 » ;
- Le Maroc en chiffres, 2016 ;
- Haut-Commissariat au Plan, « Les indicateurs sociaux du Maroc 2013-2014, édition 2016 » ;
- Haut-Commissariat au Plan, « Enquête Nationale sur la Consommation et les Dépenses des Ménages 2013-2014 : Principaux résultats, 26 octobre 2016 ;
- Haut-Commissariat au Plan, « Dynamiques de la pauvreté et des inégalités au Maroc, 2001-2014 » ;

Ministère de la Santé

- Ministère de la Santé, « Enquête Nationale sur la Population et la Santé Familiale (ENPSF) 2011 ».
- Projet de Performance annexé au projet de budget du Ministère de la Santé, 2017.
- Ministère de la Santé, « Enquête sur la Population et la Santé Familiale, 2003-2004 ».
- Enquête Nationale sur la Population et la Santé, 1992.
- Enquête Nationale sur la Planification Familiale, la Fécondité et la Santé de la Population au Maroc, 1987.
- « La convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes ».
- « Déclaration Universelle des Droits de l'Homme ».
- « Le Pacte International relatif aux Droits Economiques, Sociaux et Culturels ».
- « La convention internationale relative aux droits de l'enfant ».
- « La Convention Internationale sur l'Elimination de toutes formes de Discrimination Raciale ».
- « La déclaration sur l'élimination de la violence à l'égard des femme ».
- « L'Agenda national pour l'Egalité 2010-2015 ».
- « Comptes Nationaux de la Santé 2010 ».
- « Priorités de développement de l'après 2015 les marocains s'expriment sur l'avenir que nous voulons », coordinateur des nations Unies au Maroc, mai 2013.
- Ministère de la Santé, « Santé en chiffres 2015, édition 2016 ».
- HCP, « Enquête Nationale Démographique 2009-2010 à Passages Répétés, principaux résultats ».
- Ministère de la Santé, UNFPA « Réduire la mortalité maternelle au Maroc, partager l'expérience et soutenir le progrès », 2011.
- Ministère de la Santé, « Contribution au Rapport Genre qui accompagne la Loi de Finances 2018 ».
- الإستراتيجية القطاعية للصحة 2012-2016، وزارة الصحة مارس 2012.
- Dahir n° 1-15-26 du 29 rabii II 1436, 19 février 2015 portant promulgation de Loi n°131-13 abrogeant la Loi 10-94 relative à l'exercice de la médecine.
- Projet de Loi n°71-13 relatif à lutte contre les troubles mentaux et à la protection des personnes atteintes de ces troubles.
- Dahir n° 1-11-83 du 29 rejab 1432 (2 juillet 2011) portant promulgation de loi cadre n°34-09 relative au système de santé et à l'offre de soins.

- Arrêté du Ministre de la Santé n° 787-14 du 7 Joumada II 1435 (7 avril 2014) portant sur la révision des médicaments princeps et génériques et des bioéquivalences au Maroc.
- Projet de loi 98.15 relatif au régime de l'assurance maladie obligatoire (AMO) pour les catégories des professionnels libéraux, des travailleurs indépendants et des personnes non salariées exerçant une activité libérale.
- Agence Nationale de l'Assurance Maladie, « Rapport d'activité AMO-RAMED 2016».
- Agence Nationale de l'Assurance Maladie, « Rapport annuel Global AMO au titre de l'année 2015 ».
- Recensement Général de la Population et de l'Habitat 2014, présentation des principaux résultats, 13 octobre 2015.
- Communiqué du Ministère de la Santé sur la baisse importante de la mortalité maternelle.
- Communiqué du Ministère de la Santé sur la réduction des prix des médicaments.
- www.sante.gov.ma
- www.ramed.gov.ma
- www.anam.ma
- www.sgg.gov.ma
- www.ocmb.anam.ma
- www.undp.org

Département de l'Education Nationale

- Stratégie nationale pour l'équité et l'égalité entre les sexes par l'intégration de l'approche genre dans les politiques et les programmes de développement, Secrétariat d'État chargé de la Famille, de l'Enfance et des Personnes Handicapées.
- Contribution du Ministère de l'Education Nationale à l'élaboration au Rapport Genre 2018, juillet 2017.
- Recueil statistiques de l'éducation 2016-2017, Ministère de l'Education Nationale et de la Formation Professionnelle.
- من أجل مدرسة الانصاف والجودة والارتقاء، رؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
- ندوة صحفية حول مستجدات الدخول المدرسي، والجامعي، والتكوين المهني 2017-2018، شتنبر 2017
- Atlas territorial des disparités en éducation 2017, Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique.
- Projet de performance «Education Nationale», année budgétaire 2017.

Agence Nationale de lutte contre l'Analphabétisme

- Contribution de l'Agence Nationale de Lutte Contre l'Analphabétisme au Rapport Genre 2018, juillet 2017.
- Note d'orientation du HCP à l'occasion de la journée internationale de l'alphabétisation du 8 septembre 2017.

Département de la Formation Professionnelle

- Carte de la formation professionnelle, Département de la Formation Professionnelle, 2017
- Contribution du Département de la Formation Professionnelle, Genre 2018
- Site web du DFP www.dfp.ac.ma/

Département de la Jeunesse et des Sports

- Contribution du Ministère de la jeunesse et des sports dans le rapport 2018, Juillet 2017
- Projet de Performance du Ministère de la jeunesse et des sports, Loi de Finances 2017.
- Note d'information du Haut-Commissariat au Plan à l'occasion de la journée internationale de la jeunesse (12 aout 2017).

Bénéfice équitable des Droits Economiques

Ministère de l'Emploi et de l'Insertion Professionnelle

- Contribution du Ministère de l'Emploi et l'Insertion Professionnelle dans le rapport genre 2018, juillet 2017.
- Activité, emploi et chômage, premiers résultats, 2015, Haut-Commissariat au Plan.
- Site internet du Ministère de l'Emploi et de l'Insertion Professionnelle: www.emploi.gov.ma
- Synthèse de la Stratégie Nationale pour l'Emploi 2015-2025 sur le Site.
- Bilan social 2015, Edition 2016, Observatoire National du Marché du Travail (ONMT).
- Note d'information du Haut-Commissariat au Plan au sujet de la situation du marché du travail en 2016.
- Etude sur « Elait2 de genre, politiques publiques et croissance économique au Maroc », Direction des Etudes et des Prévisions Financières, OCP Policy Center, Mars 2017.

Département de l'Agriculture

- Haut-Commissariat au Plan, comptes nationaux provisoires 2016.
- Ministère de l'Agriculture, de la Pêche maritime, du Développement Rural et des Eaux et Forêts : Agriculture marocaine en chiffres 2016
- FAO, Food security indicators 2016.

Département de la Pêche Maritime

- Contribution du Département à l'élaboration du Rapport genre 2018, Département des pêches Maritimes.
- Rapport du comité des secteurs productifs du parlement pour la loi de finances 2017.

- Projet de performance du Département des pêches maritimes : Loi de Finances au titre de l'exercice budgétaire 2017.
- Ministère de l'Economie et des Finances, « Morasses budgétaires, 2017 ».
- Etude conjointe entre la DEPF et l'ANDA sur « l'Aquaculture marine marocaine : Potentiel et options de développement », 2017

Haut-Commissariat aux Eaux et Forêts et à la Lutte contre la Désertification

- Site internet Haut-Commissariat aux Eaux et Forêts et à la Lutte contre la Désertification : www.eauxetforets.gov.ma
- Ministère de l'Economie et des Finances, « Morasses budgétaires LF 2017».
- Contribution du Haut-Commissariat aux Eaux et Forêts et à la Lutte contre la Désertification à l'élaboration au Rapport Genre 2018, Septembre 2017.
- Projet de Performance annexé au projet de budget du Haut-Commissariat aux Eaux et Forêts et à la Lutte contre la Désertification, 2017.

Département de l'Industrie et du Commerce

- Note de présentation de la loi de finances 2017
- «La femme marocaine en chiffres : tendances d'évolution des caractéristiques démographiques et socioprofessionnelles », Haut-Commissariat au Plan 2016
- « Présentation des résultats de l'Enquête Nationale sur le Secteur Informel 2013/2014 » Haut-Commissariat au Plan, 2016
- Rapport de résultats « Evaluation du vivier entrepreneurial au Maroc », Association des Femmes Chefs d'Entreprise du Maroc (AFEM), 2015
- www.mcinet.gov.ma
- www.afem.ma

Domaine des Nouvelles Technologies

- Agence Nationale de Réglementation des Télécommunications, 2017, « Tableau de bord marché du mobile au Maroc ».
- Agence Nationale de Réglementation des Télécommunications, 2017, « Tableau de bord marché du fixe au Maroc ».
- Agence Nationale de Réglementation des Télécommunications, 2017, « Tableau de bord marché de l'Internet au Maroc ».
- Agence Nationale de Réglementation des Télécommunications, 2016, « L'accès et l'utilisation des technologies de l'information et de la communication par les individus et les ménages au Maroc en 2015 ».
- Agence Nationale de Réglementation des Télécommunications, 2015, « rapport annuel 2014 ».
- Union Nationale de la femme tunisienne, 2005 « les TIC en tant qu'outils de mise en œuvre de la déclaration du Millénaires et des OMD »
- UIT, 2012, « Intégration du principe de l'égalité entre les femmes et les hommes dans les activités du Secteur de la normalisation des télécommunications de l'UIT ».
- Ministère de l'Industrie, du commerce, de l'Investissement et de l'Economie numérique, 2016 « Stratégies nationales pour le développement de l'économie numérique ».

Département du Commerce Extérieur

- Contribution du Ministère chargé du Commerce Extérieur au Rapport Genre 2018.
- Genre et commerce – numéro 17, Institute of Development Studies UK, Déc 2005.
- Loi n° 15-09 relative aux mesures de défense commerciale, 30 juin 2011.
- Loi n°13-89 relative au commerce extérieur, 1993.
- Loi n° 91 - 14 relative au commerce extérieur et abrogeant la loi N°13-89 promulguée par le Dahir n° 1- 16- 25.
- www.mce.gov.ma

Département du Tourisme

- Contribution du Département du Tourisme au Rapport Genre 2018, Août 2017
- Projet de performance du Ministère du Tourisme, du Transport aérien, de l'Artisanat et de l'Economie solidaire - Secrétariat d'Etat chargé du Tourisme au titre de l'exercice budgétaire 2017.
- La charte marocaine du tourisme durable.
- Le mémorandum d'entente pour l'autonomisation de la femme dans le secteur touristique en partenariat avec le Ministère du Tourisme, l'Organisation Mondiale du Tourisme et la Confédération Nationale du Tourisme, en janvier 2016.

Ministère délégué chargé des Affaires Générales et de la Gouvernance

- « Contribution au Rapport Genre 2018 accompagnant le projet de Loi de Finances 2018 », Ministère des Affaires Générales et de la Gouvernance.
- Ministère de l'Economie et des Finances, « Morasses budgétaires LF 2017».
- Projet de performance du Ministère des Affaires Générales et de la Gouvernance pour l'exercice budgétaire 2017.
- www.affaires-generales.gov.ma

Département de l'Artisanat et de l'Economie Sociale

- Contribution du Département de l'Artisanat et de l'Economie Sociale au Rapport Genre 2018, septembre 2017.

- Stratégie nationale de l'économie sociale et solidaire, 2010-2020, Direction de l'Economie Sociale, mars 2011.
- Projet de performance du Ministère de l'Artisanat et de l'Economie Sociale et Solidaire pour l'exercice budgétaire 2017, MEF.
- www.artesnet.gov.ma
- www.odco.gov.ma

ملحقات إحصائية

1- الديمغرافيا

2- التربية و التكوين

3- نشاط الساكنة والتشغيل والبطالة

4- الصحة

1- الديمغرافيا

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
34487	34125	33848	32950	32597	32245	31894	31543	31195	30850	1.1- السائكة (بالألف) (1)
17306	17123	16814	16579	16406	16234	16063	15886	15711	15536	إناث
17181	17002	16689	16371	16191	16011	15831	15657	15484	15314	ذكور
50,2	50,2	50,2	50,3	50,3	50,3	50,4	50,4	50,4	50,4	معدل الأنوثة (%)
48,9	48,9	48,9	49,0	49,0	49,0	49,0	49,0	49,0	49,1	0- 14 سنة
49,8	50,0	50,1	49,2	49,3	49,4	49,5	49,6	49,8	50,0	15- 24 سنة
50,8	50,8	50,9	50,8	50,9	51,0	51,2	51,2	51,3	51,4	25- 34 سنة
51,4	51,4	51,4	52,1	52,2	52,2	52,3	52,2	52,1	52,0	35- 44 سنة
50,8	50,7	50,6	51,3	51,2	51,2	51,1	51,0	50,9	50,8	45 سنة فما فوق
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
2,19	2,2	2,1	2,2	2,2	2,2	2,2	2,3	2,3	2,4	1.2- الخصوبة
2,0	2,0	1,8	1,8	1,8	1,8	2,0	2,0	2,0	2,0	معدل الخصوبة
2,5	2,5	2,6	2,7	2,7	2,7		2,7	2,8		الوسط الحضري
										الوسط القروي
16/17	15/16	14/15	13/14	12/13	11/12	10/11	09/10	08/09	07/08	
17,4	17,6	17,8	18,1	18,3	18,5	18,7	18,8	19,2	19,5	1.3- الولادات
16,5	16,6	16,7	16,1	16,2	16,3	16,4	16,2	17,6	17,7	المعدل الخام للولادات (بالنسبة للألف)
18,8	19,1	19,5	21,1	21,4	21,6	21,9	22,8	21,4	21,9	الوسط الحضري
										الوسط القروي
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2004	1999	
28,9	30,7	31,1	32,0	33,2	33,9	34,5	35,0	34,0	36,7	1.4- الزواج
57,8	56,9	56,5	55,8	55,0	54,3	53,8	53,3	52,8	51,6	الحالة الزوجية للإناث البالغات 15 سنة فما فوق (%)
10,0	9,4	9,5	9,3	9,2	9,3	9,2	9,1	10,1	8,9	عازبة
3,4	2,9	2,8	2,9	2,6	2,5	2,5	2,6	3,1	2,9	متزوجة
										أرملة
										مطلقة
2014	2010	2007	2004	2003	2001	1999	1994	1993	1982	
87,1	90,7	92,9	88,9	89,0	92,4	91,4	87,2	87,5	81,5	نسبة الإناث العازبات في الفئات العمرية 19.15 و 24.20 (%)
53,0	61,4	65,3	61,3	61,7	69,8	67,2	55,6	56,0	40,5	15- 19 سنة
										20- 24 سنة
2014	2011	2010	2009	2007	2004	1994	1987	1982	1971	
31,4	31,2	31,4	31,6	31,8	31,2	30,0	27,9	27,2	25,0	1.5- السن المتوسط للزواج الأول
25,8	26,3	26,6	26,6	27,2	26,3	25,8	23,4	22,3	19,3	الوسط الحضري والوسط القروي
										ذكور
										إناث
32,1	32,5	32,5	32,5	32,9	32,2	31,2	29,7	28,5	26,0	الوسط الحضري
26,4	27,2	27,4	27,0	27,9	27,1	26,9	25,4	23,8	20,9	ذكور
										إناث
30,3	29,5	30,0	29,9	30,2	29,5	28,3	26,1	25,6	24,2	الوسط القروي
24,9	25,3	25,6	25,7	26,3	25,5	24,2	21,5	20,8	18,5	ذكور
										إناث
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
16,7	16,3	16,2	17,9	17,7	17,5	17,2	17,0	16,9	18,7	أرباب الأسر حسب الجنس (%)
19,2	18,7	18,6	19,7	19,6	19,4	19,3	19,1	19,0	20,4	إناث
11,5	11,6	11,6	14,4	14,1	13,9	13,7	13,4	13,2	16,0	الوسط الحضري
83,3	83,7	83,8	82,1	82,3	82,5	82,8	83,0	83,1	81,3	الوسط القروي
80,8	81,3	81,4	80,3	80,4	80,6	80,7	80,9	81,0	79,6	ذكور
88,5	88,4	88,4	85,6	85,9	86,1	86,3	86,6	86,8	84,0	الوسط الحضري
										الوسط القروي

المصدر: - المندوبية السامية للتخطيط

(1) الإحصاء العام للسكان والسكنى بالنسبة لسنوات 2004، 2014، البحث الوطني حول الديمغرافيا 2010 وإسقاطات مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية

2- التربية و التكوين

16/17	15/16	14/15	13/14	12/13	11/12	10/11	09/10	08/09	07/08	
99,1	97,4	99,1	99,5	99,6	97,9	97,5	94,8	91,6	91,4	نسبة التمدرس الخاصة بالفئة العمرية 6-11 سنة (%)
99,6	98,0	99,7	99,9	100,1	98,9	98,7	96,2	93,3	93,7	ذكور
98,5	96,7	98,5	99,1	99,1	97,0	96,3	93,5	89,9	89,1	إناث
97,7	96,0	101,1	99,5	101,9	100,5	100,0	96,2	92,1	93,9	ذكور- حضري
97,1	95,6	98,5	97,5	100,3	98,9	98,7	95,1	91,4	93,0	إناث- حضري
102,0	100,6	98,2	100,6	98,1	96,9	97,1	96,1	94,6	93,6	ذكور- قروي
100,3	98,2	98,4	101,0	97,7	94,8	93,6	91,7	88,3	85,0	إناث- قروي
87,6	85,2	90,4	87,6	85,1	83,7	79,1	75,4	70,2	71,3	نسبة للتمدرس الخاصة بالفئة العمرية 12-14 سنة (%)
97,0	95,2	105,1	104,4	103,6	103,1	99,7	95,9	89,4	94,2	ذكور- حضري
96,7	94,7	101,1	100,2	99,2	98,5	95,0	91,5	85,5	89,7	إناث- حضري
81,9	79,1	81,3	77,5	74,8	73,3	68,2	65,0	61,0	59,3	ذكور- قروي
69,4	66,3	68,9	61,5	57,8	55,3	49,6	46,1	42,7	39,9	إناث- قروي
66,6	65,3	70,1	61,1	58,5	55,4	52,8	50,4	49,9	48,1	نسبة للتمدرس الخاصة بالفئة العمرية 15-17 سنة (%)
86,3	86,1	100,9	91,2	89,3	86,5	83,3	79,4	78,5	76,7	ذكور- حضري
86,3	83,8	90,5	83,2	83,1	80,1	77,7	75,3	73,5	71,2	إناث- حضري
49,0	48,7	49,6	39,3	35,2	31,6	29,2	27,6	28,4	26,9	ذكور- قروي
32,0	30,1	29,4	21,9	18,8	16,3	14,9	14,1	14,9	13,6	إناث- قروي
16/17	15/16	14/15	13/14	12/13	11/12	10/11	09/10	08/09	07/08	
727	659	736	746	685	683	740	674	722	669	عدد تلاميذ التعليم الأولي (بالألف)
321	292	320	326	294	290	302	284	306	278	إناث
405	367	416	420	391	392	438	390	416	391	ذكور
4211	4102	4039	4030	4021	4017	4001	3945	3864	3879	عدد تلاميذ التعليم الابتدائي (بالألف)
2000	1947	1915	1918	1915	1911	1897	1864	1817	1811	إناث
2211	2155	2125	2112	2106	2106	2104	2081	2047	2068	ذكور
1681	1645	1627	1618	1571	1489	1457	1433	1447	1438	عدد تلاميذ التعليم الثانوي الاعدادي (بالألف)
769	748	734	724	697	654	642	634	641	644	إناث
912	897	893	895	875	835	815	799	806	794	ذكور
1012	980	975	988	984	961	922	862	785	714	عدد تلاميذ التعليم الثانوي التأهيلي (بالألف)
499	477	465	469	470	460	448	424	386	347	إناث
513	503	510	520	514	500	474	437	399	367	ذكور
15/16	14/15	13/14	12/13	11/12	10/11	09/10	08/09	07/08	04/05	
750	677	607	541	448	361	308	314	291	290	التعليم العالي (بالألف)
359	327	295	260	213	172	146	137	139	133	إناث
392	351	313	281	235	189	162	177	152	160	ذكور
419	391	351	332	328	306	295	282	252	196	عدد الطلبة بمراكز التكوين المهني (بالألف) (1)
67,6	67,2	66,9	65,6	64,1	63,0	62,5	60,9	60,0	51,8	نسبة التقنيين (%)
2014	2013	2010	2009	2008	2007	2004	1998	1994		
32,0	35,4	38,1	39,7	40,5	41,3	42,7	48,3	54,9	معدل الأمية 10 سنوات فما فوق (%) (2)	
22,1	24,4	26,9	28,1	28,6	29,4	30,8	33,8	41,7	ذكور	
14,0	16,4	17,7	18,4	18,6	19,0	18,8	21,0	24,7	الوسط الحضري	
34,9	36,4	40,0	41,6	42,3	43,5	46,0	49,9	61,2	الوسط القروي	
41,9	45,7	48,8	50,8	51,9	52,7	55,0	61,9	67,5	إناث	
31,0	34,4	36,2	37,9	38,4	38,5	39,5	45,5	48,6	الوسط الحضري	
60,1	62,8	66,9	69,0	70,7	72,2	74,5	83,0	89,1	الوسط القروي	

المصادر : - المندوبية السامية للتخطيط

- وزارة التربية الوطنية ووزارة التعليم العالي و البحث العلمي

(1) المصدر : قطاع التكوين المهني

(2) المصدر : الإحصاء العام للسكان و السكنى بالنسبة لسنوات 1994، 2004، 2014 البحث الوطني حول الديمغرافيا 2010، البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر بالنسبة 1998/1999، 2007، المؤشرات الاجتماعية 2007 - 2014، التقرير الوطني حول أهداف الألفية للتنمية 2009-2015 والمرأة المغربية بالأرقام 2008-2016 المندوبية السامية للتخطيط،

3- نشاط الساكنة والتشغيل والبطالة (15 سنة فما فوق)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2004
3089	3203	3212	3141	3042	3080	3071	2999	3032	2962
1337	1373	1378	1326	1307	1311	1303	1289	1302	1237
1757	1830	1834	1815	1736	1769	1768	1710	1730	1725
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2004
البنية حسب فئات السن (%)									
على المستوى الوطني									
16,6	17,2	16,8	17,7	18,7	19,4	20,2	22,2	22,7	25,8
29,1	28,8	29,1	28,5	29,3	29,1	29,1	28,7	28,7	31,1
22,7	22,5	22,9	23,0	22,6	21,9	21,6	22,0	21,9	21,0
31,6	31,5	31,3	30,8	29,4	29,5	29,1	27,1	26,7	22,0
45 سنة فما فوق									
على المستوى الحضري									
14,3	13,9	14,1	14,8	15,5	17,1	17,4	19,7	20,4	20,9
35,2	34,9	35,6	35,1	36,3	35,7	36,4	35,8	35,5	39,7
24,2	24,4	24,9	24,9	25,0	24,2	23,7	24,6	24,6	24,3
26,3	26,7	25,4	25,2	23,2	23,0	22,5	20,0	19,5	15,1
45 سنة فما فوق									
على المستوى القروي									
18,4	19,6	18,8	19,9	21,1	21,2	22,3	24,1	24,5	29,6
24,4	24,2	24,3	23,5	24,0	24,3	23,6	23,4	23,6	24,5
21,6	21,1	21,4	21,6	20,9	20,2	20,0	20,0	19,9	18,5
35,6	35,1	35,6	34,9	34,0	34,4	34,0	32,5	32,0	27,3
45 سنة فما فوق									
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2004
23,6	24,8	25,3	25,1	24,7	25,5	25,9	25,8	26,6	28,3
16,6	17,4	17,8	17,5	17,6	18,1	18,4	18,6	19,3	20,8
34,9	36,6	36,9	36,8	35,6	36,6	36,9	36,1	37,0	38,8
2756	2877	2905	2877	2782	2818	2837	2785	2818	2786
1042	1076	1077	1056	1039	1035	1046	1037	1040	944
1715	1812	1828	1821	1743	1784	1791	1749	1777	1842
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2004
معدل عمالة الإناث حسب الفئات العمرية (%)									
على المستوى الوطني									
13,8	14,5	13,9	14,0	42,0	15,9	16,1	17,9	18,5	21,5
25,7	25,7	26,1	25,0	83,9	27,0	26,8	27,3	27,8	29,1
27,8	28,3	28,9	29,0	92,3	28,9	28,8	30,0	30,3	29,8
22,5	23,2	23,4	23,0	66,5	23,8	23,8	23,3	23,8	22,3
45 سنة فما فوق									
على المستوى الحضري									
5,8	6,0	6,0	6,3	7,0	8,5	8,2	9,6	9,9	10,4
18,9	18,6	19,2	18,9	19,7	20,2	20,8	21,2	21,1	22,2
18,6	19,1	19,5	19,6	19,9	19,7	20,0	21,2	21,4	21,1
12,1	12,8	12,4	12,6	12,2	12,5	12,7	12,0	12,2	11,0
45 سنة فما فوق									
على المستوى القروي									
24,0	25,2	23,6	23,3	25,0	24,8	25,5	27,6	28,5	34,1
35,8	36,2	36,3	34,1	35,8	37,2	35,7	36,5	37,7	39,8
44,3	44,6	45,8	45,6	46,0	45,2	44,2	45,3	45,8	47,1
41,1	41,5	42,5	40,5	40,8	41,9	41,0	40,3	40,9	38,8
45 سنة فما فوق									
معدل تأنيث العمل حسب قطاعات النشاط الاقتصادي (%)									
على المستوى الوطني									
41,4	41,7	41,1	39,9	40,4	40,0	39,0	38,9	38,7	36,9
26,3	26,3	26,5	26,7	27,4	30,3	28,9	31,8	31,7	35,2
1,0	0,8	0,6	0,7	0,7	0,8	0,9	0,7	0,8	0,8
19,0	19,0	18,7	18,5	18,1	18,2	18,4	18,2	18,4	17,5
الخدمات									
على المستوى الحضري									
20,7	21,5	19,7	21,0	23,2	24,0	22,3	24,1	25,4	24,7
26,3	26,7	26,3	26,1	27,6	30,2	28,8	30,7	30,7	33,1
1,6	1,2	0,9	1,1	1,2	1,2	1,3	0,9	1,1	1,1
21,2	21,2	21,0	20,9	20,5	20,5	20,9	20,6	20,8	19,8
الخدمات									

3- نشاط الساكنة والتشغيل والبطالة (15 سنة فما فوق) (تابع)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2004
معدل تأنيث العمل حسب قطاعات النشاط الاقتصادي (%)									
42,5	41,2	41,6	41,0	40,1	39,9	39,6	39,3	38,6	37,6
27,2	29,5	26,1	30,6	29,2	36,1	35,6	36,4	37,0	43,5
0,1	0,1	0,1	0,2	0,3	0,2	0,1	0,1	0,2	0,2
7,9	7,2	6,7	7,1	6,4	7,0	7,2	7,3	6,4	6,2

3- نشاط الساكنة والتشغيل والبطالة (15 سنة فما فوق) (تابع)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2004
338	336	334	301	302	315	293	284	297	328
270	298	302	271	269	277	258	255	265	303
42	38	33	30	34	37	36	29	32	25
30,6	29,2	28,6	27,8	29,1	30,6	28,3	27,6	27,5	28,3
30,7	32,2	32,3	31,1	32,6	34,0	31,3	31,3	30,8	30,5
18,5	16,8	14,0	14,2	15,7	17,7	16,7	13,4	14,7	14,8
10,9	10,5	10,4	9,6	9,9	10,2	9,6	9,5	9,8	11,1
22,1	21,7	21,9	20,4	20,6	21,2	19,8	19,8	20,3	24,5
2,4	2,1	1,8	1,6	1,9	2,1	2,0	1,7	1,8	1,4

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2004
21,4	19,1	18,1	19,2	17,4	16,1	16,2	16,1	15,5	14,9
16,8	17,0	15,6	16,1	16,9	15,2	15,5	15,5	15,8	18,6
6,3	7,0	6,4	6,3	7,0	6,9	5,9	6,4	6,5	6,6
2,0	2,1	1,5	1,6	1,5	1,6	1,4	1,4	1,2	1,3
3,0	2,9	2,6	2,8	2,8	3,2	2,8	2,9	3,1	3,3
21,1	21,8	20,0	21,0	22,8	22,1	22,8	23,6	23,6	29,0
27,3	28,3	26,7	27,4	28,5	25,3	26,0	28,2	28,5	35,1

4- الصحة

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
75,8	75,5	75,3	75,1	74,9	74,8	72,8	72,6	72,5	72,2
77,4	76,4	76,2	76,0	75,8	75,6	74,2	73,9	73,7	73,5
74,2	74,5	74,3	74,2	74,0	73,9	71,6	71,4	71,2	71,0

2011	2003-04	1997	1995	1992	1987	1983	1979
67,4	63,0	58,4	50,3	41,5	35,9	25,5	19,4
68,9	65,5	65,8	64,2	54,4	51,9	42,5	36
65,5	59,7	51,7	39,2	31,6	24,9	15,2	9,7

2017	2010	04-09	94-03	92-96	85-91	78-84	1972
73	112	132	227	228	332	359	631
45	73		187	125	284	249	
111	148		267	307	362	423	

2011	2010	2004	2002	1995	1994	1987-91
73,6	74,1	62,6	45,6	39,6	31,0	31,0
92,1	93,0	85,3	75,2	80,3	63,7	64,0
55,0	56,7	39,5	26,6	19,3	13,8	14,0
77,1	80,2	68,0		44,7	32,3	33,0
91,6	94,0	85,1		78,9	60,6	61,0
62,7	68,3	48,3		27,6	17,6	18,0

المصادر : - المندوبية السامية للتخطيط

- وزارة الصحة

تضع وزارة الاقتصاد والمالية تحت اشارتكم مجموعة
من قنوات التواصل والاعلام

بوابة الانترنت

www.finances.gov.ma

صفحة الفيسبوك

www.facebook.com/financesmaroc

حساب تويتر

Twitter '@financesmaroc'

موقع القانون التنظيمي لقانون المالية

<http://lof.finances.gov.ma>